

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

كلية الدراسات العليا

دائرة اللغة العربية

شعبة النحو والصرف

العلامة الإعرابية في الجملة العربية ووظيفتها النحوية

دراسة نحوية وصفية تحليلية

بحث مقدم لنيل درجة التخصّص الأولى (الماجستير)
في تخصص النحو والصرف

إشراف الدكتور :

حسن ابنعوف

إعداد الطالبة :

إيمان سليمان بشارة بشير

عام ٢٠٠٦م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قال الله تعالى :

(وَلَقَدْ نَعَلُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ) صدق الله العظيم

سورة النحل الآية (١٠٣)

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة في جنات الخلد بإذن الله . . .
إلى الغالية وتوأم روحي إلى أمي الرءوم
إلى من وهبتنا روحها وشبابها لتسعدنا . . .
إلى أخي العزيز عابد
إلى أخواتي العزيزات (إلهام - منال - أماني)
إلى زميلاتي حملة مشعل النور والمعرفة لتبديد ظلام الجهل الحالك . . .
إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

الشكر والعرفان

الحمد لله المنعم على خلقه بنعمة الهداية والتوفيق ، له الشكر على جزيل ما أولى وعظيم ما أسدى ، فله الشكر والحمد والثناء عليه بما هو أهله . ثم الصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين .
أما بعد . . .

فحق الحق على أن أتقدم بخالص الشكر وعمق العرفان لكل من وقف بجانبني أثناء إعداد هذا البحث وكتابته ، أساتذة وزملاء وأقارب لهم جميل ما بذلوه من تشجيع ومؤازرة وإن كان ذكرهم جميعاً في هذا المقام عسيراً ، فلا بد من أن أخص

أتقدم بوافر الشكر والتقدير للأستاذ الجليل الفاضل الدكتور/ حسن أبنعوف أحمد فقد رعى هذا البحث بصبر جميل حتى استوى على سوقه شاهداً على عظيم منزلته في الفضائل فكان نعم الموجه ونعم المستشار فلا حرمني الله من غزير علمه .

والشكر موصول لأسرة جامعة القرآن الكريم ممثلة في إدارتها والأساتذة الأجلاء . وأخص بالشكر أسرة مكتبة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية . وكذلك أزجي شكري لأسرة المكتبة المركزية بجامعة شندي كلية التربية . وأخيراً الشكر للزملاء بكلية الدراسات العليا ولاسيما الذين بدائرة اللغة العربية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المقدمة :

الحمد لله الذي منَّ عليَّ بالخير والنعم ، وسهل لي طريق العلم وارتياحه ويسر لي أساتذة كراماً كانوا آباءً وإخواناً ، الحمد لله في الأول وفي الآخر ، وله الفضل والخير كله .

إن اللغة العربية مجالها بحرٌ واسعٌ لا ينفد أمام مطالب الباحثين العلماء خاصة في مجال النحو الذي هو أبو اللغة العربية وهو الذي يرتكز عليه علم العربية فبدونه لا تعرف معاني اللغة ولا مرادها ولا إيماءاتها المختلفة .

إن عدم ضبط الكلام ، والجهل بتأليف الجمل وسلامة التعبير شفويّاً أو كتابياً أمران يقع فيهما الكثير من أبناء العربية المتحدثين . ومن هنا فإن الحاجة لم تزل تفرض علينا كما فرضت على الذين جاءوا قبلنا أن نلتم بقواعد اللغة ونتقيد بضوابطها صيانة للألسنة من الوقوع في الخطأ .

يُعَدُّ الإعراب من أبرز الظواهر اللغوية في العربية الفصحى ، ومن الدواعي إلى وضع علم النحو كله خوفاً على العربية ، وحرصاً على كتابها الكريم أن يتطرق إليه لحن .

ولقد حدد هذا البحث مجال دراسته للعلامة الإعرابية من الجملة العربية ووظيفتها النحوية . وقد حاول تفسير العلامة الإعرابية ووضعها في موضعها الصحيح من إطار النظام النحوي .

أهمية الموضوع :

١- إن علامات الإعراب هي أساس الإعراب في النحو وهي التي تفهم بها صيغ الكلام فكان لابد من الحديث في هذا الموضوع والبحث فيه والتقصي عن جميع علامات الإعراب وأنواع الجمل المختلفة ، وأرجو أن يستفيد الباحثون بثماره المرتجاة .

٢- معرفة أنواع الجمل المختلفة في اللغة العربية ، والوقوف عليها .

أسباب اختيار الموضوع :

١- إن هذا الموضوع من أهم مواضيع علم النحو باعتبار أنه هو التطبيق العلمي لقواعد النحو .

٢- إن هذا الموضوع شغلني كثيراً أيام الدراسة . لذا فقد فكرت في تقصي المعلومات عنه كاملة ووضعها في دراسة واحدة ، أو موضوع واحد لأنها تفرقة بين الكتب لتكون تحت أيدي الباحثين والعاملين في حقل التعليم .

٣- هذا الموضوع ارتاحت إليه نفسي ووجدت التشجيع للكتابة فيه من قبل أساتذتي في جامعة شندي جزاهم الله خيراً .

أهداف الموضوع :

١- إن هذا البحث يعتبر عملاً تعليمياً لمساعدة المعلمين والباحثين في إيصال المعلومات الصحيحة لغيرهم من طالبي العلم .

٢- النظر فيما قاله النحاة عن الجملة العربية وأنماطها المختلفة .

٣- العمل على إثراء المكتبة ، وإضافة شيء جديد للمعرفة والفكر الإنساني وذلك بتقديم جهد علمي يُعتمد عليه .

صعوبات البحث:

١- تتمثل صعوبات البحث في قلة الدراسات التي نهضت بقضية الإعراب وعلاماته في الجمل العربية بشكل خاص .

٢- قلة المراجع التي تشتمل على كل أطراف الموضوع في مرجع واحد وذلك مما يسبب الجهد المتواصل لجمع المادة من كتب متفرقة .

٣- قلة الإمكانيات المادية .

الدراسات السابقة :

لا توجد دراسات سابقة في هذا الموضوع على حسب علم الباحثة .

منهج الموضوع :

انتهجت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي .

هيكل الموضوع :

تم تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول ، والفصول إلى مباحث والمباحث

إلى مطالب .

التمهيد : التطور التاريخي لظاهرة الإعراب .

الفصل الأول : الجملة العربية وأنواعها .

- المبحث الأول : الجملة في تناول النحاة القدماء .

○ المطلب الأول : مفهوم الجملة .

○ المطلب الثاني : أجزاء الجملة .

○ المطلب الثالث : مناقشة النحاة في تقسيم الجملة .

- المبحث الثاني : الجملة في تناول النحاة المحدثين .

○ المطلب الأول : مفهوم الجملة .

○ المطلب الثاني : مناقشة النحاة في تقسيم الجملة .

- المبحث الثالث : رأى النحاة في تقسيم الجملة العربية .

○ المطلب الأول : أسس تقسيم الجملة العربية .

○ المطلب الثاني : أقسام الكلم في العربية .

- المبحث الرابع : تقسيم الجملة وأنواعها .

○ المطلب الأول : الجملة التامة الإسنادية وأنواعها (الجملة الأسمية -

الجملة الفعلية - الجملة الوصفية) .

○ المطلب الثاني : الجمل الموجزة وأنواعها (الجملة الفعلية الموجزة -

الجملة الأسمية الموجزة - الجملة الجوابية الموجزة) .

- المطلب الثالث : الجمل غير الإسنادية وأنواعها (جملة الخالفة - الجملة التعجبية - جملة المدح والذم - جملة خالفة الصوت - الجملة الندائية - الجملة القسمية - الجملة التحذيرية والإغرائية) .

الفصل الثاني : العلامة الإعرابية .

- المبحث الأول : تحديد العلامات الإعرابية .

- المطلب الأول : تحديد العلامة الإعرابية من حيث الرمز الكتابي وأثره .
- المطلب الثاني : تحديد العلامة الإعرابية من حيث المستوى الصرفي .
- المطلب الثالث : تحديد العلامة الإعرابية من حيث المصطلح ودلالته .

- المبحث الثاني : الإعراب ونظرية العامل .

- المطلب الأول : نشأة نظرية العامل في النحو العربي .
- المطلب الثاني : آثار نظرية العامل في النحو العربي .
- المطلب الثالث : الدعوة إلى إلغاء العامل بين المؤيدين والمعارضين .
- المطلب الرابع : آراء بعض العلماء المحدثين في العامل النحوي .

الفصل الثالث : العلامة الإعرابية في الجملة .

- المبحث الأول : دلالة العلامات الإعرابية .

- المطلب الأول : الإعراب والمعاني .
- المطلب الثاني : العلامات أعلام على معان .
- المطلب الثالث : تخصيص بعض العلامات الإعرابية بالدلالة وإنكار بعضها .

- المبحث الثاني : العلامات الإعرابية وتعدد الأوجه .

- المطلب الأول : أسباب تعدد الأوجه .
- المطلب الثاني : العلامة الإعرابية قرينة لفظية .
- المطلب الثالث : مسلك العلامة الإعرابية مع القرائن الأخرى .

- المبحث الثالث : وظيفة العلامة الإعرابية .

- المطلب الأول : وظيفة علامة الضمة وآراء العلماء فيها .
- المطلب الثاني : وظيفة علامة الفتحة وآراء العلماء فيها .
- المطلب الثالث : وظيفة علامة الكسرة وآراء العلماء فيها .
- المطلب الرابع : وظيفة علامة السكون وآراء العلماء فيها .

الخاتمة :

تشتمل على تلخيص النتائج والتوصيات .

الفهارس :

وهي على النحو التالي .:

- ١- فهرس الآيات القرآنية .
- ٢- فهرس الأعلام .
- ٣- فهرس القبائل .
- ٤- فهرس البلدان .
- ٥- فهرس المصادر والمراجع .
- ٦- فهرس الموضوعات .

التمهيد

التطور التاريخي لظاهرة الإعراب

التطور التاريخي لظاهرة الإعراب

التمهيد :

أختلف العلماء منذ القدم في نشأة اللغة، فمنهم من قال أنها توقيفية وعلى رأسهم ابن فارس بمعنى أنها منزلة من عند الله سبحانه وتعالى ، وآخرون قالوا إنها وضعية وهذا المذهب ذكره ابن جني فقال: (أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة، وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء فيضعوا لكل منها سمة، ولفظاً يدل عليه أي من وضع الإنسان)^١ إذا كان العلماء قد اختلفوا في نشأة اللغة ، فإن نشأة الإعراب قد تكون لها من الدلائل والبراهين ما يجعلنا نظن أنها اصطلاحية. والدليل على ذلك أن اللغة العربية عندما تعرب تكون قد وصلت إلى درجة الكمال ويكون الإنسان الذي يتكلم بها قد وصل إلى درجة الكمال العقلي والنمو الفكري.

إن تكوين الجمل كان هو المرحلة الأخيرة في اللغة نتيجة تطورات عديدة وخبرات مختلفة. فالإعراب لا يجيء إلا مع الجمل. ولم يجيء دفعة واحدة. ومثله في ذلك مثل أي علم أو مجال حضاري آخر فإن أحكامه تكونت بالتدرج تبعاً للراقي الاجتماعي والحضاري للأمم^٢.

ثم ننتقل للحديث عن تطور ظاهرة الإعراب في اللغة العربية فنقول أن الشعر الجاهلي هو أقدم نص عربي معرب فصيح. وهذا الشعر موزون ومقفى، ووزنه هذا أو تفعيلاته العروضية تقوم صحتها وسلامتها على الإعراب من تنوين وحركة وسكون . إذ لا يمكن قراءة الشعر إذا أهملنا إعرابه يرجح معظم العلماء أن تاريخ

١. أبو الفتح عثمان بن جني: خصائص- تحقيق محمد علي النجار- مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢م ج ١ ص ٤٤،

٢. احمد سليمان ياقوت- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم- الطبعة الأولى ١٩٨١ص ٤

الشعر يرجع إلى مائة وخمسين سنة أو مائتي قبل البعثة المحمدية يقول الجاحظ^١ (أما الشعر فحديث الميلاد ، صغير السن ، أول من نهج سبيله وسهل الطريق إليه أمرؤ القيس بن حجر ومهلل ابن ربيعة فإذا استظهرنا الشعر وجدنا عمره حتى مجيء الإسلام خمسين ومائة عام وإذا استظهرنا بغاية الاستظهار فمائتي عام^٢) .

النقوش:

وقد سبقت العربية الفصحى نقوش متفرقة في الجزيرة العربية، نستطيع أن نتبين منها آثاراً لظاهرة الإعراب، إذ تمثل هذه النقوش لهجات عربية قديمة متطورة. وهي تسمى بعربية النقوش أو العربية البائدة وهي نظير القسم الثاني وهي العربية الباقية .

ومن هذه النقوش ما كتب بالخط المسند الجنوبي وتمثل اللهجات اللحيانية والثمودية والصفوية . فالنقوش اللحيانية تنسب إلى اللحيانيين فهم قبيلة عربية كانت تسكن في العلا ، ويظهر أن أقدم هذه النقوش لا يتجاوز القرن الثاني أو الأول قبل الميلاد أما التموديون فيعود تاريخه إلى ما قبل الميلاد بعدة قرون وكانت منازلهم في مدائن صالح وحولها، وتنسب النقوش الصفوية إلى المنطقة التي اكتشفت بالقرب منها، وهي الصفا ويرجع تاريخها إلى القرون الثلاثة الأولى بعد الميلاد^٣. وهذه النقوش عربية برغم أنها كانت بالخط المسند الجنوبي فخصائصها اللغوية قريبة من خصائص اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم. وقد احتوت على كثير من أسماء الرجال وأسماء الآلهة والأصنام .

كما وجدت نقوش أخرى ، ولكنها مكتوبة بالخط النبطي ، وتمثل اللهجة النبطية، ومن أشهر هذه النقوش نقش النمارة الذي عثر عليه بالشام والذي يعطينا صورة واضحة عن آثار الإعراب الذي تطور وأصبح كاملاً في العربية الباقية^٤. وقد

١. الجاحظ : هو عثمان عمر بن بحر الجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ هـ من اكبر أئمة الأدب . من اشهر مؤلفاته (البيان والتبيين) و(الحيوان) انظر نزهة الالباء في طبقات الأدياء لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الأنباري . تحقيق الدكتور إبراهيم السامري. مكتبة المنار. الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.

٢. عثمان بن بحر الجاحظ- الحيوان، تحقيق وشرح عبد السلام هارون- طبعة الحلبي ١٩٥٨ ج ١ ص ٧٤

٣. شوقي ضيف - العصر الجاهلي - دار المعارف بمصر - سنة ١٩٧١م - ص ٣٣ .

٤. المرجع السابق - ص ٢٢ .

كتب شاهدا لقبر ملك من ملوك اللخمييين يسمى أمرؤ القيس بن عمرو وأرج بشهر
كسلول من سنة ٢٢٣هـ بتقويم بصري وهو يوافق شهر كانون الأول (ديسمبر) من
سنة ٣٢٨ م، وان هذا النقش يبين ما فيه من آثار الأعراب .

١/ تبي نفس مر القيس بر عمرو ملك العرب كله ذو أسر التج .

٢/ وملك الأسدين ونزارو وملوكهم وهرب مذ حجو عكدي وجا .

٣/ يزجي في جبح نجرن مدينت شمر وملك معدو ونزل بنيه .

٤/ الشعوب ووكلهن فرسو لروم ، فلم يبلغ ملك مبلغه .

٥/ عكدي هلك سنت ٢٢٣هـ يوم ٧ كسلول بلسعد ذو ولده .

وقبل أن نبين ما فيها من آثار الإعراب يحسن بنا أن نوضح معناها.

١/ هذه نفس (جسد) امرئ القيس بن عمرو ملك العرب كلهم ، الذي عقد التاج .

٢/ وملك الأسدين (قبيلتي أسد) ونزارا وملوكهم وشتت مذ حجا بالقوة وجاء .

٣/ باندفاع في مشارف نجران مدينة شمر وملك معداً وولي بنيه .

٤/ الشعوب. ووكله الفرس والروم فلم يبلغ مبلغه.

٥/ في القوة هلك سنة ٢٢٣هـ يوم ٧ من كسلول ليسعد الذي ولده^١.

نلاحظ في السطر الأول لا توجد فيه أثراً للإعراب. وفي السطر الثاني
نلاحظ (الأسدين) فهذه الكلمة مفعول به ونصبه بالياء لأنها مثني ولم يقل (الأسدان)
وبالرغم من أن (نزارو) معطوف علي المفعول به، فإن النقش قد ابقى الواو بها
علامة علي أنها من الأعلام المعربة وأما الأسماء المبنية فكتبوها بلا واو في آخرها.
وربما يكون العرب قد أخذوا هذه الواو بعد ذلك من الخط النبطي فألحقوها بعمرو فرقاً
بينه وبين عمر، و في السطر الثالث نجد (ملك معدو) دون تنوين النصب أيضاً،
والحق الواو دليلاً علي إنها من الأعلام المعربة ونجد (نزل بنيه) وفيها ملاحظتان
الأولي: نصب (بنيه) علي أنها مفعول به، ونصبت بالياء لأنها ملحقة بجمع المذكر
السالم، والملاحظة الثانية حذف النون من المضاف فالأصل (بنينه) فلما حذفت
النون صارت بنيه، وهذه القاعدة وحذف النون من المضاف من القواعد العربية

١. علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة. مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٤م. ص ٨٠.

الهامة. ونلاحظ بعد ذلك أن الفعل(نزل) قد عدى بالتضعيف فنصب مفعولين وهما (بنيه) و(الشعوب)"^١.

وهناك نقشان آخران لم تظهر عليهما آثار الإعراب هما: نقش زيد، ويرجع تاريخه إلي سنة ٥١٢-٥١٣ بعد الميلاد ، ونقش حوران يرجع تاريخه إلي سنة ٥٦٨م. ومع ذلك فإن نقش النمارة يعطينا صورة واضحة عن آثار الإعراب التي كانت موجودة قبل إن نعرف اللغة العربية الفصحى. فالإعراب ضارب إطنابه منذ أربعة آلاف عام قبل الميلاد، حينما كانت اللغة السامية الأم، اللغة العربية قبل تطورها وراقيها. وقد حدث في سنة ألف وتسعمائة وتسع وعشرين أن اكتشف العلماء في رأس شمرا بالقرب من اللاذقية نقوشاً كثيرة ترجع إلي القرن الخامس عشر قبل الميلاد في موضع كان يعرف باسم اوجريت، فسموها باسم موضعها تمييزاً لها. ويشع فيها الإعراب مثل العربية ، ووجدوا فيها ظواهر المنع من الصرف"^٢ .

وإذا توغلنا في القدم وصلنا إلى النقوش الأكادية المؤرخة في القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد، والأكادية نسبة للأكاديين وهذه النقوش مكتوبة بالخط المسماري المقطعي . أي أن الكلمات تنقسم وفق مقاطعها. ولكل مقطع رمز على حده. فكلمة (كلب) تظهر في أشكال ثلاثة للرفع والنصب والجر. ومعنى هذا أن الأكاديين كتبوا كتابة كاملة تدون الحركات كما تدون السواكن . أي تدون الفتحة والضمة والكسرة كما تدون الطاء واللام والنون ، وكل هذا في نفس السطر لا فوقه ولا تحته. ويتبع سياق هذه الحالات الثلاث . وجود نهايات إعرابية في الأكادية على النحو الثلاثي في العربية. ومعنى ذلك أن ظاهرة الإعراب تفوق الهجرة الأكادية قدماً فالإعراب في العربية والأكادية أقدم من سنة ٢٥٠٠ ق.م"^٣.

كما يبدو لي من خلال هذه النقوش المختلفة أن ظاهرة الإعراب غير مستحدثة في اللغة العربية الفصحى بل إن لها جذوراً عميقة موهلة في بطن التاريخ. وأنها كانت موجودة في اللغة السامية الأم. اللغة العربية غير المتطورة بدليل أن

١. علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة . مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٤م . ص ٨٠

٢. المرجع السابق .

٣. د. محمود حجازي : اللغة العربية عبر القرون- دار الكتاب العربي سنة ١٩٦٨م ص ٢٥

الأكاديين وهم الذين قاموا بأول هجرة سامية سنة ٢٥٠٠ ق.م إلى أرض الرافدين كانت لغتهم معربة. وأن ذا الإعراب ظل ينمو ويتعرع شيئاً فشيئاً حتى اكتمل ونضج وتمثل هذا النضج في لغة الشعر الجاهلي .

إن هنالك شيء آخر بجانب النقوش يرينا الآثار البدائية والأولى لظاهرة الإعراب ذلك هو ما نراه في اللغات السامية الأخرى من مظاهر الإعراب . وإما هذه اللغات ما هي إلا لغيات أو لهجات متفرعة من اللغة السامية الأم . أو العربية، فإذا وجدنا في هذه اللغات آثاراً بدائية للإعراب فإن معنى هذا أنها موجودة في اللغة العربية الأولى التي كان الساميون يتكلمون بها (وأن هذا الإعراب موجود بشكله المعروف في البابلية الآشورية أيضاً . كما بقيت منه بقايا في بعض التعابير العبرية"^١).

إن الدكتور حسن عون يرى أن النحو نشأ فناً قبل أن ينشأ علماً ، يقصد بذلك أن ضبط القواعد الإعرابية المختلفة التي نراها الآن ليس من السهل تأريخها حيث نقول أن رفع الفاعل عرف عن العرب سنة كذا أو لوحظ إتباع الصفة لموصوف في زمن كذا؛ لا ليس هذا أمراً هيناً أو سهلاً لأن ضبط هذه القواعد كان من طبائع النفوس، وكان أيضاً فطرياً مسائراً للتطور الاجتماعي العام بصفة خاصة واللغوي بصفة عامة. والإعراب ليس بدعاً في ذلك بين سائر العلوم ، فالموسيقى عرفت بالفطرة والسليقة قبل أن يُدَوَّنَ تاريخها وتقن علومها ، والنحت عرفه الإنسان الأول قبل يُدرَس في كليات الفنون الجميلة . إذن فلا سبيل إلى معرفة التدرج في القواعد الإعرابية حتى نصل بها إلى الشعر الجاهلي إلا إذا عرفنا أول بيت بُني في الأرض. وأول نبت نُبتَ فيها وذلك وهم وخيال"^٢.

أنا لو تتبعنا بعض ظواهر الإعراب في لغتنا العربية نجد أنها تنزع من التعميم والشمول إلى التخصيص والتفرقة بين المعاني ومن البساطة والبدائية إلي التعقيد وإعمال الفكر، فالإعراب في أول أمره لم يكن له هذه الدقة المتناهية التي

١. حسن ظا : الساميون ولغاتهم - دار المعارف بمصر سنة ١٩٧١ ص ٢٥

٢. د. حسن عون : اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة . الطبعة الأولى ، مطبعة رويال بالاسكندرية - سنة ١٩٥٢م ص ٧٨

نجدها الآن في التفريق بين المعاني . بل ربما كانت الحركة الإعرابية تحمل بين جوانبها معنيين. فلما أن استقامت العقول وبلغت شأواً من الرقي صارت هذه الحركة الإعرابية الواحدة التي ترمز إلى معنيين، حركتين كل منهما ترمز إلى معنى مختلف عن الآخر.

إن حالة الإعراب في الشعر الجاهلي تمثل الصورة الكاملة التي بقيت حتى يومنا هذا ثابتة راسخة لا تتغير . ومن ثم فلا تطور في الظواهر الإعرابية على مر العصور فالفاعل مثلاً كان ولم يزل وسيظل مرفوعاً والمفعول سيبقى على نصبه أبد الدهر. ولن يتخلى الجر عن المضاف إليه ليجيء النصب أو الرفع بدلاً منه. بل إن الإعراب إنما اكتمل ثم وقف وثبت عند العصر الجاهلي حتى صار كالقوانين الثابتة التي لا فكاك منها إلا بخرق طبائع الأشياء أو الجنوح إلى ما لا يقبله العقل أو الشرائع. إن هنالك تطوراً من نوع آخر لحق بالإعراب. وذلك هو مدى تمسك الناس بقواعده وتراكيبه وإن التطور هذا ليس في الظاهرة نفسها. ولكن بمدى رغبة الناس فيها أو عنها وإن كتب اللغة والنحو والأدب جميعها تقيض بأنباء اللحن في الإعراب وعزوف الناس عنه وإقبال الآخرين عليه يستوي في هذا كل العصور المختلفة.

إن سبب الجنوح من اللغة المعربة إلى اللغة غير المعربة، أو إلى العامية فينحصر في الفتوح الإسلامية، فلقد كانت هناك لهجات تختلف قريبا وبعداً من العربية الفصحى على أواخر الجاهلية. حتى إذا ما انتشر الإسلام في خارج بلاد العرب ، حدث تفاعل بين هذه اللغة وبين لهجات الأمم المجاورة، وظل هذا التفاعل يقوى ويزداد نشاطاً مع كثرة الألسنة الغربية التي دخلت الإسلام ، وكلما توغل العرب الفاتحون في بلاد الأعاجم، وامتد السير قدماً ، زادت العامة بعداً عن الفصحى ، إلى أن تم تخلق اللهجات العامية التي نعرفها الآن في العالم العربي متخلصة تماماً من الإعراب"^١.

إن أكبر انقلاب حدث في اللغة العربية هو ما أتى جميع الكلمات العربية وانقصها من أطرافها وجردها من العلامات الدالة على وظائفها في الجملة و قلب قواعدها القديمة رأساً على عقب. فإن أصوات اللين القصيرة المسماة بالحركات وهي

١ . احمد سليمان ياقوت : ظاهرة الإعراب في النحو العربي - ص ١١

(الفتحة والكسرة والضمة). التي تلحق في أواخر الكلمات، قد انقرضت جميعاً من جميع اللهجات العامية المتشعبة عن العربية سواء في ذلك ما كان منها علامات إعراب، وما كان منها حركة بناء، فينطق الآن في هذه اللهجات بجميع الكلمات ساكنة الأواخر، حتى سمعنا بالدعوة إلى ترك الإعراب وتسكين أواخر الكلمات وإنها كانت بمثابة سهام قاتلة صوبت إلى قلب اللغة العربية. ولولا متانة بنية هذه اللغة وأن كتاب الله من ورائها يحفظها ويشد من أزرها لأصابت تلك السهام أهدافها"^١.

١. احمد سليمان ياقوت : ظاهرة الإعراب في النحو العربي - ص ١٣

الفصل الأول

الجملة العربية وأنواعها

- المبحث الأول : الجملة في تناول النحاة القدماء
- المبحث الثاني : الجملة في تناول النحاة المحدثين
- المبحث الثالث : رأي في تقسيم الجملة العربية
- المبحث الرابع : أنواع الجملة

المبحث الأول

الجملة في تناول النحاة القدماء

- المطلب الأول : مفهوم الجملة .
- المطلب الثاني : أجزاء الجملة .
- المطلب الثالث : مناقشة العلماء في تقسيم الجملة.

المبحث الأول

الجملة في متناول النحاة القدماء

يتناول هذا البحث (العلامة الإعرابية) بوصفها (قرينة) من قرائن الجملة تعين على جلاء معناها، وتتضافر مع قرائن أخرى في إحكام العلاقات المتشابهة التي تربط أجزاءها، فالإعراب لا يحصل إلا بسبب العقد والتركيب، والتركيب شرط حصول موجب الإعراب، وهو نفسه وسيلة من وسائل توثيق هذا (العقد) وتماسك هذا (التركيب) وأصغر وحدة من وحدات التركيب العربية المفيدة فائدة يحسن السكوت عليها هي الجملة. ذلك كان على الباحثة أن تتناول الجملة بالدراسة أولاً، لتحدد معالم التراكيب التي تعد مسرحاً تتحرك فوقه العلامات الإعرابية. لأنه من الخطر أن تبدأ من الألفاظ لتأليف النظام اللغوي بإجراء عملية جمع بينها، إذ الواجب هو الابتداء من الكل المتضامن ابتغاء أن نصل للعناصر التي يتألف منها هذا الكل. ومن أجل هذا جاء الفصل الأول مخصصاً لدراسة الجملة العربية.

المطلب الأول:

مفهوم الجملة:

إن النحاة يدركون أن الإعراب لا يكون في فراغ، ولا يكون في المفردات لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تقيد شيئاً، وإذا قرنتهما بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام، واعتقدوا أن المقصود الأهم في علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب ولما كان الإعراب هو المقصود الأهم من علم النحو متوقفاً على الكلام المفيد لأن الكلام ما يقول بن جني^١ إنما وضع للفائدة والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول وكان الكلام متوقفاً على الكلمة. توقف المركب على جزئه. اهتم النحاة بتعريف الكلام وتقسيم الكلمة وتعريف كل قسم لأن المقصود من معرفة الكلم الكلام والأحوال التي تعرض

١. ابن حنى: هو أبو الفتح عثمان ابن جنى، رومي الأصل ولد بالموصل من مؤلفاته (الخصائص)، (المحتسب)، (اللمع في العربية) توفى ببغداد سنة ٣٩٢ هـ. انظر سير أعلام النبلاء تصنيف الأمام شمس الدين محمد بن احمد عثمان الذهبي الجزء السابع عشر تحقيق شعيب الألووط. ومحمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة، ص ١٧.

له من الإعراب وغيره، إن معظم الغاية في حقيقة الأمر بالإعراب والاهتمام بما عداه لا يكون إلا من أجله"^١ .

يسوي بعض النحاة بين الكلام والجملة بوصفهما مصطلحين لشيء واحد، ويفرق بعضهم بينهما فيجعل الكلام جنساً للجملة. والتسوية بين الكلام والجملة تؤكد أن النحاة لم يأبهوا لشخصية الجملة بوصفها نواة تركيبية ولكن هذا يوحي من جانب آخر بأنهم كانوا يتناولون اللغة وهي في حالة عمل حي إذ أن (اللغة) نظام، و(الكلام) أداء نشاطي طبقاً لصورة صوتية ذهنية، والكلام هو التطبيق الصوتي، والمجهود العضوي الحركي الذي تنتج عنه أصوات لغوية معينة، والواضح أن النحاة بمقتضى تعريفهم هذا قد قصدوا بالجملة ما يقصده بعض علماء اللغة المحدثين بعبارة (الحدث اللغوي). ويبدو أنهم كانوا على وعي باختيار هذا المصطلح وربطه بدلالته من حيث أنه عمل حي ونشاط تنفيدياً للنظام اللغوي"^٢ .

قدم أبو العباس المبرد^٣ غرضاً للجملة في باب الفاعل حيث يقول (وأما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت قام زيد، بمنزلة قولك (القائم زيد) فالجملة عنده ما تكونت من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ أو الخبر أصل لأن الأخرى بمنزلتها ويبدو أن الجملة والكلام عنده مترادفان ففي باب المسند والمسند إليه نقول (فالابتداء نحو قولك "زيد" فإذا ذكرته، فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت "منطلق" أو ما أشبهه صح معنى الكلام وكانت الفائدة للسامع في الخبر)"^٤ .

١. أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص- تحقيق محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ -

ج ٢ - ص ٣٣١

٢. محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص ١٨

٣. المبرد: هو أبو العباس محمد بن يزيد، الملقب بالمبرد ومن تصانيفه (الكامل)، (أمالي الغالي) توفي سنة ٢٨٥ هـ. انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب للأديب أبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي، منشورات

دار الأفق الجديدة بيروت ج ١ ص ١٩،

٤. أبو العباس محمد بن سعيد المبرد: المقتضب: تحقيق عبد الخالق عيمة - طبعة المجلس الأعلى للشئون

الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦ - ج ٤ ص ١٢٦.

وأورد ابن فارس^١ "تعريف للكلام ، إذ يقول (زعم قوم إن الكلام ما سُمع وفهم، وذلك قولنا "قام زيد، وذهب عمرو"^٢) وقال قوم: (الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى) وعقب على هذين لتعريفين قائلاً (القولان عندنا متقاربان ، لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى"^٣) والحروف هي الكلمات في التعريف الثاني.

نلاحظ من خلال التعريفين الذين أوردهما ابن فارس أن مدلول الكلام مطابق للجملة لان تمثيله يشير إلى ذلك صراحة ، ولنا أن نفهم أن "الفهم" في التعريف الأول هو الفهم الحاصل من جملة مفيدة وإن كان لم يشترط التركيب فقد يكون المسموع المفهوم كلمة واحدة مثلاً تؤدي من حيث الدلالة الكاملة ما يؤديه مجموع كلمات ، ونحن لا نرى إن هذين التعريفين متقاربان كما رأى احمد ابن فارس أن أولاهما لا يشترط مجموعة "حروف" أي كلمات ، ولا يشترط الإسناد أو التأليف ، وهو تعريف دقيق. أما التعريف الثاني فانه يشترط إن يكون الكلام أو الجملة "مؤلفاً من حروف" وهذا التعريف مع صحته، يدفع بالدارس أن يقدر ويتأول عندما يجد جملة مفيدة من "حرف" واحد مثلاً حتى يكون الكلام حروفاً مؤلفة.

وقد عرف ابن جنى الكلام بأنه كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، وبأنه في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبيها. وقد ساق مجموعة من الأمثلة للتراكيب المختلفة نحو: زيد أخوك، وقام محمد ، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد ، وحاء وعاء وحس، ولب، واف، واوه عقب على هذه الأمثلة بقوله فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه، فهو كلام"^٤.

٢. ابن الفارس : هو احمد بن فارس بن زكريا . من أهل قزوين . صاحب كتاب (الجمل) في اللغة (وفقه اللغة (انظر شذرات الذهب ج ٥ . ص ٣٩١)

٣. ابو الحسن احمد بن فارس : الصحابي في فقه اللغة لمطبعة المؤيد - القاهرة ١٩١٠م - ص ٤٨

٤. السابق نفسه، ص ٤٨

١. محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث - ص ٢٠.

وتلاحظ الباحثة أيضا إن تعريف ابن جني غاية في الدقة والفهم، وكذلك أمثلته، لأنه بهذا التعريف يتيح الفرصة لدراسة أنماط التراكيب المختلفة واعتبار كل تركيب مستقل بنفسه مفيد لمعناه جملة في صورتها التي قيلت بها.

وقد سوى الزمخشري^١ بين الكلام والجملة يقول في الكلام بأنه (هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك، أوفى فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة^٢). .

وتلاحظ الباحثة إن الزمخشري هنا يحصر الجملة في صورتين اثنتين، ويضيق نطاقها على عكس ابن جني الذي يتوسع عن بصيرة نافذة في صور الجملة ارتباطاً بأدائها لحاجة الموقف اللغوي . وقد تابعت ابن يعيش^٣ في شرحه للمفصل الزمخشري في تسويته بين الكلام والجملة مستخدماً ألفاظ ابن جني حيث يقول (أعلم إن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو : زيد أخوك ، وقام بكر^٤). فالتمثيل هنا قاصر عن التعريف، لان التعريف هو تعريف ابن حني تقريباً والتمثيل تمثيل الزمخشري المحدود. ثم عاد ابن يعيش فقال: (أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها. فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها^٥).

٢. الزمخشري: هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري أمام والنحو والأدب، منسوب إلي زمخشري وهي إحدى قري خوارزم ، توفي سنة ٥٣٨ هـ، من أشهر مصنفاة (المفصل) و(الاحاجي) . انظر شذرات الذهب ج ٤ . ص ١١٨

٣ . جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري : المفصل في علم العربية - الطبعة الأولى ١٣٢٣ مطبعة التقدم بمصر ص ٦.

٤ . ابن يعيش : هو يعيش بن علي بن يعيش المدعو بالموفق موصلي الأصل ، أديب وخطيب نحوي من مصنفاة شرح المفصل ، وشرح التصريف الملوكي . توفي سنة ٢٠٥ هـ . انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين احمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان . تحقيق الدكتور : إحسان عباس المجلد السابع . دار الثقافة - د.ت - ص ١٦٢

٥ . موفق الدين يعيش بن علي يعيش : شرح المفصل - القاهرة ١٩٣٠ ج ١ ص ٢٠-٢١

١ . موفق الدين يعيش بن علي يعيش : شرح المفصل - القاهرة ١٩٣٠ ج ١ ص ٢١ .

أما الرضي^١ فقد فرق بين الكلام والجملة قائلاً: (الفرق بين الكلام والجملة ، أن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسند إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة، ولا ينعكس^٢).

نلاحظ في هذه التعريفات السابقة بأنها تأتي عرضاً. وعلى سبيل الاستطراد في كلام النحاة. وأما الذي اهتم من النحاة بتقسيم الجملة وذكر أقسامها وأحكامها على نحو مستقل فإنه ابن هشام^٣ الذي يبدو أنه تبع الرضي في تفرقة بين الكلام والجملة، فعرف الكلام بأنه هو القول المفيد بالقصد وشرح المراد بالمفيد بأنه ما دل على معني يحسن السكوت عليه، وعرف الجملة بأنها عبارة عن فعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص، أقائم الزيدان، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، وعقب على هذين التعريفين بقوله (وبهذا يظهر لك بأنهما غير مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: (ويسمى جملة والصواب أنها أعم منه^٤)).

إن ابن هشام يشترط في الكلام الإفادة بخلاف الجملة فإنها في رأيه لا يشترط فيها ذلك ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط وجملة الجواب، وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيداً ، فليست بكلام (فكل كلام جملة ولا ينعكس).

٢. الرضي : هو محمد بن الحسن الرضي الأستبراء بأذى ، نجم الدين ، اشتهر بكتابه (الوافية في شرح

الكافية) و(شرح مقدمة ابن حاجب) توفي سنة ٦٨٦ هـ. انظر شذرات الذهب ج٥ ص ٣٩٥

٣. محمد بن حسن الرضي : شرح الكافية - الشركة الصحافية العثمانية - ١٣١٠هـ - ج ١ ص ٨

٤. ابن هشام: هو أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري سمع على أبي حيان، من اشهر مؤلفاته : قطر الندى، والمعنى، وأوضح المسالك ، توفي بالقاهرة سنة ٧٦١هـ . انظر شذرات الذهب ج٣ ، ص ٤١٩. والأعلام للزركلي ج٤ ص ١٤٧،

٥. أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن احمد بن هشام : الإعراب عن قواعد الإعراب - تحقيق رشيد عبد الرحمن العبدى - دار الفكر الطبعة الأولى ١٩٧٠ - ص ٦٠

إن النحاة عندما يتناولون الجملة المنقولة للقيام بوظيفة نحوية يقوم بها المفرد كالخبرية والحالية والنعئية، أو يكمل بها الفرد كجملة الصلة. ولا يسمونها حينئذٍ «كلاماً» وقد استدل بهذه الإشارة ابن هشام على أن الجملة أعم من الكلام لأنها قد تكون كلاماً وقد تكون غير كلام^١.

المطلب الثاني:

أجزاء الجملة وصورها :

من بعض التعريفات السابقة فإنه يتضح أن النحاة قسموا الجملة إلى قسمين هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، لأن الجملة لا بد لها من مسند ومسند إليه ، وقد عرفهما سيبويه^٢ بأنهما (ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدأ^٣) والصور التي قدمها للمسند والمسند إليه لا تخرج عن المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل: يقول (فمن ذلك الإسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك ، وهذا أخوك، ومثل ذلك قولك: يذهب زيد فلا بد للفعل من الإسم كما لم يكن للإسم الأول من بد من الآخر في المبتدأ^٤) ولذلك أتفق كثير من النحاة على أن الجملة لا تتكون إلا من أسمى أو من فعل وأسم، ولا بد أن يكون بين كل منهما إسناد أصلي ليخرج إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة والظرف فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ، وأما نحو: أفاضم الزيدان، فلكونه بمنزلة الفعل، وبمعناه، كما في أسماء الأفعال، ولأن المسند إليه لا بد أن يكون اسماً سواً في الجملة الإسمية أو في الجملة الفعلية كان لا بد لكل كلام مفيد من الإسم وقد تستغني الجملة المستقلة من كل واحد من الحرف والفعل، ولما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة على ما لا خفاء به جاز أن يكتفي بها مما هو تالٍ لها ، ومحمول في الحاجة إليه عليها . فالجملة الإسمية لذلك أهم من الجملة الفعلية. إذن الجملة سواء أكانت اسمية أو فعلية تتضمن هذه الأجزاء الثلاثة :-

١. محمد حماسة - المرجع السابق - ص ٢٢.

٢. سيبويه : هو ابو بشر عمرو عثمان بن قنبر ، سيبويه لقبه ، معناه رائحة التفاح ، برع في النحو وصنف كتابه الذي لم يسبقه احد إلي مثله . انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء . الطبعة الثالثة ص ٥٤.

٣. ابو بشر عمر بن قنبر (سيبويه) : الكتاب - الطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٧ هـ ج ١١ ص ٧

٤. السابق نفسه

١/ المسند إليه (المبتدأ . الفاعل . نائب الفاعل) .

٢/ المسند (الخبر. الفعل) .

٣/ الإسناد وهو عنصر معنوي (وذلك لأن أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة والذي لا بد له من طرفين مسند ومسند إليه). ولو تجرد الجزآن من الإسناد لكان في حكم الأصوات التي ينطق بها غير معرب ، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب"^١.

وقد أشار الزمخشري إلى أن أنواع الجملة أربعة مع أن تعريفه السابق يشير إلى أن الجملة نوعان وجاء حديثه عن أنواع الجمل عند ذكره لأنواع الخبر إذ يقول: (والجملة على أربعة أضرب : "فعلية واسمية وشرطية وظرفية" وقد مثل لذلك ومن أمثله يتضح ما يعنيه نحو ذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار"^٢) وقد أشار شارحه ابن يعيش إلى أن هذا التقسيم هو تقسيم أبي علي الفارسي"^٣ وقال: (وهي قسمة لفظية) وانتقد هذا التقسيم قائلاً: (وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل ، والجزاء فعل وفاعل ، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر ، وهو فعل وفاعل"^٤) .

وتتفق الباحثة مع ابن يعيش في إن هذه القسمة لفظية والتقسيم ينبغي ألا يقوم على الشكل وحده، وتتفق معه في انتقاد جملة الشرط، ويقول ابن يعيش لأن (الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو قام زيد إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى"^٥) والشرط معنى من المعاني التي تدخل على الجملة كالتأكيدي والتأكيدي والاستفهام وإذا وجد ما يسمى

١. محمد حماسة عبد اللطيف - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث - ص ٢٤

٢. الزمخشري : المفصل ص ٢٤ .

٣. أبي علي الفارسي : هو ابو علي الحسن ابن احمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسي . ومن اشهر تلاميذه

ابن جنى . توفي في بغداد سنة ٣٧٧هـ . انظر نزهة الالباء الطبعة الثالثة ص ٢٣٢

٤. ابن يعيش : شرح المفصل ج ١ - ص ٨٩

١. ابن يعيش : شرح المفصل ج ١ - ص ٨٨ .

بالجملة الشرطية قسيماً للاسمية والفعلية كان معنى ذلك أن توجد جملة تأكيدية ونفية واستفهامية في شركة مع الفعلية والاسمية، وهذا ما لم يقل أحد به.

وقد قسم ابن هشام، وتبعه السيوطي^١ "الجملة إلى ثلاث أقسام: الاسمية والفعلية والظرفية وأشار ابن هشام أن الزمخشري وغيره أضافوا قسماً رابعاً هو الجملة الشرطية ولم يوافق على هذه الزيادة اعتقاداً منه بأنها من قبيل الفعلية، وقد عرف كل قسم من هذه الأقسام، فالاسمية هي التي صدرها اسم كزَيْدٌ قائمٌ، وهَيْهَاتَ العقيقُ، وقائمُ الزيدان عند من جوزوه وهو الأَخْفَشُ^٢ والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيدٌ، وضرب اللص، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً، ويقومُ زيدٌ، وقُم، وأما الظرفية فهي المصدرة بظرف وجار ومجرور نحو: أعنَّكَ زيدٌ، وأفي الدارِ زيدٌ، ولا يسلم هذا القسم إلا إذا قدرنا أن (زيدٌ فاعل بالظرف، والجار والمجرور لا باستقرار المحذوف وإلا كانت الجملة فعلية إذا قدرنا المحذوف (استقر) أو اسمية إذا قدرنا المحذوف (مستقر) وألا إذا لم يُعرب (زيدٌ) مبتدأ مخبر عنه بهما، وقد كان أبو الحسن الأَخْفَشُ يرفع زيداً من قولك (في الدارِ زيدٌ) بالظرف كما يرفعه بالفعل^٣.

يقول ابن هشام: (مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه ، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو: أقائمُ الزيدان، وأزيدُ أخوك ولعل أباك منطلق، وما زيد قائماً: اسمية ومن نحو أقام زيد، إن قام زيد ، وقد قام زيد، وهلا قمت: فعلية والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو: كيف جاء زيد فعلية لان الاسم في التأخير وكذا الجملة في نحو: يا عبد الله صدرها في الأصل فعل والتقدير: أدعو عبد الله)^٤. ويقول السيوطي: (أن الكلام لا يأتي إلا من اسمين أو من اسم وفعل فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا

٢. السيوطي : هو ابو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبو بكر السيوطي . أهم تصانيفه (الدر في التأليف بالمأثور) وجمع الجوامع في العربية وشرحه معع الهوامع) توفي سنة ٩١١ هـ . انظر شذرات الذهب ج ٥ . ص ٢٨٤

٣. الأَخْفَشُ: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، أخذ النحو من سيبويه ، من مؤلفاته : معاني القرآن ، توفي سنة إحدى عشر ومائتين ، أنظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، الطبع الثالثة ، ص ١٠٧.

٤. ابن هشام . مغني اللبيب - ج ٢ ، ص ٤٤ .

١. ابن هشام : مغني اللبيب ج ٢ ص ٤٣

كلمة واحدة لان الإفادة إنما تحصل بإسناد وهو لا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه وعن طريق التقدير والحذف والاستتار يكمل للجملة ما أرادها لها النحاة من قوالب، وإذا حاول احد النحاة أن يخرج عن دائرة هذين النوعين رد إليهما عن طريق التقدير. وقد زعم أبو على الفارسي أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً مع مراعاة أن كل الكلام جملة من نحو (ما قام) بناء على أن الضمير المستتر لا يعد لكلمة^١."

نلاحظ في تقسيم النحاة للجملة أمرين : نوع الكلمة المصدرة ودورها في الإسناد. وقد قسموا إلى ثلاثة أقسام هي :-

الاسم والفعل والحرف، ولما كان الحرف لا يتعلق به إسناد فقد خرج عن دائرة تقسيم الجملة، فليست هناك جملة حرفية، وحتى الجملة المصدرة بحرف جر ومجرور مثل (أفي الدار محمد) إذا عد فيها (محمد) فاعلاً بالجار والمجرور لم يسميها ابن هشام مثلاً جملة (حرفية) وإنما سماها جملة (ظرفية) وقد رأينا أن الجملة الظرفية لا تسلم قسيماً لأنواع الجملة إلا بعد إن تجتاز تقديرات محتملة إلى تقدير بعيد ومعرب ، ومن الواضح إن أسس تقسيم النحاة للجملة تحصرها في نوعين اثنين هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية. وكل محاولة أخرى لإيجاد نوع ثالث أو رابع في هذا الإطار نفسه لا يكون إلا تفريقاً يمكن رده في سهولة إلى أحد هذين النوعين، كما ردت الجملة الظرفية إلى الاسمية أو الفعلية بحسب التقدير، وكما ردت الجملة الشرطية إلى الجملة الفعلية.

أما ما ذكره ابن هشام من تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى. أو ذات وجه أو وجهين^٢. فليس أنواعاً جديدة تضاف إلى نوعي الجملة، ولكنه تفرغ لهما. أن تسمية النحاة للجملة الاسمية والجملة الفعلية إنها تسمية قائمة على مراعاة الشكل أو المبنى الصرفي للكلمة المصدرة.

المطلب الثالث :-

مناقشة النحاة في تقسيم الجملة

٢. السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر - همع الهوا مع شرح جمع الجوامع - دار المعرفة - ج ١

ص ١١

١. ابن هشام : المغني ج ١ ص ٤٥-٤٦

اهتم النحاة بالإسناد اهتماماً كبيراً ، واعتمادهم على المسند والمسند إليه ركنين أساسيين للجملة العربية. واهتمامهم الشديد بركني الجملة، جعلهم يتصورون أن الجملة لن تنهض إلا بهما وإذا وجد أحدهما دون الآخر وجب تقديره وحسابه موجوداً.

إذا حذف المبتدأ وجوباً أو حذف الخبر وجوباً أو حذف الفعل وجوباً أو ناب المفعول عن الفاعل فإن كل هذه المسائل ليس لها غرض إلا أن تستوفي الجملة ركنيها الأساسيين. ولو أن النحاة اعترفوا بالجملة الموجزة لما وجدوا أنفسهم مضطرين إلى كثير مما قيل في هذا المجال. ومن هنا يجب أن يؤخذ رأي الكسائي^١ لأنه يجيز حذف الفاعل ، أي يعترف بالجملة التي نسميها جملة موجزة استناداً إلى كلام العرب في قولهم (إذا كان غداً فاتتي) فالكسائي يجيز حذف الفاعل، في هذا الشاهد^٢ دون أن يتأولها كما تأولها النحاة إذ يجعلون الفاعل في العبارة ضميراً راجعاً لما دلت عليه الحال المشاهدة. ويقول سيبويه (وإن شئت قلت: إذا كان غداً فاتتي وهي لغة بني تميم . والمعنى أنه لقي رجلاً فقال له : إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فاتتي. ولكنهم اضمروا استخفافاً لكثرة كان في كلامهم لأنه الأصل لما مضى وما سيقع وحذفوا^٣).

ترى الباحثة أن تعريف ابن جني للكلام بأنه (كل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه^٤). إنه تعريف دقيق ويجب أن تؤخذ أمثله التي ساقها التراكيب مختلفة بما يدل عليه ظاهرها دون اللجوء إلى تأويلات أو إضمار. فقد ذكر نماذج للجملة التي ليس لها سوى ركن واحد مثل: (صه ومه ورويد وحاء وعاء وحسّ ولَبّ واف واوه) . فكل واحدة من هذه جملة مستقلة بنفسها يجني المستمع منها ثمرة معناها.

٢. الكسائي : هو ابو الحسن على بن حمزة . كان احد أئمة القراء السبع توفى سنة ١٨٩ هـ . انظر نزهة الألباء

لأبن الأنباري . الطبعة الثالثة ص ٥٨ ، وشذرات الذهب ج ١ ص ٤ ،

٣. ابن هشام : أوضح المسالك إلى الغيبة بن مالك تحقيق محمد عبد العزيز النحار ج ١ ص ٢٣٩

٤. سيبويه : الكتاب ج ١ ص ١١٤

١. ابن جني : الخصائص ج ١ ص ١٧

كما تلاحظ الباحثة أيضاً الآراء التي قدمها أبو علي الفارسي الذي رأى أن الإسم مع الحرف يكون كلاماً في النداء نحو (يا زيد). وبعض النحاة يرون أن الحرف مع الفعل يكون كلاماً في نحو (ما قام) بناءً على أن الضمير المستتر لا يعد كلمة .

وتقول الباحثة لو أخذنا هذه الآراء بعين الاعتبار وطورت لكان لنا الآن تقسيم جديد للجملة. يعترف على الأقل بالجملة الموجزة وإنما لا ننكر الإسناد فهو قرينة معنوية من قرائن الجملة . ولكن هذا لا يعني أن كل جملة مفيدة ، لا بد مشتملة على الإسناد ، إذ أننا ينبغي أن نعترف بوجود جملة غير إسنادية ، كما ينبغي أن نعترف بناءً على الواقع اللغوي ؛ بوجود جملة ذات طرف واحد مؤدية إلى معناها اعتماداً على قرائن الأحوال . أو الموقف اللغوي الذي يكون فيه الكلام أو السياق وهو كبرى القرائن .

إن النماذج التي قدمها ابن هشام لنوعي الجملة معتبراً فيها ما يتصدر الجملة تصدراً أصلياً من المسند أو المسند إليه وتنحصر فيما يأتي :

١- (زيد قائم) جملة إسمية . وتوافق الباحثة على هذا .

٢- (هيئات العقيق) جملة فعلية أو جملة اسمية عند من يجعل أسماء الأفعال مفعولاً مطلقاً ولا توافقه الباحثة على هذا إذ أن هيئات ليست إسمياً يمكن أن يوضع في جدول تصريف واحد (مع زيد) مثلاً وإنما هو خالفة و الخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية ، أي في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه ^١ . ويسمي بعض النحويين (اسم الفعل) الخالفة . ولكن الدكتور تمام ^٢ يطلق لفظ الخالفة على عدد من الكلمات هي كلمات المدح والذم و التعجب وأسماء الأصوات. ولذلك سمي ما يسميه النحاة إسم فعل ، خالفة الاخالة تمييزاً له عن بقية أنواع الخوالف . وما دامت الجملة تنسب لصدرها . فإن هذه الجملة يمكن

١ . الدكتور تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها-الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة١٩٧٣ - ص١١٣
٢ . الدكتور تمام حسان : هو د/ تمام حسان عمر ، ولد بقرية الكرنك من أعمال محافظة قنا عام ١٩١٨ م .
تخرج في كلية دار العلوم ١٩٤٣ م.حصل على الدكتوراة عام ١٩٥٢ م. له مؤلفات أهمها كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها). انظر ترجمته في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها. الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٣ م.

أن نسميها جملة إسمية تقف في صف واحد مع جملة (زيد قائم) ويمكن أن نعتها جملة خالفة من أنواع الجمل المسكوكة^٣.

٣- (قائم الزيدان) . عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون جملة إسمية ولا توافق الباحثة على كون هذه الجملة إسمية لأن كلمة (قائم) ليست إسم يدل على مسمى. وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث أي معنى المصدر وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حيث قالوا : الإسم ما دل على مسمى، وما دامت الجملة تنسب إلى مصدرها ، أمكننا القول بأن هذه الجملة جملة وصفية^٤.

٤- (قام زيد) (ضرب اللص) و(يقوم زيد) و(ظننتُ زيداً قائماً) جملة فعلية . فهذا صحيح توافق عليه الباحثة .

٥- (كان زيد قائماً) لا توافق الباحثة على كون هذه الجملة جملة فعلية لعدة أمور منها إن النحاة الأول كسيبويه والمبرد وغيرهما ينظرون إلى (كان) على إنها أداة تقييد الزمن وليست فعلاً تام الفعلية . ويقول سيبويه : (تقول كان عبد الله أخاك) . فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة. وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى^٥) ويقول المبرد: (أن كان في وزن الفعل وتصرفه ، وليست فعلاً على الحقيقة^٦). وأنها دخلت لتخبر إن ذلك وقع فيما مضى وليست بفعل. ولكنها مع أخواتها صرفت تصرف الأفعال ولعل تصرف كان وأخواتها، وكونهن يأتين على وزن الفعل هو ما دعا النحاة على عدها أفعالاً. ولعل (كان وأخواتها) تتفق مع الفعل من حيث الصيغة الخاصة ومن حيث الجدول الالتصاقي والتصريف، ومن حيث الإلصاق وعدمه ومن حيث التضام، ومن حيث الدلالة على الزمن. أما من حيث الدلالة على الحدث ومن حيث التعليق، فإن كان وأخواتها تختلف عن الفعل إذ لا تدل على حدث معين دلالة تضمينية ولا دلالة مطابقة.

٣. محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الأعرابية في الجملة . ص ٢٧.

٤. المرجع السابق نفسه.

٥. سيبويه : ج ١ ص ٢١

٦. المبرد : المقتضب ج ٣ ص ٣٣

ولكل من ابن السراج^١ وثعلب^٢ والفارسي وابن شقير^٣ رأي يخالف رأي جمهور النحاة في فعلية بعض أخوات كان . إذ يتفق ابن السراج وثعلب على حرفيه عسى ويتفق ابن السراج والفارسي وابن شقير على حرفية ليس إستناداً إلى عدم تصرفها. وذهب الزجاجي إلى أن كان وأخواتها حروف . ونقل عن المبرد تصريح بحرفية كان^٤.

إن الدكتور تمام حسان والدكتور أيوب يقولان أنها أدوات منقولة من الفعل للدلالة على الزمن في الجملة الإسمية التي تخلو من الدلالة على الزمن. ومما يعد هذه الكلمات (كان وأخواتها وكاد وأخواتها) بين الأدوات أنها تدخل على الأفعال كما تدل على الأدوات . ولهذا أعد جملة (كان زيد قائماً) جملة اسمية كما تعد جملة (ليت زيدا قائماً) كذلك لأنه لا يلي فعل فعلاً كما يقول المبرد^٥.

٦- (قم) جملة فعلية ويوافق الباحث على كونها جملة فعلية ولكنها جملة موجزة بناء على إن الضمير المستتر لا يعد كلمة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

٧- (افى الدار زيداً) (أعندك زيد) جملة ظرفية ، لا توافق الباحثة لأن هذا يحتاج إلى تكلف في التقدير . لا حاجة إلى شئ منه. وإنما هي جملة اسمية تقدم فيها الخبر وتأخر المبتدأ ، وفقاً للشائع المألوف والصحيح في الوقت نفسه.

٨- (يا عبد الله) جملة فعلية ، وهذا مبنى على لتقدير (ادعوا عبد الله) أو (أنادى عبد الله) . أي لا بد من الإسناد . أما هي جملة ندائية من أنواع الجمل غير الاسنادية .

١ - ابن السراج : هو ابو بكر بن بني السري اخذ النحو عن ابي العباس المبرد ، توفي سنة ٣١٦ هـ . انظر نزهة الألباء الطبعة الثالثة ، ص ١٨٦

٢- ثعلب : هو احمد ابن يحيى بن فريد بن سيار الشيب . توفي سنة ٢٩٠ هـ . وكان أمام الكوفيين فى اللغة والنحو . انظر نزهة الالباء لأبن الأتبارى . الطبعة الثالثة ص ١٧٣ .

٣ - ابن شقير : هو احمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي . بغدادى توفي سنة ٣١٧ هـ . انظر شذرات الذهب ج٥ ص ٢٨٥

٤ . السيوطي : الهمع ج ١ ص ١٠

٥ . المبرد : المقتضب ١١٠/٤

٩- (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ "١") (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ "٢") كل منها جملة فعلية بناء على أن أدوات الشرط مختصة بالجملة الفعلية . وهذا تخصيص لا سند له من استعمال لغوي . وإنما سنده افتراضه النحاة . لأن هذا الاستعمال شائع في اللغة كثير ، يقول الرضي : (وإنما لم يحكم بكون " احد" مبتدأ و"استجارك" خبره لعلهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية"٣) إن سيبويه والكوفيين يجيزون وقوع الجملة الاسمية بعد حرف الشرط . بشرط كون الخبر فعلاً"٤" . وكان أبو الحسن يجيز (الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء من نحو قوله تعالى) (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) وكما ينقل ابن جني عنه ويصح مذهبه"٥" . وبناء على هذا كله تعد الباحثة مثل هذه الجملة جملة اسمية ، لان تكلف الفعلية يخرج العبارة عن ظاهر وجهها دون فائدة .

١٠- (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى "٦") يعد ابن هشام (والليل) جملة فعلية تقديرها: (أقسم والليل) حتى يتحقق الإسناد ، وإنما هي جملة غير اسنادية قسمية .

وتلاحظ الباحثة أن هناك بعض الجمل ترداد النحاة في نسبتها إلى الفعلية أو الاسمية . لأنهم لا يكتفون بشكلها اللغوي الموجود عليه ، وإنما يدعون أن هناك صورة ذهنية يفرضونها عليها مثل قوله تعالى (أَبَشْرٌ يَهُودُونَنَا"٧") وقوله تعالى (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ"٨") فمن الواضح إن كلا منهما جملة اسمية ولكن النحاة يرجحون إن كلا منهما جملة فعلية"٩" استناداً إلى قاعدة وصفوها هم بأنفسهم وتركوها تتحكم في الاستعمال اللغوي ، وهي (أن الأصل في الاستفهام أن يكون مما يتجدد ، والمفيد إلى ذلك أصالة الفعل ، فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية"١٠").

-
- ١ . سورة التوبة - الآية (٥)
 - ٢ . سورة الانشقاق - الآية (١)
 - ٣ . الرضي : شرح الكافية ص ٧٧
 - ٤ . سيبويه : ص ٥٤
 - ٥ . ابن جني : الخصائص ١/١٠٥
 - ٦ . سورة الليل - الآية (١)
 - ١ . سورة التغابن - الآية (٦)
 - ٢ . سورة الواقعة - الآية (٥٩)
 - ٣ . ابن هشام : أوضح المسالك ج ١ - ص ٢٣٨
 - ٤ . الصبان محمد ابن علي : حاشية الصبان على شرح الاشموني . دار إحياء الكتب العربية . ج ٢ - ص ٤٥ .

بعد هذه المناقشة يتضح للباحثة أن الجملة العربية في حاجة إلى إعادة تقسيم بناء على إعادة تقسيم الكلمة وعدم تعميم شرط الإسناد في كل جملة كما تصور النجاة وكل هذا من أجل مناقشة العلامة الإعرابية. لأن الإعراب لا يكون إلا في جملة ، بوصفة أحد القرائن التي تتألف في التركيب ليكتمل للوظائف دورها في بناء الجملة العربية .

المبحث الثاني الجملة في تناول النحاة المحدثين

- المطلب الأول : مفهوم الجملة .
- المطلب الثاني : مناقشة النحاة في تقسيم الجملة

المبحث الثاني الجملة في تناول النحاة المحدثين

إن النحاة المحدثين يأخذون على القدماء أنهم لم يهتموا بالجملة الاهتمام الذي كان ينبغي أن يكون، وأنهم لذلك انحرفوا عن وجهة البحث النحوي الصحيحة، وإنهم حين قصروا النحو على أواخر الكلمات، وعلى تعريف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقاً منحرفاً إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيراً من إحكام نظام الكلام وأسرار تأليف العبارة، فقالوا أن الجملة تتكون من كلمات . أما أجزاؤها ففي المسند إليه، والمسند والرابطة.

ويغلو بعض الباحثين في رمى منهج نحائنا القدماء بالخطأ، حظ الجملة من عنايتهم كان قليلاً فلم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول والأبواب. ولم يشيروا إليها إلا حين يتطرون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر الجملة. والنعت الجملة، والحال الجملة، وموضوع الشرط الذي يبني على جملتين. جملة الشرط ، وجملة الجواب، وغيرها من موضوعات متفرقة هنا وهناك.

المطلب الأول:

مفهوم الجملة لدى المحدثين:

يرجع اهتمام المحدثين بالجملة إلى أنها الوحدة التي يتمثل فيها أهم خصائص اللغة إذ أن تأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها. لا تكون العبارة مفهومة ولا مصورة لما يراد حتى تجرى عليه، والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحدده وتستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم ، وعنها يصدر الكلام ، فإذا كشفت ودونت فهي علم النحو ولو عرضت عليك جملة . ما كان ذلك كافياً في فهمك معنى الجملة، وأحاطتك بمدلولها ، حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها وبناء جملها"^١.

١. إبراهيم مصطفى : إحياء النحو - دار الآفاق العربية - القاهرة ١٩٥٩م - ص ٢

فالجملـة اصطلاح لغوى يجدر بنا أن نستقل به عن المنطق العقلي العام، وذلك لأن العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل في لغة البيئة فكون الجمل هي الوحدة الكلامية التي تتمثل فيها خصائص اللغة، والبعد عن المنطق العقلي العام، والاهتمام بنطق اللغة المرن النابع من السنة المتكلمين وعاداتهم اللغوية التي لا تعرف الجمود والتحجر وهي الأسس التي تحكم تناول المحدثين للجملـة"^١.

وإذا بدأنا بتعريف المحدثين للجملـة فإننا نرى أن فند ريس يقـرن بين الجملـة والصورة اللفظية، والصورة اللفظية عنده هي (الصورة التي أعطاها الفكر وفقاً للعوائد المكتسبة"^٢) ولا خلاف بين الصورة اللفظية والجملـة ، إلا أن الجملـة حقيقة واقعية مشخصة، ولذلك هي معرضة لكل العوارض التي يستتبعها التحقق الواقعي و تختلف الصورة اللفظية في لغة ليس فيها أفعال متعددة أو تعتبر عن الحدث في صيغة المبني للمجهول (أنا ملدوغ منك) واختلاف الصورة اللفظية والجملـة كثيرا ما يكون الاختلاف الوحيد الموجود بين اللغات. ويرى فندريس إن الصورة اللفظية والجملـة كليهما تتألفان من عناصر واحدة هي الكلمات"^٣.

إن الجملـة هي عنصر الكلام الأساسي، فبالجمل يتبادل المتكلمان الحديث بينهما وبالجمل نحصل لغتنا، وبالجمل نتكلم، بالجمل نفكر أيضاً، ومن اجل هذا يمكن أن تكون الصورة اللفظية شديدة التعقيد، لكن الجملـة تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعاً، وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة (تعال) و(لا) و(وا أسفاه) و(صه) كل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملاً يكفي بنفسه.

وكل جملـة تشمل على نوعين من العناصر المتميزة: أولاً: التعبير عن عدد ما من المعاني التي تمثل أفكاراً، وثانياً: الإشارة إلى بعض العلاقات التي بين هذه الأفكار فإذا قلت: (الحصان يجرى) ففي ذهني فكرة الحصان، وفكرة الجري وقد جمعت بين الاثنين في هذا الإثبات الذي هو (الحصان يجرى) ويسمى فندريس النوع الأول من العناصر (دوال الماهية) وهي تلك العناصر اللغوية التي تعبر عن ماهيات

١ . إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة - الطبعة الثالثة ١٩٦٦م مكتبة الانجلو المصرية - ص ٢٦٠

٢ . فند ريس: اللغة-ترجمة عبد الحميد الدواخلى والدكتور محمد القصاص - الانجلو المصرية - ص ١٠٢

٣ . السابق نفسه .

التصورات، ففي المثال المشار إليه ماهية الحصان وماهية الجري، ويسمى النوع الثاني من عناصر تأليف الجملة (دوال النسبة) وهى العناصر التي تعبر عن النسبة التي يقيمها العقل بين دوال الماهية ، ودوال النسبة في غالب الأحيان عنصر صوتي، صوت أو مقطع، أو عدة مقاطع أحياناً^١.

المطلب الثاني :

مناقشة النحاة في تقسيم الجملة

أما من حيث تقسيم الجملة فإن فندريس يرى أن جميع اللغات تتفق في التمييز بين الجملة الأسمية والجملة الفعلية ، حتى تلك اللغات التي لا تحتوى على صيغة متميزة لكل من الاسم والفعل ، وأقسام الجملة عند فندريس ينبغي أن تكون على ما ذكر بأنه يتكلم عن علم اللغة العام ويقدم أمثلة من لغات مختلفة الفصائل والخصائص ثلاثة .

أولاً : الجملة الفعلية :

وهي التي يعبر بها عن الحدث مسنداً إلى زمن منظور إليه ، منسوباً إلى فاعل موجهاً إلى مفعول إذا لزم الأمر فموضوع الجملة الفعلية أن تأمر بحدث أو أن تقرر حدثاً أو أن تتخيل حدثاً ويمكن أن تتكون هذه الجملة من كلمة واحدة : مثل الكلمة الفرنسية *prends* (خذ) وللاتينية *ueniam* . (سأتي) والعربية (قالوا) .ولما كان التقسيم عند فندريس غير قائم على الشكل، بل على مضمون الجملة فإنه يرى أن الجملة الفعلية قد تكون مكونة من كلمة واحدة وهذه الكلمة الواحدة (اسم) فعندما نقول (نار) أو (سكوت) أو (وقوف) أو (إلتفات) ترانا نأمر بتنفيذ حدث بالضبط كما لو كنا نقول : (خذ) أو (تعالوا) أو (توقفوا) ولا يعبر عن حدث في اللغة المنطقية غير الفعل "٢".

١ . محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث - ص ٤٤

٢ . فندريس : اللغة ١٦٣

ثانياً : الجملة الإسمية :

وهي تختلف كل الاختلاف عن الجملة الفعلية فهي تعبر عن نسبة صفة إلى شيء، البيت جديد، الغداء حاضر، الدخول على اليمين، قمبيز ملك، زيد حكيم، والجملة الإسمية تتضمن طرفين المسند والمسند إليه، وكلاهما من فصيلة الاسم^١.

ثالثاً: الجملة الإسمية الفعلية :

وهي التي تجمع بين خصائص النوعين السابقين ، وهي في الواقع جملة إسمية ولكن أدخل فيها الفعل ، ويوجد على العكس من ذلك جملة فعلية إسمية وهي التي يستعاض فيها عن الفعل بجملة إسمية مثال (إنه يكون لي رأي) بدلاً من (أرى^٢).

نلاحظ أن حديث فندريس عن الجملة تصنيف يفيدنا في كل الجوانب المهمة التي ستعينا فيما بعد على أداء مهمتنا في محاولة تصنيف الجملة ، ففكرة (الصورة اللفظية) ينبغي أن تكون مطابقة للجملة. وإذا حاولنا تطبيق أسس فندريس في تقسيم الجملة، فسوف نلقي جانباً مهماً ينبغي أن يكون هو الأساس الأول في التقسيم إذ أن فندريس يعول على الجانب المضمون وحده، فيهمل جانب الشكل، ولذلك مثل هذه الجمل يقوم محمد ، محمد يقوم ، الأسد ، الخَيْر الخَيْر ، إياك والشر ، صبراً في مجال الموت صبراً، كل هذه الجمل لا تكون إلا جملاً فعلية لأنها تعبر عن الحدث، والتعبير عن الحدث لا يكون إلا بالأفعال كما قال ، ولا يكون جملة إسمية إلا كل جملة تكونت من مبتدأ وخبر ولا بد أن يكون الخبر اسماً لا شبهة للحدث فيه كما قال في المثال: البيت حديد، أما الجملة الإسمية الفعلية. هي قريبة من التي يسميها بن هشام الجملة ذات الوجهين أو الفعلية الإسمية وسوف يؤدي تصنيفها إلى خلط نتيجة الاعتماد على المضمون وحده في التقسيم.

إن مفهوم الجملة لدى فندريس إنها تعبر عن صورة لفظية، أي نظام لغوي متعارف عليه باستتار في الذهن، ويجد سبيله عن طريق الأصوات المفهومة، ولو كانت هذه الصور كلمة واحدة وهو يعد مثلاً: (النار) و(سكوت) و(الوقوف) جملة

١ . فندريس : اللغة ١٦٧

٢ . المرجع السابق .

فعلية، والذي دعا إلى ذلك هو تعويله على الصورة اللفظية لأنه يرى أن كل كلمة من هذه جملة. وذلك من حيث إنها معبرة عن معنى يحسن السكوت عليه، وهو يرى كلا منها جملة فعلية لان عبارة (النار) لديه تعبير عن حدث وهو احذر النار ومن هنا يلغى جانب الشكل.

أن نحائنا القدماء نجد اهتمامهم بما سماه فندريس (الصورة اللفظية) هو الذي جرهم إلى ارتكاب ما اتهمهم به كثير من الدارسين المحدثين فعبارة (يا عبد الله) عندهم تعبير عن صورة لفظية هي (أدعو عبد الله) أو (أنادى عبد الله)، وقد عاملوا الجملة المنطوقة معاملة الصورة الذهنية، والسبب في ذلك أن النحوي عادة يميل إلى الاطراد لأنه يعين على الفهم، ولكنه في سبيل ذلك يبذل من الجهد العقلي ما يفيض عن حاجة ما يقتضيه الخارج عن الاطراد من عناء"^١.

ومن الدارسين المحدثين من يذهب إلى اشتراط الإسناد في الجملة كما ذهب النحاة القدماء تماماً وقد رأينا فندريس في فهمه للجملة لم يشترط الإسناد في تعريفه، ولكنه اكتفى مطابقة الجملة للصورة اللفظية وفي متناوله لأقسام الجملة لم يشر أيضاً إلى هذا الشرط وأنه يعترف بالجملة المكونة من كلمة واحدة مثل : (تعال)، (وصه)، و(لا)، و(وا أسفاه) لأن كل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معني كاملاً يكتفي بنفسه"^٢.

أما برجشتراسر"^٣ فإنه يعتمد الإسناد شرطاً ضرورياً في وصف العبارة بالجملة بحيث إذا خلا التركيب من الإسناد، واكتفى بنفسه في أداء المعنى لا يعد عنده جملة، يقول: الجملة مركبة من مسند ومسند إليه، فإن كان كلاهما إسماً أو بمنزلة الإسم، فالجملة أسمية، وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل كانت الجملة فعلية وهو هنا في هذا التعريف متفق تماماً مع نحائنا القدماء، ويقول بعد ذلك : (ومن الكلام ما ليس بجملة. بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو

١. محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الأعرابية في الجملة . ص ٤٩،

٢. المرجع السابق ص ٤٨.

٣. برجشتراسر : هو مستشرق ألماني ولد في عام ١٨٨٦م ونال درجة الدكتوراه من جامعة لبيزج سنة ١٩١١م وله كتاب في علم اللغة (التطور النحوي للغة العربية) انتخب عميداً لكلية الآداب في جامعة ميرنخ سنة ١٩٢٨م ، توفي في أغسطس سنة ١٩٣٢م . انظر ترجمته في كتابه التطور النحوي للغة العربية

عطفية غير إسنادية. مثال ذلك النداء فإن (يا حسن) ليس بجملة ، ولا قسم من جملة، وهو مع ذلك كلام ، ويشبهه الجملة في أنه مستقل بنفسه، لا يحتاج إلى غيره مظهراً كان أو مقدراً^١)، فأسلوب النداء مستقل بنفسه، ويؤدي معنى كاملاً، وهو كلام مفيد، مع ذلك ليس جملة. ونفهم أن الجملة عند برجشتراسر مصطلح لنوع معين من التراكيب يتحقق فيه الإسناد بطرفيه وأما التراكيب المفيدة غير الإسنادية فلا تسمى عنده جملة وذلك يقسم التركيبات إلى:

أولاً : جملة إسمية:

إذا كان كل من المسند والمسند إليه فيها إسماً أو بمنزلة الإسم، والجملة الإسمية عنده إما بسيطة، ويسمىها الإسمية المحضة وهي التي تتكون من مبتدأ وخبر مفرد، أو مركبة وهي التي يكون خبرها جملة ويمثل لها بقوله (كل أمريء فله رزقه) ويرى أن فائدة هذا النوع من الجمل مع كثرته في العربية ، تمكين الناطق من أن يقدم الكلمة التي يريد أن ينبه السامعين إليها أو الكلمة التي تربط الجملة الجديدة بما قبلها إلى أول الجملة بغير تغيير لتركيب الكلمات العادي، ويرى أن هذا النوع من التراكيب هو ما يفيد العربية خفة واستعداداً لتأدية المعاني المتنوعة أكثر مما نجد في سائر اللغات السامية^٢.

ولما كان برجشتراسر معنياً بأصول التراكيب وتطورها فإنه يرى أن الجملة الإسمية كثيرة الاستعمال في اللغات السامية بوجه عام ، ولأنها مبهمه الأوقات وما شاكلها ومبهمه من جهة طبيعة العلاقة بين المبتدأ وخبره ، ولأن الإبهام يدل على القدم، فكانت الجملة الإسمية المحضة من أقدم تركيبات اللغات، والعربية مع احتوائها على وسائل التخصيص والتعيين فقد حافظت على هذا التركيب الأول المبهم أيضاً ، وهنا نرى أن نحائنا القدماء كانوا صائبين النظر عندما عدوا الجملة الإسمية أصلاً لما عداها^٣.

١ . برجشتراسر : التطور النحوي للغة العربية - مطبعة السامح ١٩٢٩ ص ٨١

٢ . المرجع السابق .

٣ . محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث - ص ٤٨.

ثانياً: جملة فعلية:

إذا كان المسند فيها فعلاً أو بمنزلة الفعل ، ويرى أنها أبسط تركيباً من الجملة الاسمية .

ثالثاً: شبه الجملة:

هو نوع من الكلام ليس بجملة. بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية وأسلوب النداء، ومن نماذج هذا النوع (يومان يوم لذا ويوم لذا) والاسم (يومان) هنا قائم مقام الجملة، ويرى أن لا حاجة إلى تقدير شيء قبلها لأن الإشارة إلى الشيء بنطقه كافية في الدلالة على وجوده، ومن ذلك (إذا) مع إسم مرفوع بعدها مثاله (التفت فإذا النبي) معناه (فكان النبي موجوداً) وقد يدخل على الإسم التالي لاذاً الباء نحو: (بينما هو يسير إذا برهج) ومعناه (إذا شعور برهج) ويرى أنه لا لزوم لتقدير شيء في هذه الأمثلة ، ومن ذلك : مرحباً وشتان بينهم، وللتحذير: رأسك، الأسد، إليك، دونك أخاك ، إياك والأسد أنت وذاك، ومن ذلك (لات حين) و(يا حسن). وبرجشتراسر يرفض التقدير في مثل هذا النوع ، ويرى أنه لا يكون إلا من إسم في أكثر الحالات و لا يمكن أن يكون فعلاً ، لأن الفعل يساوي الجملة الكاملة. فأكثر أشكاله مركبة من ضمير وهو المسند إليه ، ومن مادة الفعل وهي المسند. وهذا الاسم شبه الجملة قد يكون مرفوعاً في بعض الحالات وقد يكون منصوباً في أغلبها كما في الأمثلة. إن مثل هذه التراكيب كلام مستقل بنفسه ويؤدي معناه دون حاجة إلى تأويل أو تقدير، وإنه يعدها قسماً من التراكيب المفيدة"^١.

رابعاً: الجملة الناقصة :

هي التراكيب التي تفيد معنى كاملاً ، وتكون من كلمة واحدة أحياناً ، ولكنها في حاجة إلى تقدير وقد مثل لها قائلاً : مثل قولي (أمس) جواباً عن السؤال (متى جئت ؟) فان تقديره (جئت أمس) فأمس ومثالها جمل ناقصة وان النقص آت من عدم

١. برجشتراسر: التطور النحوي ص ٨١

إكمال عناصر الإسناد في النطق، ولكن تقديره قريب، لأن مثل العبارات تنطق جواباً عن سؤال تكتمل فيه عناصر الجملة"^١.

وإذا كان برجشتراسر يعد مثل (أمس) في الجواب عن سؤال (متى جئت؟) جملة ناقصة، فإن الدكتور إبراهيم انبس يعدها جملة . يقول في تعريف الجملة (أن الجملة في اقصر صورها هي اقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"^٢).

أما الدكتور عبد الرحمن أيوب فقد بدأ أولاً بتجديد دلالة الجملة هل يقصد بها (الحديث اللغوي) أو (النموذج التركيبي) الذي تأتي على مثاله الأحداث اللغوي، ومن المهم التفريق بين هذين الأمرين تقريباً كاملاً حتى لا يحدث تخبط بين المثال والواقع. إذ إن علم النحو هو علم النماذج التركيبية ، وجميع التاويلات النحوية تفسير لواقع الجملة ، أي للحديث اللغوي ، وهى بهذا لا تتصل بعلم النحو بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللغوية الواقعية من ناحية والنماذج التركيبية من ناحية أخرى ويقول (ليست الجملة مجرد مجموعة من الكلمات بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة في الجملة الواحدة مثل (هل قال ؟) نموذج لتكوين الكلمات هو (أداة الاستفهام +فعل ماضي) ونموذج للنغم هو (نغم متوسط + نغم مرتفع هابط) ونموذج للنبر هو (نبر خفيف + نبر شديد) وتطبيق عدد من النماذج بالإضافة إلى النطق بالكلمات هو ما يكون الجملة الواقعية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها. وكلمة (محمد) يصح إن تنطق بحيث تفيد النداء ، كما تصح إن تنطق بشكل آخر يفيد الأخبار أو التعجب أو الاستفهام . والفرق بينهما وينحصر في الفرق بين نماذج النبر أو النغم التي يستعملها المتكلم عند النطق بها"^٣.

لقد قسم الدكتور عبد الرحمن أيوب الجملة إلى نوعين يقول (فعندنا الجمل في العربية نوعان: اسنادية وغير اسنادية ، والجمل الإسنادية تنحصر في والجمل الاسمية والجمل الفعلية ، أما الجمل غير الإسنادية ، فهي جملة النداء وجملة نعم

١. برجشتراسر - التطور النحوي - ص ٨١،

٢. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة - ٢٦٠

٣. عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي - مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ت ١٩٥٧م - ص ١٢٦

وبئس وجملة التعجب ، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النجاة لها بعبارات فعلية^(١)).

ومن الباحثين المحدثين الذين تناولوا الجملة العربية بالدراسة أيضا الدكتور مهدي المخزومي، وقد حاول أن يقدم تصوراً جديداً للجملة ، فرمى النحاة العرب بالخلط والجهل والاضطراب، ولكنه مع هذا، دار في إطارهم ولم يخرج عن حدود ما رسموه، وكل ما قدمه من إضافات سبقه إليها بعض نحائنا السابقين. بل إننا نجد أن فهمه للجملة فيه قصور عن فهم بعض النحاة الأولين ، فعلى حين يعرف ابن جني الجملة بأنها كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، دون أن يشترط لذلك شروطاً معينة غير الاستقلال والإفادة ونجد الدكتور المخزومي يتفق مرة مع هذا الفهم حين يعرف الجملة بأنها (الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في لغة من اللغات^(٢)). وبأنها هي (أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه وبأنها الوحدة الكلامية الصغرى^(٣)) .

وبعد تعريفاته للجملة ، يعود مرة أخرى فيشترط الإسناد مقوماً من مقومات الجملة ، فالتركيب الذي لا إسناد فيه (أسلوب خاص) كالنداء يسميه (المركب اللفظي) فهو يقول عن النداء مرة أخرى وخلاصة القول إن النداء ليس جملة فعلية، ولا جملة غير إسنادية وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادي حاجة أو دعوته إلى إغاثة أو نصره أو نحو ذلك. وأن الدكتور المخزومي اشترط الإسناد أساساً تقوم به الجملة ، وعندما خذله الإسناد في إحداث فكرة تامة في أسلوب الشرط . لأنه يتكون من جملتين تربطهما أداة شرط، كل منهما جملة تحقق فيها شرط الإسناد ومعني ذلك لم يكتمل معنى كامل ، ولا فائدة يحسن السكوت عليها ، تراجع بعض التراجع فقال : ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي و التحليل المنطقي ، أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة ، لان الجزئين فيها

١ . عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي- مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ت ١٩٥٧م - ص١٢٦

٢ . الدكتور مهدي المخزومي : في النحو العربي : نقد وتوجيه - الطبعة الأولى - بيروت ١٩٦٤م ص٣١

٣ . المرجع السابق ص ٥٣

يعبران معاً عن فكرة واحدة ، لأنك لذا اقتصرت على واحدة منهما أخللت بالإفصاح عما يجول في ذهنك ، وقصرت على نقل ما يحول فيه إلى ذهن السامع"^١).

أن الدكتور مهدي المخزومي في تقسيمه للجملة نجده يلجا إلي (النظر العقلي) الذي عابه على النحاة في اعتبارهم كلاً من ركني الشرط جملة. وبعد إن تفضل عليهم واقرهم على تقسيمهم للجملة إلى اسمية وفعلية و وصفية بأنه تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي. وإنهم عدوا جملة مثل (البدر طلع) جملة اسمية وهو يعدها جملة فعلية لان الجملة الفعلية عنده هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجرد أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند إتصافاً متجرداً وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلاً. ويرمي بذلك إلى أن الفاعل يجوز أن يتقدم على فعله"^٢. وقد قال بذلك الرأي قبله الكوفيون والأخفش .

ويسوى الدكتور مهدي المخزومي بين أربعة نماذج تحت إسم الجملة الفعلية فقولنا (طلع البدر، البدر طالع، انكسر الزجاج، كُسر الزجاج). كلها من الجمل الفعلية والمسند إليه في كل منها فاعل. وأما تحديده للجملة الإسمية فلم يخرج من إطار النحاة القدماء فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت أو التي يتصف فيها المسند إليه اتصافاً ثابتاً غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند إسماءً. وإنه في دراسته للجملة، كان يعتمد على أساس ما، ثم ينقضه إذا لم يطرد له في غيره، وقد أسرف في رمي النحاة بالخلط والجهل والإفساد، وأسرف في تقديم دون أن يقدم البديل في كثير من الحالات. مع أنه لم يخرج عنهم بكثير اللهم إلا ما سماه (مركباً لفظياً) وقف به في مرحلة غير محددة فلا هو جملة إسنادية ولا هو جملة غير إسنادية"^٣.

تري الباحثة أن هذه هي أهم الجهود التي بذلت لتحديد مفهوم الجملة العربية ومحاولة تصنيفها، وقد رأينا أن معظمها يعرف الجملة بأنها كلام مستقل بنفسه ويؤدي معنى كاملاً. غير أن بعضهم يشترط الإسناد مقوماً من مقومات الجملة.

١. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ٥١.

٢. المرجع السابق - ص ٥١

١. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ٥٢

ونحن نرتضي بتعريف الجملة لديهم. ونرفض اشتراط الإسناد مقوماً من مقوماتها. فكل كلام تم به معنى يحسن السكوت عليه هو جملة ولو كان من كلمة واحدة . أما تقسيم الجملة فما زال محتاجاً إلى إعادة تصنيف وليس هذا طعناً في جهود سابقة، ولكنها وجهات نظر تختلف باختلاف الإجتهد. والجملة هي وحدة الكلام الأساسية. وفهم نظامها وطرق تأليفها، ودراسة العلائق بين أجزائها، وإبراز قرائنها، وتنوع هذه القرائن، وتماسك كل هذه الأجزاء في نسيج متلاحم ، هذا كله يساعد على فهم الخصائص اللغوية للغة المدروسة، وهذا كله من مهمة النحوي لا النحو هو أن تتحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم. و إن تقسيم النحاة القدماء للجملة (لفظي) كما وضعه بعض القدماء والمحدثين، وهو (عقلي) أيضاً ولكنه ليس عقلياً بمعنى أنه يعتبر جانب المعنى مع الشكل المنطوق : بل أنه عقلياً بمعنى أنه يفترض صوراً عقلية على بعض التراكيب ويجعلها موازية ذهنياً للتعبير كما ينبغي أن يكون^١.

نلاحظ أيضاً أن تقسيم النحاة المحدثين للجملة بعضه قائم على المعنى وحده غير معتبر للشكل المنطوق، وقد ترتب على هذا الخلط بين نوعي الجملة، إذا عدت جملة مثل (البدر طلع) جملة فعلية استناداً على أن الجملة تشتمل على فعل صرف النظر عن موقعه أو رتبته في الجملة وعدت جملة مثل (النار) أيضاً جملة فعلية، لأنها تتضمن أمراً بالتحذير من النار، والتحذير لا يكون إلا بفعل. وأن كلاً من الجانبين اللفظ والمعنى لا يمكن الفصل بينهما واهتمام أحدهما لحساب الآخر، ولا يمكن تجريد اللفظ من دلالاته المستمدة من روافد عدة، من صيغة الكلمة، وموقعها من الجملة وربطها بما قبلها وما بعدها ومضمونها لصيغ خاصة أو وظائف خاصة، وعلاماتها الإعرابية إذا وجدت ، وغير هذا من العلاقات السياقية التي تتعاون في جلاء المعنى إن اللغة نظام مخزون في الذهن وإننا لا نعتمد عليه وحده في التحليل لأن تنفيذ هذا النظام هو الكلام الحي الذي يتم به التفاهم ، وبه نفكر . وعن طريق فهم الجملة التي هي وحدة الكلام الصغرى ، وفهم نظامها وتحليلها نستطيع تحليل لغة من اللغات.

٢. المرجع السابق - ص ٥٦.

المبحث الثالث

رأى النحاة في تقسيم الجملة العربية

- المطلب الثاني: أسس تقسيم الجملة العربية
- المطلب الثالث: أقسام الكلام في العربية

المبحث الثالث

رأى النحاة في تقسيم الجملة العربية

المطلب الأول:-

أسس تقسيم الجملة العربية :

إن تعريف ابن جني للجملة^١ هو التعريف المناسب لأنه يناسب الفهم اللغوي الحديث. ولأنه يتيح لنا الفرصة لإعادة تصنيف الجملة . والنماذج التي ساقها هذا العالم للجملة وإن كانت غير محيطية بكل أنواعها تشير إلى سعة أفقه، ورحابة تفكيره. واللفظ ما دام مستقلاً بنفسه، نستطيع أن نجني منه ثمرة معناه وهو جملة مفيدة يمكن السكوت عليها.

إن الجملة المستخدمة للخبر أو للحال أو للنعت أو للصلة أو للمضاف إليه لا تسمى عندنا جملة مستقلة، بل هي (مركب إسنادي للإخبار أو للحالية إلى آخره) وكل من الخبر والحال والنعت يمكن أن نطلق عليه خبراً مركباً أو حالاً مركباً أو نعتاً مركباً . أما الصلة وجملة الإضافة فكل منها تركيب متمم . والجملة التي يدخل في بنائها مركبات إسنادية من هذا النوع تسمى الجمل المركبة، أو الجمل الكبيرة كما يسميها ابن جني وهي التي يسميها ابن هشام (الجملة الكبرى) ولن نعد الجملة المركبة قسماً من أقسام الجملة لأنه لا فرق بينها وبين غيرها إلا أن أحد أجزائها (مركب اسنادي^٢).

إن الباحثة لا ترى رأى النحاة القدماء في كون الإسناد شرطاً ضرورياً لكل جملة بحيث يفرض الإسناد على كل جملة مفيدة. ولا تتعقد إلا إذا كان فيها الإسناد بل إننا لا نتكلف الإسناد عندما لا يكون له وجه ظاهر . إذ كيف نقيم الإسناد في جملة كجملة التعجب مثلاً، أو جملة النداء، أو القسم أو التحذير أو الأجراء لا بافتراض صورة للجملة لم تتطوق.

ومعنى هذا أن لدينا جملاً إسنادية يظهر الإسناد فيها واضحاً لا يحتاج إلى التواء بالنص أو أعمال التقدير، وجملاً غير إسنادية لا حاجة بنا من اجل فهمها إلى

١. أنظر ص ١٣ من هذا البحث

٢. ابن هشام : مغني اللبيب - ج ٢ ص ٤٥

تكلف صورة ذهنية لها تقيمتها على سواء الإسناد ، إذ أن تكلف الإسناد يخرجها عن الوجه الذي أدبت به ، والغرض الذي سيقت له .

وفي هذا التقسيم لم نعتمد على الشكل وحده ، ولا على المعنى وحده ، وهما عندنا شيء واحد، فالاعتماد عليهما معاً ، وهذا يدعو إلى إعادة النظر في أقسام الكلم في العربية، ونحن نعلم أن النحاة اعتمدوا على جانب الشكل وحده في تصنيف الجمل، فالمبدوءة باسم: اسمية، والمبدوءة بفعل: فعلية. فإذا كنا لا نطمئن إلى كل ما أطلق عليه انه اسم أو فعل فلا بد من عود إلى تقسيم يقره الواقع اللغوي حتى يكون هذا الأساس واضحاً عند الاعتماد عليه في هذه المهمة . فالنحاة مثلاً يعدون جملة مثل قوله تعالى: (. . . كَانَ اللَّهُ عَفْوَراً رَحِيماً)^١ جملة فعلية لأنها مبدوءة بفعل هو (كان) وقد ثبت بما قدره الدكتور حسان من قبل أن هذا المبني أي (كان) وجميع ما يسمى بأخواتها وما الحق بها ليست أفعالاً ، لأنها لا تشتمل على خصائص الأفعال بل هي أدوات دخلت على الجملة الاسمية لتحديد زمنها المبهم ، وأذن ليست هذه جملة فعلية بل هي جملة اسمية ، لان الجملة لا تنسب في نوعها إلى الأداة الداخلة عليها ، وإنما تنسب إليها في معناها الجملي فيقال جملة نفي، أو جملة استفهام أو جملة شرط. وهذه تقودنا إلى تحديد المعنى الذي سيراعى في التقسيم فلن يكون للأداة إذا ضامت الجملة اعتبار في أساس التقسيم، ولذلك رفضنا من قبل أن تكون الجملة الشرطية من أقسام الجملة الشرطية. وإنما المعنى الذي سيراعى هو المعنى الاسنادي، والمعنى التركيبي الحاصل من تضام صيغة معينة كالتعجب والنداء والقسم والتحذير والأغراء والمدح والذم والخالفة (اسم الفعل) كل منها مع تضامه من أدوات أو أسماء . لذلك تنسب الجمل الإسنادية إلى صدورها وكذلك الجمل الموجزة وأما الجمل غير الإسنادية فسوف تنسب إلى معناها التركيبي^٢.

إن في العربية بعض النماذج النحوية التي ثبتت إلى وضع مخصوص لأداء معنى مخصوص كصيغة (ما افعله) و(افعل به) اللتين يتحدد تطبيقهما فيقال مثلاً (ما أحسنه وأحسن به) ودون أن يتغير النموذج.

١. سورة الفتح - الآية ١٤ .

٢. محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الإعرابية في الجملة . ص ٦٧

وهناك بعض التعبيرات توقف بها سير الحياة وجمدت على وضع معين بحيث تستعمل نموذجاً، استعمالاً أو مثلاً في الوقت نفسه مثل (صه ومه وجيهل ... الخ). وان تحديد نوع الكلمة في العربية تحديداً دقيقاً يتوقف عليه تحديد بعض أنواع الجمل، لذلك لا بد أن نعود إلى تقسيم الكلم في العربية والنظر فيها بعين الاعتبار^١.

المطلب الثاني:-

أقسام الكلم في العربية :

قال سيبويه في أول باب من كتابه ، (فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعني ليس باسم ولا فعل)^٢. ويقول المبرد (لا يخلو الكلام عربياً كان أو عجمياً من هذه الثلاثة^٣).

وقد تحدي أبو القاسم الزجاجي^٤ " أن يأتي احد بقسم رابع للكلام قائلاً: (والمدعي أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه مخمن أو شاك ، فان كان متيقناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلاً وليس يجب علينا ترك ما قد تيقناه وعرفناه حقيقة وصح في العقول لشك من شك بغير دليل ولا برهان، لان الشكوك لا تدفع الحقائق^٥).

ومن هنا جعل النحاة هذه الأقسام الثلاثة هي التي تقتضيها القسمة العقلية وقد اجمع النحاة على هذا التقسيم بقول الاشموني^٦ (ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة إنها إما أن تصلح ركناً بالإسناد أولاً والثاني الحرف ، والأول إما إن يقبل الإسناد

١. محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الإعرابية في الجملة - ص ٦٤.

٢. سيبويه: الكتاب ص ١٢.

٣. المبرد المقتضب - ج ٤ - ص ٣١١.

٤. الزجاجي: هو أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق من نهاوند قدم بغداد واخذ عن ابن السراج . ومن مصنفاته في النحو (الجمل) و(الكافي) و(الأمالي) توفى سنة ٣٣٧هـ. انظر نزهة الالباء في طبقات الأدباء - الطبعة الثالثة ١٩٨٥م - ص ٢٢٧

٥. الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك . دار العروبة بمصر ١٩٥٩م - ص ٤٣

٦. الاشموني: هو نور الدين أبو الحسن على بن محمد بن عيسى بن يوسف الاشموني الأصل الشافعي النحوي ولد سنة ٨٣٨م توفى سنة ٩٣٩هـ. انظر نزهة الالباء في طبقات الأدباء. الطبعة الثالثة ١٩٨٥م ص ٣١٩،

بطرفيه أو بطرف الأول الاسم ، والثاني الفعل ، والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافة^١).

وقد حدد النحاة كلا من الاسم والفعل والحرف ، وخصوا كلا منها بعلامات تميزه من غيره. ولان التقسيم ضيق محدود . اضطربت عندهم بعض الكلمات بين الاسمية والفعلية مثل (اسم الفعل) ويلاحظ على اسمه هذا الاضطراب فهو اسم لفعل فيه من الاسم والفعل سمات ، ولذلك جعلوا تأثيره تأثير الفعل ، وجعلوا نوعه مندرجاً تحت الاسم فهي أفعال استعملت استعمال الأسماء عند بعض البصريين ، وهي أسماء حقيقية عند جمهورهم ، وذهب الكوفيون إلي إنها أفعال حقيقية ، ويرجع بعض النحاة أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل علي الحدث والزمان كالفعل ولكن بالوضع لا بأصل الصيغة ، وقيل مدلولها المصادر وقيل أن ما سبق استعماله منها في ظرف أو مصدر باق علي اسميه مثل رويد ، ودونك، وما عداه فعل مثل نزال وصة^٢.

ونتيجة لضيق التقسيم كذلك ترددت كلمات أخرى بين الفعلية والحرفية كما رأينا من الخلاف بين النحاة حول كان وأخواتها وأفعال المقاربة . وهناك أيضاً كلمات ترددت في الاستعمال بين الحرفية والإسمية فهي مرة حرف ومرة أخرى إسم . فمثلاً ما المصدرية حرف عند سيبويه واسم عند الأخفش . وكذلك بعض الكلمات التي لم يستطع بعض النحاة أن يسلكوها في نوع من الأنواع الثلاثة . فكلمة كلا عند الفراء ليست اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً وقد تردد في نسبتها إلى أي منها لتعارض الأدلة عنده . واختلف النحاة في أسماء الأصوات وقال بعضهم أنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها ، لأنها ليست دالة على المعنى ، لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له ، والمخاطب بأسماء الأصوات مما لا يعقل . وقال بعضهم أنها أسماء وردوا على دعوى مخالفهم بأن الدلالة كون اللفظ بحيث أنه

٢. الاشموني : نور الدين ابو الحسن علي بن محمد الاشموني - شرح الاشموني علي الفية بن مالك - دار

احياء الكتب العربية - القاهرة ج ١ ص ٤٣

٣. المرجع السابق - ص ١٩٥.

متى أطلق فهم من العالم بالوضع معناه ، وأسماء الأصوات كذلك وبأن أحداً لم يقل أن حقيقة الدلالة كون اللفظ لمخاطبة من يعقل دون غيره"^١.

إن التقسيمات اللغوية العلمية تنفصل عن التقسيمات المنطقية. لأن المنطق يعنى بخلق أبواب تتدرج تحتها الأشياء الحقيقية، وقضاياها لا تنطبق على اللغة ولا شك أن عملية التقسيم لا تقل أهمية ولا خطراً عن عملية الملاحظة. وهي تقوم على إيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفردات فما توافق منها ائتلف وما تتكرر منها اختلف، وهكذا نجد أن التقسيم يجب أن يكون موضوعياً غير ذاتي ولا شخصي. وأن يكون مستقلاً غير خاضع للتقسيم المنطقي بل يكون نابعاً من اللغة نفسها"^٢.

يرى الدكتور إبراهيم أنيس أن النحاة القدماء اتبعوا ما يجري عليه الفلاسفة اليونان وأهل المنطق في جعل أجزاء الكلام ثلاثة . أن تعريفهم لكل من الإسم والفعل ناقص ليس جامعاً ولا مانعاً. وأن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهانهم وأنهم اعتمدوا على المعنى وحده في تحديد أجزاء الكلام ويفسر لجوؤهم إلى بيان علامات الأسماء والأفعال بإحساسهم بقصورهم في تحديد هذه الأجزاء"^٣.

أما الدكتور تمام حسان فقد كان رقيقاً بالنحاة فلم يهتمهم بالقصور. ولا بإنبهاهم بعض الأمور في أذهانهم ، وقال أن هذا التقسيم يمكن أن ينقد في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. وأن بعض النحاة أسس تقسيمه على جانب المعنى. وأن بعضهم الآخر جعل أساس تقسيمه المبني أو الشكل، ورأى أن التفريق على أساس كل منها وحده ليس هو الطريقة المثلي"^٤.

ولقد انتقد الأستاذ ساطع الحصري في تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام فحسب حيث أنها في بعض اللغاه الأخرى تصل إلى ثلاثة أمثال ذلك. وفي نظره أن هذا مثير للتساؤل. هل هناك مسوغات فعلية وأسباب حقيقية تستوجب هذا التباعد إلى هذا الحد بين العربية وبين سائر اللغات؟ ورأى أن تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام

١. حاشية الصبان على الاشموني .ج ٢ ص ١٩٤ .

٢. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ٦٦.

٣. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة : ٢٦٣ .

٤. تمام حسان: من مناهج البحث في اللغة- الطبعة الأولى ١٩٥٥م - الانجلو المصرية- د ت- ص ١٩٦

فحسب تضيق لمفهوم الفعل وتوسيع في مفهوم الإسم، وأنه لا بد من الفصل بين الإسم والصفة لأن الإسم يدل على الأشياء نفسها في حين الصفة تدل على أوصاف الأشياء وحالاتها، والصفات تقوم بأدوار مهمة في الحديث والكتابة وتختلف عن أدوار الأسماء اختلافاً كبيراً، فلا مبرر لاعتبار الإسم والصفة من نوع واحد ، ورأى كذلك أن الضمير يختلف في مدلوله عن مدلول الإسم اختلافاً واضحاً ، ولاسيما الضمائر المتصلة فإنها تتباعد عن مدلول الإسم تباعداً كلياً ، ولذلك يجب أن يعد الضمير قسماً منفصلاً ومستقلاً عن أقسام الكلام لا نوعاً من أنواع الإسم وأشار إلى أن إسم الفعل يختلف عن الفعل ، وبناءً على ذلك يجب أن يكون قسماً قائماً بنفسه^١ ، ونستطيع أن نقول أن أقسام الكلمة لديه هي : الإسم والصفة والضمير والفعل واسم الفعل والحرف. وإن كان لم يبين الأسس التي استند إليها في هذا التقسيم غير الإحساس بالاختلاف^٢.

نلاحظ اتفاق المحدثين على إعادة النظر في تقسيم الكلمة لان تقسيم النحاة الثلاثي لا يستوعب كل أجزاء الكلام . وقد أدى إلى معاملة كلمات من نوع مختلف على أنها من نوع آخر وقد ترتب على ذلك تعقيد في عملية التقسيم أو صعوبة في عرضها وأن كثيراً من المحدثين لم يقف عند حد النقد بل تجاوز هذا الحد إلى محاولة تقسيم جديد للكلمة العربية وقد رأينا محاولة ساطع الحصري ولكن هنالك أيضاً محاولات أخرى لتقسيم الكلمة وهي :

أولاً: يقسم الدكتور حسن عون الكلمة إلى ثمانية أقسام هي : الإسم والفعل والحرف والصفة والظرف والضمير والإشارة والموصول ، ولكنه لم يحدد كل قسم منها ، ولم يبين الأساس الذي بنى عليه هذا التقسيم ، غير أنه رأى أن تقسيم الكلمة في النحو العربي مختلف وفي حاجة ملحة للنظر استدراكاً لما فات ، واشفاقاً على الدارسين . ويرى من مزايا هذا التقسيم الجديد أنه يجمع كل أحكام النحو في أبواب مستقلة محددة لا تعارض بينها ولا تداخل فيها . وأنه يعفي النحو من ظاهرة التشتت

٢. ساطع الحصري: أراء وأحاديث في اللغة والأدب - دار العلم للملايين - بيروت د ت - ص ١٠١

٣. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ٦٨.

والتكرار ، ويعني أيضاً من قضية العامل وأثره وفلسفته تلك القضية التي تغلغت في أبواب النحو حتى طغت على المادة النحوية في بعض الأحيان"^١ .

ثانياً: الدكتور إبراهيم أنيس بين الأساس الذي اختار بناءً عليه تقسيمه للكلمة في اللغة العربية يقول: ومن رأينا أنه يجب أن نتخذ في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها أسس ثلاثة هي: ١/ المعنى. ٢/ الصيغة. ٣/ وظيفة اللفظ في الكلام.

تلك هي الأسس التي يجب ألا تغيب عنا حين نحاول التفرقة بين أجزاء الكلام . وأن نقيس بها مجتمعة أجزاء الكلام في الفصائل المشهورة على الأقل ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس لأن مراعاة المعنى وحده تجعلنا نعد بعض الأوصاف أسماءً وأفعالاً في وقتٍ واحد ، ونعد المصدر اسماً وفعلاً في وقتٍ واحد ، ومراعاة الصيغة وحدها قد تلبس الأمر حين نفرق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والأوصاف التي وردت على وزن الفعل مثل: أحمد ويثرب ويزيد وأحضر . . . ، وكذلك وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي لتفرقة بين الاسم والفعل إذ أن وظيفة المسند يقوم بها الاسم والفعل معاً"^٢ .

وقد عرض تقسيماً رباعياً على أنه التقسيم الذي اهتدى إليه النحاة المحدثون، وهو لديه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين ، وهذا التقسيم هو :

١. الإسم ويندرج تحته : الإسم العام والعلم والصفة .
٢. الضمير ويندرج تحته: الضمائر وهي الألفاظ المعروفة في كتب النحو وألفاظ الإشارة والموصولات، والعدد.
٣. الفعل، والمقصود به عنده ما يفيد الحدث في زمن معين ويقبل (قد والسين وسوف) .

٤. الأداة ، وتتضمن ما بقي من ألفاظ العربية ومنها ما يسمى بالحروف سواء أكانت للجر أو للنفي أو الاستفهام أو التعجب ، ومنها ما يسمى بالظروف زمانية أو مكانية مثل فوق تحت وقبل وبعد ونحو ذلك"^٣ .

١. د. حسن عون : اللغة والنحو - ص ٩٤

٢. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ٦٨.

٣. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة - ص ٢٦٥

أن الأسس التي وضعها الدكتور أنيس بين أقسام الكلام مجملة ، ترتب على ذلك تداخل بعض أقسام الكلام في بعضها الآخر ، فاندرجت الصفة تحت الإسم مع اختلافها عنه ، واندرج العدد تحت الضمير مع أنه من الأسماء ، واندرج بعض الظروف تحت الأداة مع كونه من الأسماء"^١.

ثالثاً : أما الدكتور تمام حسان فإن تقسيم الكلمة لديه قد مر بمرحلتين المرحلة الأولى كانت في كتابة (مناهج البحث في اللغة) إذ قسم الكلمة إلى أربعة أقسام هي: ١/ الاسم ٢/ الفعل ٣/ الضمير ويندرج تحته: ضمير الشخص/ أنا ... الخ وضمير الصلة الذي ... الخ وضمير الإشارة هذا ... الخ ٤/ الأداة . كانت الأسس التي اعتمد عليها هذا التقسيم هي: الشكل الإملائي المكتوب، والتوزيع الصرفي، والأسس السياقية، والمعنى الأعم أو معنى الوظيفة. والوظيفة الاجتماعية"^٢.

إن هذا التقسيم هو تقسيم الدكتور إبراهيم أنيس.

أما المرحلة الثانية في كتابة (اللغة العربية معناها ومبناها) قسم الكلمة العربية تقسيماً جاء في سبعة هي :

١/ الاسم : ويشمل الإسم المعين ، واسم الحدث ، واسم الجنس والميميات (وهي اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة) والاسم المبهم المقصود به الأسماء التي لا تدل على معين إذ تدل على الجهات والأوقات والمقاييس والمكاييل والأوزان والأعداد ونحوها . ٢/ الصفة والمقصود بها اسم الفاعل والصفة المشبهة وسم المفعول وأفعال التفضيل وأمثلة المبالغة .

٣/ الفعل يشمل الفعل الماضي وفعل المضارع وفعل الأمر .

٤/ الضمير هو ما دل على حضور بالتكلم أو الخطاب أو الإشارة ، أو على غيبة شخصية أو موصولية .

٢. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجمل - ص ٦٩.

٣. تمام حسان : مناهج البحث في اللغة . ص ١٩٣

٥/ الخوالب ، وتشمل خالفة الإخاله (اسم الفعل) وخالفة الصوت (أسماء الأصوات) وخالفة التعجب (صيغتا التعجب) وخالفة المدح أو الذم وأفعال المدح والذم كما يسميها النحاة القدماء

٦/ الظروف وهي المباني التي تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة مثل إذ، إذا، لما. أيان، ومتى للزمان، وأين وأنى وحيث للمكان.

٧/ الأداة وهي مبنى تقسمي يؤدي معنى التعليق، ويعبر عن العلاقة بين الأجزاء المختلفة للجملة فهي إما أصلية ويعني بها ما يسمى بحروف المعاني ، أو محولة من الظرفية أو الإسمية أو الفعلية أو الضميرية^١.

وفي هذه المرحلة شرح الدكتور تمام أسس التقسيم شرحاً واضحاً، ورفض إن يكون التقسيم قائماً على المبني وحده. أو المعني وحده. فالمباني هي: (الصورة الإعرابية والترتبة، والصيغة، والإلصاق، والتضام، والرسم الإملائي). والمعاني هي: (الزمن والتعليق، وهو العلاقات النحوية كالإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية وفروعها) والمعني الجملي. وكل قسم يختلف مع آخر في انطباق هذه الأسس عليه^٢.

إن الدكتور تمام حسان اعتمد في كلتا المرحلتين علي الرسم الاملائي المكتوب، بوصفة مبني يساعد علي التفريق بين أقسام الكلم. وأن اللغة تحتوي علي معاني نحوية أولية لا يمكن للكتابة التصويرية إن تعبر عنها بصورة طبيعية مثل التمييز بين الفرد والجنس وبين الاسم والفعل والدلالة على زمن الفعل وصفته وعلي النفي ... الخ. وإذا كانت الكتابة التصويرية عاجزة عن التعبير عن المعاني النحوية فذلك لأنها تمثل مرحلة متقدمة من مراحل الكتابة. ومعني هذا إن المتكلم هو الذي يضع العلامات والرموز لما ينطق به. وقد تطورت الكتابة إلي إن أخذت الرسم المعروف، ومع ذلك لا يوجد رسم واحد يمثل اللغة المتكلمة كما هي. إن الكتابة ليست الحروف التي تكتب بل إنما مجموعة من الظواهر المتشابكة بعضها صوتي

١. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . ص ٨٥

٢. المرجع السابق - ص ٨٦

وبعضها اجتماعي وبعضها انفعالي ولا يستطيع التدوين بالغاً ما بلغ من الدقة إن يقوم هذه العناصر مجتمعة"^١.

ينبغي إن نقف عند حد المنطوق المسموع فحسب، ولندع الرسم الإملائي جانباً. لان الصيغة المنطوقة، تغني عنه، وإذا كانت بعض الكلمات مشتركة في صيغة واحدة مع اختلاف أنواعها، يفرق الرسم الإملائي بينهما مثل (علا) فعل ماضي و(على) حرف جر. فان السياق والتضام وغيرهما تساعد علي التفريق بينهما. نلاحظ اتفاق النحاة على كون الاسم والفعل والضمير والأداة من أقسام الكلمة، غير إن كلا من الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور تمام حسان ينظر إلى الضمير على أنه يشمل الضمير والموصول والإشارة، على خلاف الدكتور حسن عون الذي يرى إن كلا منها قسم وحده ، يدرج الدكتور أنيس ما يسمي بالخوالف والظرف والحرف تحت الأداة واتفق كل من الأستاذ ساطع الحصري والدكتور عون والدكتور تمام علي إن الصفة قسم من أقسام الكلام ، ولم يتفقوا علي كون الظرف قسماً مستقلاً من أقسام الكلام إلا الدكتور حسن عون والدكتور تمام حسان. وان الدكتور تمام فانه لم يجعل لهذا القسم إلا بعض الكلمات لم تتجاوز تسع كلمات هي: إذ، إذا، وإذا، ولما، وأيان، ومتي، وأين، واني، وحيث"^٢.

إن التقسيم الذي سنعتمد عليه في تقسيم الجملة هو تقسيم الدكتور تمام لوضوح الأسس التي استند إليها وتنوعها. ولذلك سيوجد لدينا ما يسمى بالجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الوصفية والجملة الحالية وتحتها أنواع.

إما الأداة فإنها تقوم بوظيفة الربط في الجملة ، ولذلك لم توجد جملة منسوبة إليها. ولذلك الظرف لأنه يتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات. والأدوات قرينة لفظية تستخدم في التعليق، والضمائر المتصلة وبخاصة ضمائر الغيبة تعد من أهم الوسائل في الربط. ولذلك تربط بين الخبر المركب ومبتدئه، والحال المركب وصاحبه، والتوكيد ومؤكده وغير ذلك. وإذا نظرنا في قسم الظرف كما ذكره الدكتور

١. د. عبد الرحمن أيوب : العربية ولهجاتها - نشر معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨ ص ٥

٢. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص٧٠.

تمام يرى أنه استخدمها في الربط بين أجزاء الجملة والتعليق فيها ولهذا السبب رأينا أن تضم هذه الأدوات^{١١}.

تري الباحثة أن النحاة قسموا الكلمة أولاً إلى اسم وفعل وحرف ، وقسموا الجملة بعد هذا فكانت الجملة الأسمية، الجملة الفعلية وأما الحرف فلم تنسب إليه جملة فإنه يقوم بالربط في الجملة. إذن فائدة التقسيم الجديد تظهر في تقسيم الجملة إذ إن سلوك كلاً منها في الجملة مختلف عن الآخر.

١. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١١٩ .

المبحث الرابع

أنواع الجملة

- المطلب الأول: الجمل التامة الإسنادية وأنواعها :
(الجملة الاسمية و الجملة الفعلية والجملة الوصفية)
- المطلب الثاني: الجمل الموجزة وأنواعها :
(الجملة الفعلية الموجزة - الجملة الاسمية الموجزة - الجملة
الجوابية الموجزة)
- المطلب الثالث : الجمل غير الإسنادية وأنواعها :
(جملة الخالفة- الجملة التعجبية - جملة المدح والذم - جملة
خالفة الصوت -الجملة الندائية . الجملة القسمية . الجملة
التحذيرية والإغرائية)

المبحث الرابع أنواع الجملة

المطلب الأول:-

الجملة التامة الإسنادية :

وهي الجمل الإسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصوداً بالذات ويلزم فيها تضام عنصري الإسناد، ولا يحذف أحدهما، إلا إذا دخلت عليه قرينة حالية أو مقالية بحيث يكون المستمع في غير حاجة إليه. ويصبح ذكره زائداً عما يقتضيه الموقف اللغوي المعين، وبحيث تضمن دلالة العنصر الباقي بعد الحذف مراعي فيها جانب المحذوف، ويوجد تحت هذا القسم: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الوصفية^١.

١. الجملة الأسمية:

تتألف الجملة الاسمية من (المسند إليه والمسند) أو من مبتدأ وخبر، والمبتدأ لا بد إن يكون اسماً أو ضميراً. وأما المسند الخبر فلا بد إن يكون وصفاً أو ما ينقل إليه من الاسم أو الجملة أو الجار والمجرور والظرف، مثل: محمدٌ مجتهدٌ - محمدٌ أخوك - محمد في البيت، محمد عندك، محمد حضر مبكراً ... الخ.

فأما المبتدأ الاسم فلا بد إن يكون مرفوعاً بعلامة الرفع المعروفة ولا يفقد هذه العلامة إلا في أربع حالات^٢.

أولها : بسبب المناسبة عندما يضام الياء (الكسرة الطويلة) الدالة علي المتكلم بناء علي أن المضاف لياء المتكلم تذهب الياء فيه بالعلامة . علي حد قول ابن خالويه إذ يقول في الإعراب (فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِي^٣). ربي رفع بالابتداء ولا علامة للرفع فيه لان الياء تذهب بالعلامة، أو هو مبني لإضافته إلي مبني كما ذهب لذلك بعض النحاة^٤.

١. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ٧٠.

٢. المرجع السابق .

٣. سورة الفجر - الآية (١٥) .

٤. محمد حماسة - المرجع السابق - ص ٧٠.

ثانيها: إذا كان الاسم منقوصاً أو مقصوراً لا علامة فيهما"^١.
ثالثها: إذا ضامت الجملة أدوات النسخ (إن وأخواتها) إذ يخرج المبتدأ عن حالة الرفع إلي حالة النصب أو حالة البناء علي الفتح في بعض حالات (لا) النافية للجنس .

رابعها: إذا كان المبتدأ اسماً منقولاً عن الجملة نحو (تأبط شراً) أو مجروراً بحرف جر زائد أو علماً مبنياً أو مصدراً مؤولاً. و أما المسند أو الخبر فانه يكون مرفوعاً إذا كان اسماً أو وصفاً. وإلا يفقد الرفع في هذه الحالة إلا إذا ضام الجملة أدوات النسخ الدالة علي الزمن المفقود في الجملة الاسمية (كان واخوتها) فانه حينئذ يكون منصوباً. وكذلك إذا كان مقصوراً مثل معيشتي رضاء، أو منقوصاً مثل زيد قاض، أو كان مضافاً إلي ياء المتكلم نحو: "محمد صديقي". فليست جملة (كان) الناقصة من الجملة الفعلية. وإنما هي جملة اسمية. (كان) أو احدي أخواتها أداة داخلة عليها لإفادة معني خاص، وقد سبقت الإشارة إلي ذلك في المبحث الأول المطلب الثالث. ولا بد من تطابق بين جزأي هذه الجملة في العدد (الإفراد والتنثية والجمع)، والنوع (التذكير والتأنيث). وأما التعيين (التعريف والتكثير) والشخص (التكلم والخطاب والغيبة) فليسا بملتزمين ، ولا يظهران بوضوح في هذا النوع من الجمل، كما إن العدد والنوع يمكن إلا يظهرها في بعض حالات الخبر كما إذا كان مجروراً أو ظرفاً"^٢.

أما المبتدأ الضمير فقد يكون ضمير الموصول أو ضمير الإشارة أو ضمير الشخص، والضمير بأنواعه لا يمكن إن تظهر عليه علامات الإعراب لأنه مبنى، فلذلك يكون المبتدأ في الجملة عارياً من الإعراب، خالياً من علاماته إذا كان الإعراب هو بيان الوظيفة في الجملة فانه يكفينا في إعراب مثل هذه الجمل : (ذَلِكَ الْكِتَابُ"^٣) و(أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ"^٤) و(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"^٥).

١. الرضي - شرح الكافية - ج ١ - ص ٣٥ .

٢. المرجع السابق - ص ٣٦ .

٣. سورة البقرة - الآية (٢)

٤. سورة البقرة - الآية (٥)

٥. سورة البقرة - الآية (٢٦٢)

٢. الرضي : شرح الكافية ، ص ٣٦

يكفيها في إعراب إن نقول في كل من (ذلك، وأولئك، والذين). ضمير إشارة مبتدأ، وضمير موصول مبتدأ^١."

أما الخبر في هذه الجملة فانه ينطبق عليه ما ينطبق علي الخبر في الجملة ذات المبتدأ الاسمي من حيث أنواعه والربط بينه وبين المبتدأ ، والتطابق والرتبة^٢."

٢. الجملة الفعلية:

تتألف الجمل الفعلية من (فعل + فاعل) أو (فعل + نائب فاعل)، والفعل في هذه الجملة لا بد من أن يكون فعلاً ماضياً. أو مضارعاً غير مبدوء بالهمزة أو النون أو التاء للمخاطب الواحد أو فعل أمر لغير المخاطب الواحد والفاعل في هذه الجملة إما إن يكون اسماً أو ضميراً أو ما ينقل للاسمية من بقية أنواع الكلم، وكذلك نائب الفاعل وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعلاً اصطلاحاً. والرتبة في هذا النوع من الجمل رتبة ملتزمة، إذ يجب أن يتقدم الفعل ويتأخر الفاعل وأن الأخفش والكوفيين يجيزون أن يتقدم الفاعل على فعله والمطابقة بين جزأين من هذه الجملة ملتزمة في النوع (التذكير والتأنيث) في بعض الحالات، والشخص (الخطاب والغيبة) أما التعيين والعدد فلا مجال لهما فيها والربط بين الجزأين يتم عن طريق المطابقة المذكورة والإسناد والعلامة والتضام والعلامة الإعرابية في الفاعل وهي الرفع، والفعل والفاعل أشد تماسكاً حتى أن النحاة ينظرون إليهما على أنهما شيء واحد^٣."

٣. الجملة الوصفية :

تتألف الجملة الوصفية: من وصف (اسم فاعل أوصفة مشبهة ، أو صيغة مبالغة أو اسم مفعول) + اسم مرفوع أو ضمير شخصي منفصل للرفع . مثل (أناجح أخواك ، ما حاضر أنتم ، ما محبوب الخائنون ... الخ).

إن موقف النحاة من هذه الجملة كموقفهم من اسم الفعل ، ما سم للفعل فيه مشابه من الاسم ومن الفعل ، كذلك الجملة الوصفية ينظرون إليها على أنها تتألف من (مبتدأ + فاعل) وكلاهما مسند إليه ، والجملة لا بد أن تكون مكونة من مسند

٣. المرجع السابق ، ص ٣٧

٤. الرضي : شرح الكافية - ج ١ - ص ٧١

ومسند إليه في نظرهم ، ومع ذلك تجاوز عن هذا مع الجملة الوصفية ، فهي بذلك فيها جزء من الجملة الإسمية وجزء من الفعلية أي أخذت المسند إليه من كليهما . كما عدوا اسم الفعل من ضروب الإسم وعدوا الجملة الوصفية كذلك من الجملة الإسمية .

وليست هذه جملة اسمية ، لأن الجملة الإسمية يتطابق فيها المبتدأ والخبر في مثل (المحمدان ناجحان - المحمدون ناجحون) أما في الجملة الوصفية فلا يكون ثمة تطابق من هذه الناحية فنقول : (أناجح المحمدان ، أناجح المحمدون) والمبتدأ له خبر ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل^١ .

وإن الجملة الوصفية لا تدخل عليها النواسخ التي تقيد التوكيد والتمني والترجي والاستدراك والتشبيه أي (أن وأخواتها) ولا تقبل من النواسخ الأخرى إلا (ليس) أي أن هذه الجملة من حيث التضاد لا تقبل ما قبله الجملة الإسمية ، ومن حيث التضام أيضاً يشترط البصريون أن يسبقها نفي أو استقهام ، وإن كان الكوفيون وابن مالك لا يشترطون هذا الشرط ، والجملة الإسمية لا يوجد فيها مثل هذا الخلاف^٢ .

والرتبة في هذه الجملة ملتزمة بين الوصف وفاعله ، فلا يتقدم مرفوعه على الوصف وإلا لم تكن جملة وصفية ، وصارت جملة إسمية ولا تتم هذه الصورة إلا إذا كانت هنالك مطابقة في العدد . والمطابقة في هذه الجملة ملتزمة في النوع (التذكير والتأنيث) وأما من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع) فإن الوصف لابد أن يكون مفرداً لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثن ولا يجمع فإذا ثني أو جمع فلا تكون الجملة وصفية، بل تكون إسمية تقدم فيها الخبر وتأخر المبتدأ^٣ .

ويكفي في إعراب الوصف أن نقول أنه وصف فاعل مرفوع، أو وصف مفعول مرفوع، أو وصف مبالغة مرفوع، دون أن نشير إلى أنه مبتدأ ، ولا يخرج

١ . ابن مالك : ابو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بتحقيق محمد كامل

بركات - دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٧م - ص ٤٤

٢ . الاشموني : حاشية الصبان على الاشموني : ج ١ ص ١٩٢

١ . ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ٤٤

الوصف في الجملة الإسمية من هذا الإعراب، إلا إذا أضيفت إليه كلمة (غير) في مثل (غير ما سوف على زمن...) فيجر بالإضافة. أو إذا أدخلت على الجملة (ليس) مثل (ليس قائم الزيدان^١).

وإن في الجمل الإسنادية يفتقر كل من المسند والمسند إليه إلى الآخر ولا يحذف جزء منها حذفاً لا ذكر بعده ، فالحذف في الجمل الإسنادية حذف للاختصار وليس للاقتصار والنحويون يريدون بالاختصار حذف لدليل وهذا الدليل أما أن يكون خالياً أو لفظياً. وفي ضوء التضام بين المسند والمسند إليه في الجمل الإسنادية يجوز حذف أحد الجزأين إذا دل عليه دليل، ففي الجملة الإسمية قد يحذف المبتدأ أو الخبر، وفي الجملة الفعلية قد يحذف الفعل، أو يستتر الفاعل استتاراً جائزاً، أما الجملة الوصفية فلا يجوز حذف أحد ركنيها^٢.

المطلب الثاني:

الجمل الموجزة وأنواعها:

إن الإيجاز هنا ليس المقصود به الحذف، وإنما هذه الجمل لا تتألف إلا من طرف واحد، وبدلاً من أن نقول (الجمل ذات الطرف) نقول الجمل الموجزة. و إن كثيراً من الجمل التي حذف منها أحد طرفيها وجوباً لدى نحائنا يعد من هذا النوع. فإذا كان الحذف واجباً، أي لا يمكن له أن يظهر مطلقاً فلا داعي لتكلف الاعتداد به وحسابه جزءاً من أجزاء التركيب المنطوق، ما دام التركيب المنطوق مؤدياً معنى يحسن السكوت عليه، وأما ما يفهم من تقدير المحذوف فليس عنصراً في الجملة. وكان لا بد من الحذف الواجب لدى النحاة حتى تطرد القاعدة ولما كان هذا المحذوف لا يظهر أبداً بحيث يراعى عند تقديره فإنهم اختلفوا في هذا المحذوف هل هو المبتدأ أم الخبر. قال تعالى (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ^٣) يقول عنه سيبويه (فإنما أن يكون اضمراً الاسم وجعل هذا الخبر. فكأنه قال أمري طاعة وقول معروف أو يكون

٢. الاشموني: حاشية الصبان - ج ١ - ص ١٩٣ .

٣. ابن هشام : مغني اللبيب ج ٢ ص ١٦٠

١. سورة محمد - الآية (٢١)

أضمر الخبر فقال: طاعة وقول معروف امثل^١) وهذا القسم من الجمل يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع هي:

١. الجملة الفعلية الموجزة:

هي كل فعل استتر فاعله وجوباً عند النحاة وصورة الفعل التي يوجد عليها صيغة مغنية عن وجود طرف آخر، ويتمثل ذلك في حالتي التكلم مطلقاً والخطاب للمفرد المذكر وهي:

أ - الفعل المضارع المبدوء بالهمزة مثل: (أتكلم - أوافق) وعند إعرابه نقول: فعل مضارع للمتكلم.

ب - الفعل المضارع المبدوء بالنون مثل: (نتكلم - نوافق) وعند إعرابه نقول فعل مضارع للمتكلمين.

ج - الفعل المضارع المبدوء بالتاء للمخاطب مثل: (تتكلم توافق) وعند إعرابه نقول: فعل مضارع للمخاطب.

د - فعل الأمر للمخاطب الواحد مثل: (استقم) وعند إعرابه نقول فعل أمر للمخاطب^٢.

٢. الجملة الاسمية الموجزة:

الجملة الاسمية الموجزة هي كل اسم أفاد معنى مستقلاً يمكن السكوت عليه عند ذكره . وإن بعض نماذج هذا النوع نظر إليها النحاة على أنها جمل إسمية وقدرها لها مبتدأ محذوفاً أو خبراً محذوفاً ومن ذلك:

أ- الاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية بشرط إن تفيد مع هذا الاسم معنى مستقلاً مثل قوله تعالى: (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ^٣). ويعرب علي أنه اسم مرفوع بعد لولا.

وأما لولا التي لا تستقل مع الاسم المرفوع بعدها بمعنى مستقل فليس من الجمل الموجزة علي الرغم من أن ابن هشام يقر علي أنها تدخل علي جملتين اسمية

٢. سيبويه: ج ١ ص ٢٧٨

٣. ابن هشام : مغني اللبيب ج ١ ص ٢١٥

١. سورة النور - الآية (١٠)

وفعلية ومعني هذا أن الاسم المرفوع بعدها مبتدأ ، ولكن خبره اختلفوا حول وجوب حذفه وجوازه"^١.

يرى سيبويه إن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا حذف لكثرة الاستعمال ، ويرى إن التركيب كان أصله لولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ولكن هذا حذف حيث كثر استعمالهم له في الكلام"^٢.

إن جملة (لولا) مع الاسم المرفوع بعدها وجوابها جملة واحدة وهي من الجمل الاسمية التامة وسبب ذلك أننا إذا طرحنا أداة الشرط من الأسلوب الشرطي انحل إلي جملتين كل منهما مفيدة، وأما (لولا) التي نتناولها فليس يمكن معها ذلك.

ب- الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو المعية مثل (كل رجل وضيعته) ومن المعروف إن النحاة يقدرون خبراً محذوفاً وجواباً تقديره (مقترنان) ولا نرى هذا التقدير لان الجملة مفيدة ، يكفي في إعرابها إن نقول :

كل: اسم مرفوع مصاحب.

رجل: مضاف إليه.

وضيعته: الواو عاطفة بمعنى مع.

ضيعته: معطوف عليه"^٣.

ومن الواضح إن الضمير يربط بين الاسمين.

ج- المصدر المضاف الواقع بعد حال لا يصلح الأخبار، وكذلك ما يكون هذا المصدر مضافاً إليه. وقد مثل له النحاة بقولهم: (ضربي زيدا قائماً). ونكتفي في الإعراب الاسم المرفوع بيان نوعه وعلامته الإعرابية. وإعراب الضمائم الأخرى بما تقتضيه وظائفها.

د- المصدر الذي يجاء به بدلا من اللفظ بفعله سواء أكان يقصد به الخبر أم الإنشاء، سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً مثل (سمع وطاعة) و(صبر جميل) و(طاعة وقول معروف). ويكفي في إعراب هذه الأسماء أن نقول مصدر مرفوع، أو مصدر

٢. ابن هشام : المغني اللبيب . ج ١ ص ٢١٥

٣. سيبويه : الكتاب . ج ١ ص ٢٧٩

٤. المرجع السابق ص ١٥٠

منصوب، ما عدا المصادر المضافة مثل: سبحان الله، ومعاذ الله، وحنانيك، ولبيك، وسعديك فإنه لم ينقل فيها إلا النصب"^١.

٣/ الجملة الجوابية الموجزة :

هي كل ما كان إجابة لسؤال وكان مكتفياً بنفسه ، مغنياً في موقفه عما سواه، مفهماً للمراد ، ولسنا نقصد الجواب عن سؤال ما لا بد إن يكون جملة موجزة، فنحن نعلم إن الموقف اللغوي بكل عناصره قد يتطلب أحياناً الإطالة وذكر الأجزاء وبيان التفاصيل، كما يتطلب أحياناً الإيجاز، والمنتكلم هو الذي يحدد وفقاً لمتطلبات الموقف ما يريد منها. والذي يعيننا هنا هو الإجابات الموجزة التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر التركيب إذا ذكر وحده في غير سياق الإجابة عن سؤال لا يكون مفهماً يحسن السكوت عليه ، ولكنه في سياق الإجابة عن سؤال مفهم ومفيد"^٢.

وهنا تكون أدوات الجواب كلها جمل مفيدة في سياقها، وهنا نرى رأى ابن طلحة"^٣ من (إن الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام كنعم ولا في الجواب لان كل منها لا تقال معزولة عن سياق معين يكشف المراد منها"^٤)

١. ابن هشام: مغني اللبيب . ج١ ص ٢١٦

٢. السابق نفسه .

٣. هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن احمد النحوي (٥٤٥-٦١٨هـ)، (١١٥٠-١٢٢١م). من

أهل يابرة. انظر فوات الوفيات والذيل عليها لمحمد شاعر، المجلد الثاني ص ١٣٥

٤. السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع تحقيق السيد محمد بدر الدين العناني - دار المعرفة ج١ ص ١١

المطلب الثالث:

الجمل غير الإسنادية:

هي الجمل التي يمكن إن تعد جملاً افصاحية أي أنها كانت في أول أمرها تعبيراً انفعالياً يعبر عن التعجب أو المدح أو الذم أو غير ذلك من المعاني التي اخذ التعبير عنها صورة محفوظة، وبعض جمل هذا النوع يشتمل علي إحدى الخوالف والخوالف كلمات تستعمل في أساليب افصاحية، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف ما والإفصاح عنه. تشمل الخوالف أربعة أنواع هي : خالفة (اسم الفعل) ويسميتها الدكتور تمام حسان (خالفة الاخالة). والخالفة الثانية عنده هي (خالفة التعجب) والثالثة (خالفة المدح أو الذم) والرابعة هي (خالفة الصوت) أي (أسماء الأصوات) عند النحاة ولما كانت كل واحدة من هذه مع ضميتها تكون جملة مستقلة تنفرد في خصائصها عن بقية الجمل. وسوف يكون هناك (جملة الخالفة) أي الجملة التي تتكون من اسم الفعل مع ضميته إن وجدت، وهي الجملة التي أطلق عليها الدكتور تمام حسان (خالفة الاخالة) بالإضافة إلى جملة النداء ، وجملة القسم، وجملة الإغراء والتحذير".^١

١/ جملة الخالفة :

تتكون من خالفة (اسم الفعل) ، وقد يكون معها ضميمة مرفوعة أو ضميمة منصوبة. وقد عد النحاة الضميمة المرفوعة فاعلاً علي أساس أنها جملة أسنادية ويغلب علي هذا النوع استعمالها دون ضميمة مرفوعة ولا تظهر فيها علامات المضمّر "^٢". فهم يعاملونها معاملة الفعل من حيث إضمار مرفوع بها معمول لها مع أنها لا يجوز فيها التقديم والتأخير، لأنها لا تصرف تصرف الفعل "^٣".

ويكفي في إعراب هذه الجملة إن نقول عن الخالفة أنها خالفة إذا كان معها ضميمة مرفوعة أو منصوبة ، ففي قولهم : (هيهات العقيق) نقول: هيهات خالفة (اسم فعل) ، العقيق ، ضميمة لخالفة مرفوعة . والخالفة موضعها من الكلام الأمر

١. الدكتور تمام حسان : اللغة معناها ومبناها :ص ١١٣

٢. سيبويه : الكتاب .ج ١ - ص ١٢٣

٣. المبرد : المقتضب .ج ٣ - ٢٠٢

والنفي كما يقول سيبويه ، ولذلك يغلب عليها إن تكون بلا ضميمة مرفوعة ، وبلا ضميمة أصلاً مثل: صه ومه وإيه وهأؤه وآمين وبعضها يكون منقولاً من جار ومجرور مثل (عليكم أنفسكم) أو من ظرف مثل (وراءك)"^١ .

٢/ الجملة التعجبية:

للتعجب القياسي صيغتان ثابتتان، غير متصرفتين، هما (ما افعله) و(أفعل به).

وقد اختلف النحاة في تحليل هاتين الصيغتين ، فقال بعضهم إن (ما) في الصيغة الأولى اسم نكرة بمعنى (شيء) مبتدأ وهو ما ذهب إليه الخليل"^٢ وسيبويه"^٣. وقال الفراء"^٤ ومن تابعة من الكوفيين إن (ما) استقهامية ، وذهب الاخفش في احد قوليه إلي أنها موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف"^٥ وفي قوله الآخر ذهب مذهب سيبويه.

وفي صيغة (افعل) خلاف طويل بين النحاة عقد له صاحب الإنصاف مسألة . هل هي اسم أو فعل ، ولكل فريق أدلة وحجج ونقل وقياس"^٦ وأما صيغة (افعل به) فهي عند سيبويه (أفعل صورته أمر ومعناه الماضي من افعل أي صار ذا فعل كالحم أي صار ذا لحم والباء زائدة في الفاعل لازمة) وهذا كلام ضعيف علي حد تعبير الرضي"^٧.

١. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص، ٧٢

٢. الخليل ابن احمد : هو الخليل بن احمد بن عمرو بن تميم أبو عبد الرحمن البصري الفراهيدي النحوي ، له مصنفات منها (كتاب العين) وهو أول من اخترع العروض ، وتوفى سنة ١٧٠ . انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، الطبعة الثالثة ص، ٤٥

٣. سيبويه: الكتاب ج. ١ - ص ٣٧

٤. الفراء: هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، كان أبداع الكوفيين . له مصنفات كثيرة في النحو واللغة ومعاني القرآن، توفى سنة ٢٠٧. انظر وفيات الأعيان. تأليف أبي العباس احمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان . حققه الدكتور : يوسف على طويل ، والدكتورة مريم قاسم طويل ، المجلد الخامس دار الكتب العلمية بيروت . لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٨م ص، ١٤٥

٥. الرضي : شرح الكافية ج. ٢ ص ٣٠٩

٦. ابن الانباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة الاستقامة بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٩٤٥م المسألة ١٥ - ص ٨١

٧. الرضي : شرح الكافية ج ٢ ص ٣١٠

إن النحاة اختلفوا في تحليل هذه الجمل ولأمر ما عبر بعضهم عن نوعيها بـ(صيغتي التعجب) ومرد ذلك هو تقسيمهم هذه الجملة إلي نوعين أحدهما عدوه جملة اسمية، وهو صيغة (ما افعله) والأخر عدوه جملة فعلية وهو صيغة (افعل به)، وقد اتفقوا علي إن الجملة التعجبية لا يتصرف فيها بتقديم ولا تأخير ولا فصل إلا بأشياء محدودة وأن في إعراب هذه الجملة كما رآه الدكتور تمام فعبارة (ما أجمل السماء) نعربها علي الوجه الآتي:

ما: أداة تعجب

أجمل: خالفة تعجب

السماء: متعجب منه منصوب

وعبارة (أجمل بالسماء) نعربها علي الوجه الآتي:

أجمل : خالفة تعجب

الباء : حرف جر

السماء : متعجب منه مجرور بالباء^١.

٣/ جملة المدح والذم :

إن هاتين الصيغتين (نعم وبئس) لا تنتميان إلي قسم الفعل كما يرى البصريون والكسائي ولا إلي قسم الاسم كما يرى الكوفيون وعدم الاتفاق مسوغ لعهما من قسم آخر لا هو الاسم ولا هو الفعل، بل هما خالفتان احدهما للمدح هي نعم. والآخرى للذم هي بئس. وهناك خالفتان أخريان للمدح والذم هما (حبذا ولا حبذا). وقد اختلف النحاة أيضاً في اسميتهما وفعليتهما فزعم الخليل إن حبذا بمنزلة حب الشيء، أي إن حب وحدها فعل و(ذا) فاعل له، ولكن سيبويه لم يوافق علي زعمه وادعي إن إذ وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع ، إلا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا نقول حبذه لأنه صار مع حب علي ما ذكرت لك وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل^٢.

١. الدكتور تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١١٥

٢. سيبويه: الكتاب . ج. ١ - ص ٣٠٢

والصور التي تأتي عليها جمل المدح ثلاث أولاها (نعم الرجلُ محمدُ) وفي هذه الصورة تذكر خالفة المدح وبعدها الضميمة المرفوعة ، وغالباً ما يكون اسماً معرفاً بال أو مضافاً لما فيه (أل) ، وبعدها ما يسمى المخصوص بالمدح ، وثانية هذه الصور (نعم رجلاً محمدُ) إذ يذكر بدلاً من الضميمة المرفوعة تمييز منصوب، وهاتان الصورتان هما اللتان تكونان جملة المدح أو الذم ،وأما الصورة الثالثة فلا تكون جملة مدح أو ذم مستقلة بل تنتقل للإخبار مثل (محمد نعم الرجلُ) وكثيراً ما تكتفي خالفه المدح أو الذم بالضميمة المرفوعة بعدها . أن الاسم المخصوص بالمدح أو الذم هو في معناه الاسم المضام لخالفة المدح أو الذم ، ولذلك عندما يكون المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ لا يحتاج التركيب الخبري إلي ربط ، لأنه مثل تكرار المبتدأ بنفسه".

وأنا نحلل جملة (نعم الرجلُ محمدُ) على النحو التالي :-

نعم : خالفة مدح .

الرجل : ضميمة المدح مرفوع

محمد : بدل من الرجل

وفي تحليل جملة (نعم رجلاً محمدُ)

نعم :خالفة مدح

رجلاً : تمييز منصوب

محمد : ضميمة المدح المرفوع

٤/ جملة خالفة الصوت :

أسماء الأصوات هي ما وضع لخطاب ما لا يعقل أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين من اجل الزجر أو الدعاء أو حكاية الأصوات ويقول فيها الرضي هي (ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام، فلم تكن من

١. سيبويه: الكتاب .ج. ١ - ص ٣٠٢

الأصل منظوراً فيها إلي التركيب الذي هو يقتضي الإعراب"١). وهذه الأصوات باعتبار النحاة لا ضمير فيها . ولذلك عدّها الاشموني من قبيل المفردات"٢).

٥ / الجملة الندائية :

وقد عد نحاتنا أداة النداء مع المنادي جملة ، ولكن كثيراً منهم جعله جملة فعلية واختلفوا: هل (يا) وأخواتها بدل من الفعل المتروك إظهاره كما يري سيبويه والمبرد"٣". ولذلك نصب المنادي أو صار في محل نصب ، أو هذه الأدوات أسماء أفعال، أو أنها أفعال ، أو إن ناصب المنادي فعل لازم الإضمار الاستغناء بظهور معناه وقصده الإنشاء وكثرة الاستعمال ، أو إن الناصب للمنادي معنوي وهو القصد"٤". وذهب بعض الباحثين إلي إن النداء ليس جملة فعلية و لا جملة غير إسنادية وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادي حاجته أو لدعوته إلي إغاثة أو نصره أو نحو ذلك"٥).

وينضم إلي النداء ما في حكمة كالاستغاثة والندبة بصورهما المختلفة وهي مع تنوعها صور مخصوصة ونكتفي في إعراب أسلوب النداء بان يقال : (حرف نداء) و(منادي) منصوب أو مبني .

٦ / الجملة القسمية :

للقسم أساليب خاصة تكون نصاً فيه ، منها ما يتكون من أداة القسم والمقسم به بعدها مثل (والله وبالله وتالله) وتتعاون الأداة والعلامة الإعرابية والتضام والصيغة في تحديد أسلوب القسم . وقد وزعوا أساليب القسم علي نوعي الجملة لديهم ، فمنها ما يكون جملة اسمية محذوفة احد الطرفين ، ومنها ما يكون جملة فعلية لا يذكر فيها فعل و لا فاعل وهناك كلمات لا تكون إلا نصاً في القسم بصيغتها مثل :

١ . الرضي : شرح الكافية . ج ٢ - ص ١١

٢ . الاشموني . ج ٣ - ص ٢٠٨ - ٢١١

٣ . سيبويه . ج ١ - ص ٢٤٧ ، والمبرد : المقتضب . ج ٤ - ص ٢٠٢

٤ . اليسوي : همع الهوا مع . ج ١ - ص ١٧١

٥ . مهدي المخزومي : في النحو العربي - ص ٣١١

لعمرك. أيمن الله يمين الله والتقدير عند النحاة (لعمرك قسمي، فعمرك مبتدأ وقسمي خبره ولا يجوز التصريح به"^١).

أما الأساليب الأخرى فهي كل مجرور بالواو أو التاء وهما أدوات القسم الخاصة به ولا يجوز نكر فعل القسم معها. وقد كان من الممكن إن تعد النوع الأول من أساليب القسم (لعمرك . أيمن الله . يمين الله) من أنواع الجملة الموجزة، ولكن القسم (جملة إنشائية) افصاحية. تأخذ صوراً خاصة. ولهذا عدناها من الجمل غير الإسنادية المخصوصة .

وفي إعراب الجملة القسمية بنوعيتها لأنجد أكثر من ذكر كون الأداة قسماً ، والمقسم به مجرور مع الأداة. إذا كانت الجملة القسمية من النوع الثاني (والله - وتالله) وإذا كانت من النوع الأول (لعمرك) فاللام هنا لام القسم، وعمرك مقسم به مرفوع. ويلاحظ إن مصطلح (الجملة القسمية) إنما هو مصطلح النحاة القدماء أنفسهم. ويمكن إن تدرج تحته كل تعبير خاص بالقسم ولا يتضح فيه وجه الإسناد"^٢.

٧/ الجملة التحذيرية والإغرائية :

التحذير والإغراء من المعاني التي تؤدي بأشكال لغوية خاصة ، وعدّها النحاة من الجمل الفعلية، مع انه لا فعل فيها ولا فاعل لأنهم مضمران إضماراً واجباً لا ظهور له . وفي التحذير باياك وأخواتها يقول سيبويه: إنهم (حذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلاً من الفعل"^٣) وعن الصورة الثانية، وهي استعمال اسم منصوب معطوف عليه اسم آخر مثل (شانك والحج) يقول أيضاً (وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حيث ثنوا) لكثرتها في كلامهم ، واستغناء بما يدون من الحال وبما جري من الذكر. ولتحذير صور ثلاث تأتي علي هذه الأمثلة : (إياك والشر . راسك والسيف . الضيغم الضيغم) . وللأغراء صورتان تأتيان علي مثل هذين المثالين : أخاك أخاك . أخاك والإحسان إليه .

١. ابن جني : خصائص ج ٢ ص ٣٦٠

٢. السيوطي : همع الهوامع ج ١ - ص ٥٦

٣. سيبويه : ج ١ - ص ١٣٨

ويكتفي إن نقول إن (إياك) للتحذير ، وإما الأسماء المنصوبة فيكفي إن نقول
عنها أنها منصوبة علي التحذير أو الأجراء ، أو (محذر منه) و(مغري به"١").

١. السيوطي همع الهوامع .ج٠ ١ - ص ١٧٠

الفصل الثاني العلامة الإعرابية

المبحث الأول : تحديد العلامات الإعرابية
المبحث الثاني : الإعراب ونظرية العامل

المبحث الأول العلامات الإعرابية

- المطلب الأول : تحديد العلامة الإعرابية من حيث الرمز الكتابي وآثره
- المطلب الثاني : تحديد العلامة الإعرابية من حيث المستوى الصرفي
- المطلب الثالث : تحديد العلامة الإعرابية من حيث المصطلح ودلالته

المبحث الأول العلامات الإعرابية

المطلب الأول:-

تحديد العلامة الإعرابية من حيث الرمز الكتابي وآثره :

أن أول رمز كتابي للحركات في اللغة العربية كان على يد أبي الأسود الدؤلي^١ وقد سُميت بنقط أبي الأسود، لأنه أول من وضع العربية ونقط المصحف. ويروى أبو بكر ابن الأنباري^٢ القصة كاملة إذ يقول: (كتب معاوية إلى زياد يطلب عبيد الله ابنه، فلما قدم إليه كلمه فوجده يلحن فرده إلى زياد، وكتب إليه كتاباً يلومه فيه، ويقول: (أمثل عبيد الله يضيع). فبعث زياد إلى أبي الأسود فقال له: يا أبا الأسود: إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم ويعربون به كتاب الله! فأبى ذلك أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأل، فوجه زياد رجلاً، وقال له: أقعد في طريق أبي الأسود، فإذا مرّ بك فأقرأ شيئاً من القرآن وتعمد اللحن فيه ففعل ذلك، فلما مرّ به أبو الأسود رفع الرجل صوته يقرأ (أن الله برئ من المشركين ورسوله) فاستعظم ذلك أبو الأسود. وقال: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله، ثم رجع من فوره إلى زياد فقال له: يا هذا قد أحببتك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن فأبعث إلى بثلاثين رجلاً، فأحضرهم زياد. فأختار منهم أبو الأسود عشرة لم يزل يختارهم حتى أختار رجلاً من عبد القيس، فقال: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فأنقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها، فأجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فأجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعته شيئاً من هذه الحركات غنه فأنقط نقطتين فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره^٣).

١. أبي الأسود الدؤلي: هو احمد أبي الأسود القيرواني النحوي، كان غاية في معرفة النحو واللغة، له أوضاع في النحو. انظر نزهة الالباء، ص ٦

٢. ابن الأنباري: هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله أبي سعيد الأنباري النحوي. له مصنفات كثيرة أشهرها (الأنصاف في مسائل الخلاف). توفي سنة ٥٧٧هـ. انظر وفيات الأعيان لأبي خلكان ص ١٣٩

٣. الزجاجي الإيضاح في علل النحو ص ٣٩ .

أن النقط الرامزة للحركات بمواضعها من الحرف كانت تكتب بمداد يخالف لون المداد الذي يكتب به المصحف، وفي ذلك من العسر والمشقة ما فيه على الكاتب، ولما أضاف الخليل بن أحمد (الضبط بالحركات المأخوذة من الحرف وهو أكثر وأوضح وعليه العمل، فالفتح شكله مستطيلة فوق الحرف والكسر كذلك تحته، والضم واو صغيرة فوقه والتنوين زيادة مثلها^١) وإذا كانت الضمه واواً صغيرة فإن الفتحة أيضاً (ألف مبطوحة فوق الحرف)، وكذلك الكسرة هي في الأصل ياء تحت الحرف، مع تطور الكتابة أخذت كل منها الشكل المستعمل المألوف حتى اليوم .

ولما كانت الحركات غير مرموز لها من قبل صنيع أبي الأسود وكانت الكلمات تكتب غفلاً من الحركات ويترك للقارئ اعتماداً على فهمه وإدراكه لملايسات الموقف، ومغزى السياق، تحديد ذلك، ولما كانت الحركات، حيث رمز إليها، تكتب نقطاً دوائية أو حركات خيلية فوق الحرف، لما كان هذا وذاك غلب على ظن بعض الدارسين القدماء أن الحركات ليس لها من الأهمية ما للحروف^٢.

ولقد اختلف النحاة القدماء في محل الحركات من الحروف: أمعها أم قبلها أم بعدها. أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف، وقال غيره: معه، وذهب غيرهما إلى أنها تحدث قبله^٣ والذي ذهب إلى أن الحركة تحدث مع الحرف هو أبو على الفارسي وأستدل على ذلك (بأن النون الساكنة إذا تحركت زالت عن الخياشيم إلى الفم، وكذلك الألف إذا تحركت انقلبت همزة فدل ذلك عنده على أن الحركة تحدث مع الحرف^٤).

أما عن وقوع الحركة قبل الحرف فقال ابن جني : (فمحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف وذلك أن الحرف كالمحل للحركة وهي كالعرض فيه ، فهي

١ . السيوطي: الإتيان في علوم القرآن، الطبعة الثانية ١٩٤١م، مطبعة حجازي بالقاهرة، الجزء ٢ . ص ٢٩١

٢ . محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ١٣٧

٣ . ابن جني : الخصائص ، ج ٢ . ص ٣١٢ .

٤ . السابق نفسه .

لذلك محتاجة إليه، ولا يجوز وجودها قبل وجوده ، وأيضاً لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز الإدغام في الكلام أصلاً^(١) ولذلك يؤيد مذهب سيبويه.

ويرى ابن جنى أن الحرف أصل والحركة فرع ، فالحرف إذن أقوى من الحركة. وإلى هذا أيضاً ، ذهب سيبويه الذي يرى أن الحرف أقوى من الحركة^(٢). ولم يعط النحاة القدماء للحركات استقلالها ، وذلك أنهم نظروا للحركات الطويلة على أنها حروف ، وإن كانوا يقولون : إنما حروف مد ولين، ونظروا للحركات القصيرة على أنها أبعاض لحروف المد واللين هذه اللقطة، مع صحتها صوتياً، مشعره من جانب آخر بأن الحركات نفسها غير مستقلة الوجود.

أن نحائنا القدماء لم يصيبوا توفيقاً كبيراً عندما نظروا إلى الحركات على أنها أضعف من الحروف، لأن الدراسات اللغوية الحديثة تذهب إلى عكس ذلك فقد لاحظ المحدثون (أن الأصوات الساكنة على العموم أقل وضوحاً في السمع من أصوات اللين، فأصوات اللين تسمع من مسافة عندها قد تخفي الأصوات الساكنة أو يُخطأ في تمييزها، فالفتحة مثلاً هي صوت لين قصير تسمع بوضوح من مسافة أبعد كثيراً مما تسمع عندها الفاء ، ولهذا عد الأساس الذي بني عليه للترقية بين الأصوات الساكنة وأصوات اللين أساساً صوتياً، وهو نسبة وضوح الصوت في السمع^(٣)).

إن النحاة لم يصيبوا توفيقاً في فهم العلاقة بين الأصوات الساكنة والحركات إذ بني هذا الفهم على أساس أن الحركات شيء ثانوي بالنسبة للأصوات الساكنة في أصول الكلمات وهي عندهم مكونة من الأصوات الساكنة فقط ، وحقائقه أنه لا فرق بين نوعي الأصوات من حيث الأهمية، فكل له وظيفته في التركيب المقطعي، وبالتالي في تكوين الكلمة وتأليفها ولا توجد السواكن دون حركات إلا في حالة تجريدية وهي حالة افتراض أصل الكلمة كالأصل (ض ر ب) في ضرب ومشتقاتها

١. ابن جنى : سر صناعة الأعراب : تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزخرف د. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . نشر إدارة الثقافة العامة المعارف العمومية . الطبعة الأولى ١٩٥٤م جزء ١ . ص ٣٢ .

٢. سيبويه : الكتاب . ج ٢ . ص ٢٩ .

٣. د. إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية - مكتبة نهضة مصر ومطبعتها - دت ص ٢٧ .

، ودراسة الأصوات ينبغي أن تكون قائمة على المنطوق الفعلي، ولا تكون مرحلة التجريد إلا بعد معرفة خواص كل من النوعين السواكن والحركات^١.

ولعل الخلاف حول مكان الحركة من الحرف ، وإهمال الحركات القصيرة واعتدادها أبعاضاً للحركات الطويلة دون إعطائها ما توجبه هذه البعضية كان وراء الدعوة إلى محجوب وضع نظام للأبجدية العربية مكون من قسمين رئيسيين، أحدهما مكون من رموز الأصوات الصامتة والثاني من رموز الحركات^٢ ("). وهذا النظام أوفق وأنسب للغة العربية بوجه خاص لأننا حين نفعل ذلك نستطيع إدخال رموز الحركات القصيرة ضمن نظام الحركات بعامة ، إلا أننا نتركها هكذا مهملة دون وضعها في نظام خاص يقف على قدم المساواة من حيث الأهمية والقيمة اللغوية مع نظام الأصوات الصامتة .

ولما كانت علامات الإعراب الأصلية عندهم هي الحركات ، فوجد من يتساءل: هل الإعراب أسبق أم الكلام ؟ ولما كان من المحال أن تسبق الحركة الحرف أو توجد قبله فكذلك قالوا (إن الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب ، ومعناه في ذاته غير معدوم^٣). وهذا الخلاف لا داعي له ولا محصول من ورائه، ولا يعدو أن يكون ترفاً عقلياً إلا إن كان البحث تاريخياً، وفي هذه الحال لا يكون بالتخمين والحجاج العقلي النابع من الذات، بل يكون ذلك بالوثائق التاريخية الصحيحة.

إن نحائنا نظرنا للحركات على أنها أبعاض حروف المد واللين ، فهي إذن أجزاء منها ، والفرق بينها وبين حروف المد واللين فرق في الكمية فحسب ، ولكنهم في الإعراب جعلوا الحركات أصلاً وهذه الحروف نفسها أعنى حروف المد واللين فروعاً عليها ، أو على حد تعبير ابن جني فالألف والياء والواو في جميع هذه الأسماء الستة دواخل على الفتح والكسر والضم ، ألا تراها تقيدهم في الإعراب ما تقيده الحركات : الضمة والفتحة والكسرة وهي دواخل عليها^٤ وكذلك يقول (وكما أن ألف

١ . محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ١٣٩ .

٢ . د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة القسم الأول . دار المعارف . ص ٨٤ .

٣ . الزجاجي : الإيضاح في علل النحو : ص ٦٧ .

٤ . ابن جني : الخصائص ج ٣ . ص ١٢٥ .

التثنية وواو الجمع نائبتان عن الضمة والياء : فهما نائبتان عن الكسرة والفتحة ، وإنما الموضع في الإعراب للحركات ، فأما الحروف فدواخل عليها^(١) فكل منها مرة مرة أصل ومرة فرع باعتبارين مختلفين ، مع أنهما في الحقيقية غير مختلفين إلا في الكمية فحسب فإن الحروف أكثر من الحركات .

كذلك نظر النحاة إلى الحركات على أنها أضعف من الحروف بحيث لا تدانيتها في القوة ولكنهم في الإعراب أعطوا الحركات قيمة عظيمة بها تتمايز المعاني المختلفة ، إذ لما كانت الأسماء (تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ولم تكن في صورتها وأبنيتهأ أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تبني على هذه المعاني^(٢)). وفي هذا تناقض أدى إليه اختلاف الاعتبارات وعدم أطراد النظرة من زاوية واحدة ، والتناول الجزئي .

المطلب الثاني:-

تحديد العلامة الإعرابية من حيث المستوى الصرفي :

يذكر الزجاجي إن البصريين مجمعون على إن العلامة الإعرابية "حركة داخلية على الكلام بعد كمال بنائه، فهي حركة، نحو الضمة في قولك هذا جعفرٌ، والفتحة في قولك رأيت جعفرًا ، والكسرة في قولك مررت بجعفرٍ ، هذا أصله ، ومن المجمع عليه إن الإعراب يدخل على آخر حرف من الاسم المتمكن والفعل المضارع المعرب ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب ، فلو كان الإعراب حرفاً، ما دخل على حرف ، هذا مذهب البصريين^(٣) فالعلامة الإعرابية إذن تلحق الكلمات المعربة لأداء وظيفة خاصة .

ومع تطور الدراسات اللغوية في العصر الحديث ، أخذ الباحثون في دراسة الظواهر اللغوية دراسة تاريخية مقارنة تعتمد على الوصف والتحليل ، وأصبح القول بان الحركات الإعرابية لواحق تلحق الكلمات المعربة للدلالة على وظائف هذه الكلمات في الجملة معتمداً على مقارنة الظواهر بعضها ببعض ، مع محاولة تفسير

٢ . المرجع السابق نفسه .

٣ . الزجاجي : الإيضاح في علل النحو : ص ٦٩ .

٤ . المرجع السابق - ص ٧٢ .

ذلك تفسيراً تاريخياً يعتمد على بقايا تاريخية في اللغة المدروسة أو في أخت من أخواتها في فصيلتها اللغوية"^١.

أن الأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة أفرغت من معناها الحقيقي واستعملت مجرد موضحات أي مجرد رموز ولذلك يقول فتدريس (ولعل الإعراب في الهندية الأوروبية والسامية إنما نشأ من إصاق عناصر مستقلة التكوين إلى الأصل، وهي عناصر كانت تحوم حوله ثم التحمت على مرور الزمن ، ولكننا نجهل نقطة البدء التي صدرت عنها، ولعله من العبث إن نحاول البحث عن الصيغة والدلالة البدائيتين لعلامة الإسناد في المتكلم الجمع أو مفعول الأداة أو عن لاحقة الفعل الدال على الابتداء فالاستمرار أو الاسم المجرد، ولكن يمكن التأكيد بان هذه العناصر التصريفية نتجت من امتداد قياسي لكلمات مستقلة بعد إن شوهدت تشويهاً قليلاً أو كثيراً ، ونزلت إلى حد الاقتصار على أداء دور الأدوات النحوية فالنظم الصرفية لا تتجدد بغير هذه الوسيلة"^٢).

فالعلامات الإعرابية بناء على هذا الاتجاه ليست إلا بقايا من كلمات تحاتت وانقرضت والتصق الباقي منها بالكلمات للدلالة على ما كانت تدل عليه تلك العناصر الإصاقية المستقلة التكوين . وهكذا يستمر تآكل هذه العناصر الإصاقية حتى تفقد تماماً ، ففي (أثناء التطور الصوتي للغة من اللغات تتآكل العناصر الصرفية حتى تصبح غير صالحة للاستعمال ، بل تبتز في بعض الأحيان بترأ تماماً وعندئذ يجب ترميمها أو إحلال غيرها محلها ، فإذا كانت اللغة من اللغات المعربة كالاتينية مثلاً وكانت الإصابة فيها واقعة على نهاياتها ، وجب أن يتناول الترميم الإعراب بأسره فالبقايا الصرفية التي يبقى عليها فعل القوانين الصوتية ينذر أن تكون على درجة من التعبيرية تجعلها صالحة للبقاء على ما هي عليه)^٣.

وقد حدث مثل هذا التآكل في النهايات الإعرابية للغة العربية التي تطورت لما يعرف الآن بالعاميات المعاصرة وأما العربية الفصحى فقد ظلت محافظة على

١. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص. ١٤٢

٢. فتدريس : اللغة . ص ٢٢٤ .

١. فتدريس : اللغة . ص ٢١٣ .

العلامات الإعرابية بفضل بغاء القرآن الكريم والحاجة إلى استعمالها على المستوى القومي"^١.

فان كثيراً من الدارسين يرون إن العلامات الإعرابية في اللغة العربية بقايا للواصق كانت تدل على معان معينة . فيرى الأستاذ برجشتراسر إن الفتحة في كلمات مثل تحت وقبل وبعد وأشباهها هي علامة الظرفية وكان أصلها فتحة طويلة"^٢ ويرى الدكتور علي عبد الواحد وافي إن نوع الكلمة وزمنها ووظيفتها في الجملة كونها فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه أو حالاً أو تمييزاً.... الخ . كل ذلك وما إليه تدل عليه في اللغات السامية ومنها اللغة العربية أصوات مد طويلة أو قصيرة تلحق جميع أصوات الأصل أو بعضها"^٣.

المطلب الثالث:-

تحديد العلامات الإعرابية من حيث المصطلح ودلالته:

هناك أمران ينبغي تناولهما في هذه الزاوية، وهما المصطلح الخاص بعلامات الإعراب ودلالة هذا المصطلح، ودعوى أصلية بعض العلامات وفرعية بعضها الآخر:

أ/ المصطلح الخاص بعلامات الإعراب ودلالة هذا المصطلح :-

فرق البصريون بين علامات الإعراب ، وعلامات البناء (فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أولها الزوائد الأربع الهمزة والتاء والياء والنون) "^٤ وهذه هي ألقاب الإعراب ، الرفع والنصب والجر والجزم (فان كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى نحو حيث ، وقبل وبعد قيل له مضموم ولم يقل مرفوع لأنه لا يزول عن الضم ، وأين وكيف يقال له مفتوح ولا يقال له منصوب لأنه لا يزول عن الفتح . ونحو هؤلاء وحذارِ وأمسٍ مكسور، ولا يقال له مجرور لأنه لا يزول عن

٢. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ١٤٣

٣. برجشتراسر : التطور النحوي . ص ٧٨ . .

٤. علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة . ص ١٤ .

١. سيبويه : الكتاب : ج ١ . ص ٣ .

الكسر ، وكذلك من وهل وبل، يقال له موقوف ولا يقال له مجزوم لأنه لا يزول عن الوقف) "١" . والوقف هو السكون عند سيويه والمبرد وهذه جميعاً هي مجاري أواخر الكلم من العربية التي ذكرها سيويه (النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف"٢) .

فالعلامة واحدة هي الضمة مثلاً ودلالاتها تختلف باختلاف نوع الكلمة التي توجد فيها ، فإذا كانت الكلمة معربة "هذا محمداً" كانت دلالة العلامة الرفع ، وإذا كانت الكلمة مبنية (حيث) كانت دلالة العلامة الضم .

وهكذا نجد هذا التفريق بين علامات الإعراب وعلامات البناء من حيث الدلالة حاسماً عند البصريين. وأما الكوفيون فإنهم خالفوا البصريين في هذا (وسموا الضمة اللازمة رفعاً والفتحة والكسرة نصباً وجرأ"٣) والضمة اللازمة هي التي تكون في آخر الاسم المبني مثل حيثٌ ومنذٌ... الخ ولم يجدوا داعية للتفريق بين مدلولي الحركة الواحدة ولذلك كثيراً ما تجد في كتبهم استعمال علامات الإعراب في الدلالة على حركات البناء"٤).

وترتبط ألقاب الإعراب بالعامل ويدل على ذلك بأوجز لفظ واخصره لذلك حرص البصريون على التمسك بهذه الألقاب وعدم إطلاقها على حركات البناء، ويلاحظ إن الذين يخطون أثناء التطبيق بين ألقاب الإعراب والبناء لم يطلقوا ألقاب البناء على الأعراب، فلم يقولوا على المرفوع (المعرب) انه مضموم (المبنى) مثلاً بل فعلوا عكس ذلك فحسب، أي أطلقوا ألقاب الإعراب على البناء، ولعل في هذا إشعاراً بسريان تأثير العامل في المعرب والمبني على السواء . وإن ظاهرة الإعراب ينبغي أن تختص بعلاماتها الدالة عليها. إذ هي قرينة من القرائن التي تعين على جلاء المعنى في الجملة، وأما علامات البناء فليس لها هذا الدور، ونتمسك بما دعا إليه البصريون الذين لا يطلقون الضم ويريدون به الرفع مثلاً إلا مع القرينة"٥) .

٢. المبرد : المقتضب: ج ١ . ص ٤ .

٣. سيويه : الكتاب : ج ١ . ص ١٣ .

٤. ابن يعيش : شرح المفصل ج ١ . ص ٧٢ .

٥. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ١٤٦ .

١. الرضي : شرح الكافية : ج ١ . ص ٢٤ .

ب/ دعوى أصلية بعض علامات الإعراب وفرعية بعضها الآخر :-

إن آثار النحاة تفيد إن الإعراب بالحركات هو الأصل أو ما عداها فرع عليها أو نائب عنها، ويأتي ذلك تلميحاً أو تصريحاً. وقد اختلفت النحاة في هل الإعراب حركة أو حرف؟ وقال الكوفيون إنه حركة وحرف معاً، وقال البصريون إنه حركة وعا الحركة محمول عليها^١ يقول الرضي (فالرفع ثلاثة أشياء الضم والألف والواو في نحو جاء مسلم ومسلمان ومسلمون وأبوك. والنصب أربعة الفتح والكسر والألف والياء نحو مسلماً ومسلمات وأباك ومسلمين والجر ثلاثة أشياء : الكسر والفتح والياء في نحو يزيد وبأحمدَ وبمسلمين ومسلمين وبأبيك^٢) ويعقب على هذا النص الصريح في الوصف بقوله (وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وفروع عليها^٣).

فقد فسّر ابن يعيش عبارة الزمخشري المحايدة التي لا تدل صراحة على كون بعض العلامات أصولاً وبعضها فروعاً فقال: (اعلم إن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والإعراب بالحروف فرع عليها^٤).

ويضيف ابن مالك^٥ الحركات والسكون فيجعلهما أصلاً إذ يقول (والإعراب بالحركة والسكون أصل، وينوب عنهما الحرف والحذف^٦).

ولا يسمى ما عدا الحركات فروعاً ولكنه يسميها نائبة عن الأصل . وماذا يعني النحاة من أصلية الحركات وفرعية ما عداها ؟ هل هذا يعني إن الإعراب كان في أولية أحواله بالحركات ثم حدث تطور فيه مع تطور اللغة فتوسع فيه بما هو فرع عن هذه الحركات ؟ .

٢. الزجاجي : الإيضاح في علل النحو . ص ٧٢ .

٣. الرضي : شرح الكافية . ج ١ . ص ٢٤ .

٤. المرجع السابق .

٥. ابن يعيش : شرح المفصل . ج ١ . ص ٥١ .

٦. ابن مالك: هو أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي الجبالي النحوي . إمام في العربية واللغة . أهم مصنفاة (التسهيل، الشافية الكافية وشرحها) توفي بدمشق سنة ٦٧٢ هـ . انظر الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين . تأليف خير الدين الزركلي . ج ٧ . ص ١١ ، و انظر فوات الوفيات ج ١ ص ١٢٨

١. ابن مالك : تسجيل الفوائد . ص ٨ .

ولقد ذهب الدكتور حسن عون إلى أن الإعراب بالحركات اسبق تاريخياً من الإعراب بالحروف واستدل على ذلك بأمر منها اصطلاح النحاة في هذا المجال يقول: (ولنا في صنيع النحاة وفي اصطلاحهم تأييد لما ذهبنا إليه ، فقد قالوا إن هذه الحروف في تلك الأنواع التي تعرب بها ليست إلا نيابة عن حركات الإعراب"^١) ومن أدلته أيضاً إن (البسيط يسبق المركب ، والإعراب بالحركات بمثابة البسيط والإعراب بالحروف بمثابة المركب"^٢) وان الإعراب بالحروف وجد في ألفاظ لا يمكن أن تكون قد وجدت واللغة في حالتها الأولى ، فالمثنى والجمع وجداً حتماً بعد الألفاظ المفردة ، ووجودهما يدل على تطور في اللغة ويتبع ذلك إن علامات إعرابهما قد وجدت بعد علامة إعراب المفردات"^٣.

إن دلالة قول النحاة بان الحركات اصل في الإعراب لغيرها ينبغي أن تؤخذ في سياق الفهم اللغوي العام لنحائنا ، إذ أنهم لم تكن دراستهم قائمة على التتبع التاريخي ، أو دراسة الظواهر النحوية دراسة تاريخية . وكذلك الحال في العلامات الإعرابية أصولاً إذا كن أو حركات، فهي ليست أصولاً تاريخية ، وليست أصولاً صوتية أشبعت فنتج عنها حروف المد واللين . بحيث تشبع الضمة فتتولد عنها الضمة الطويلة أو الواو ، وتشبع الفتحة فتتولد عنها الألف أو الفتحة الطويلة، وتشبع الكسرة فتتولد عنها الكسرة الطويلة أو الياء لان هذه الظاهرة غير مطردة إذ إن الألف في المثنى المرفوع والياء في المثنى المنصوب وجمع المذكر السالم ليس لكل منها علاقة صوتية بما هي فرع عنه .

وقد علل النحاة كون هذه الحركات أصولاً للإعراب بعلم مختلفة وهي :-

١. ذكر الرضي إن الحركات هي (الأصل في الإعراب لخفتها "^٤) وتلاحظ الباحثة أن هذه العلة مشابهة لما ذكره الدكتور حسن عون في إن الإعراب بالحركات أبسط من الإعراب بالحروف.

٢. د. حسن عون : اللغة والنحو . ص ٨٤ .

٣. السابق نفسه . ص ٨٣ .

٤. السابق نفسه . ص ٨٣ .

١. الرضي : شرح الكافية . ج ١ . ص ٢٦ .

٢. ذكر ابن يعيش سببين لكون الحركات أصولاً في الإعراب (أحدهما إنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت والحركات أولى لأنها اقل واخف ، وبها نصل إلى الغرض ولذلك كثرت في بابها أعنى الحركات دون غيرها مما أعرب به وقدر غيرها بها ولم تقدر هي به) .

٣. الوجه الثاني إنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالطرز في الثوب ، ولذلك كانت الحركات هي الأصل ، هذا هو القياس ، وقد خولف الدليل وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه^(١) ونلاحظ هنا نجد إن ابن يعيش أضاف إلى خفة الحركات قلتها ولذلك كثرت في بابها ، ولعل كثرة المعرب بالحركات هي التي جعلت الحركات أصلاً لما عداها ولكنه اصل قياسي^(٢) .

٤. أضاف السيوطي سبباً آخر لكون الإعراب بالحركات أصلاً حيث قال (الإعراب بالحركات اصل للإعراب بالحروف وبالسكون اصل للإعراب بالحذف لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما) وليس المقصود بالتعذر هنا عدم الاستطاعة ولكن المراد بتعذرهما تعذر ورودها مطردة فيما استعملت العرب غيرها فيه. وعلى الأجمال نستطيع أن نقول إن هناك خمسة عشرة علامة للإعراب هي: (الضمة والواو والألف وثبوت النون للرفع ، والفتحة والألف والياء والكسرة وحرف النون للنصب، والكسرة والفتحة والياء للجر، والسكون وحذف حرف العلة وحذف النون للجزم^(٣)) .

نلاحظ إن العلامة الواحدة قد تدل على حالتين إعرابيتين مختلفتين كدلالة الفتحة على (النصب والجر)، ودلالة الكسرة على (الجر والنصب) ، ودلالة الألف على (الرفع والنصب)، ودلالة الياء على (النصب والجر) ، ودلالة حذف النون على (الجزم والنصب) ، ولعل ذلك لتعدد الحالات الإعرابية وقلة العلامات الإعرابية،

٢. ابن يعيش : شرح المفصل ج ١ . ص ٥١ .

٣. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ١٥٤ .

١. الأشموني : حاشية الصبان . ج ١ . ص ٦٦ .

وعلى أي حال فهذا نظام اللغة وليس لأحد يد في وضعه أو تعديله. وإن كل علامة من علامات الإعراب أصلية في نفسها فالضمة علامة إعراب أصلية فيما يمكن أن توجد فيه ، والواو علامة إعراب أصلية في الكلمات التي توجد فيها وكذلك بقية العلامات ، وأما الكلمات التي لا تقبل إحدى هذه العلامات فهي كلمات خالية من العلامة الإعرابية ، وليس معنى خلوها من العلامة الإعرابية إنها خالية من الإعراب . إذ أنها لها حالة إعرابية تعرف عن طريق القرائن التي تكشف عن هذه الحالة الإعرابية من رتبة وصيغة وغير ذلك ، ففي مثل (أكرم عيسى موسى) لا توجد علامة أعربية في كل من عيسى وموسى ولكن رتبة كل منهما تحدد حالته الإعرابية ووظيفته في الجملة"^١.

إذن هناك فرق بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية فالحالة هي التي يمكن أن تلحظ في الذهن لأنها أمر اعتباري، أما اللفظ فلا يمكن أن يلحظ، بل أنه يقال أو لا يقال ولا ثالث لهذين الاحتمالين، وبناء على هذا انقسمت الحالة الإعرابية إلى حالة ذات علامة إعرابية ظاهرة وحالة ليست لها علامة إعرابية ظاهرة، وتظهر الحالة الإعرابية بالعلامات التي نراها مكتوبة ونسمعها ملفوظة في أواخر الكلمات ومعنى هذا انه لا توجد علامة مقدره ، ولكن توجد حالة ليس لها علامة ظاهرة ولكن يدل عليها سياق الكلام مثل (طلق سعدي يحي)، وقد توجد الحالة الإعرابية ممثلة في لفظ منطوق، ولكن هذا اللفظ خال من علامة الحالة في أخره.

نلاحظ إن تقرير العلامة الإعرابية قد يكون سببه ما أضفاه النحاة على العلامة من دلالة على الفاعلية أو المفعولية أو غيرهما من الحالات الإعرابية، ولذلك عندما يتعذر النطق بالعلامة الإعرابية يقدرونها وهذا التقرير نوع من الاطراد غير المعيب، لأن تقرير العلامة المعنية دلالة على فهم الحالة الإعرابية من خلال القرائن والسياق في الجملة ولكنه لا يساعد على فهم وظيفة الكلمة التي يقدر فيها العلامة الإعرابية ، بل يصبح عبئاً زائداً على الحالة"^٢.

٢. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ١٥٦.

١. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ١٥٦.

المبحث الثاني الإعراب ونظرية العامل

- المطلب الأول : نشأة نظرية العامل في النحو العربي .
- المطلب الثاني : اثار نظرية العامل في النحو العربي .
- المطلب الثالث : الدعوة إلى إلغاء العامل بين المؤيدين
والمعارضين
- المطلب الرابع : آراء بعض العلماء القدماء والمحدثين في
العامل النحوي.

المبحث الثاني الإعراب ونظرية العامل

المطلب الأول :

نشأة نظرية العامل في النحو العربي :

يقترن الإعراب وعلاماته (بالعامل) ويعد النحاة تعاقب علامات الإعراب على آخر الكلمة المعربة أثراً من آثار هذا العامل ، فالعامل يقتضي أثراً هو الإعراب . والإعراب يقتضي مؤثراً هو العامل ، وعلى ذلك يمكن القول بان العامل والإعراب هو المحور الذي تدور حوله نظرية النحو عند العرب .

ومن أراء النحاة في مصطلح الإعراب وما قيل في نقل هذا الاسم من الاستعمال اللغوي إلي مجال النحو وجعله مصطلحاً لأبرز ظاهرة فيه فسواء أن كان من أعرب بمعنى أبان وأوضح ، أم من عرب بمعنى فسد والهمزة للإزالة أو للتعدية أم انه منقول من التحبب ومنه امرأة عرب ، لان المتكلم يتحجب إلي السامع عندما يتكلم بالإعراب ، أم من أعرب إذا تكلم بالعربية^١ . وكل هذه المصطلحات تكشف عن رأي أصحابها في الإعراب أكثر مما تكشف عن الإعراب نفسه .

وقد إتفق النحاة على إن محدث الإعراب أو مقتضي الإعراب هو العامل (وهو كل ما رفع أو نصب أو جر أو جزم^٢) واختلفوا في ماهية الإعراب ، فذهب بعضهم إلي انه معنوي وذهب آخرون إلي انه لفظي ، يقول ابن يعيش (واعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو ؟ فذهب جماعة من المحققين إلي انه معنى ، قالوا: ذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها والاختلاف معنى لا محالة، وذهب قوم من المتأخرين إلي انه نفس الحركات فالإعراب عندهم لفظ لا معنى فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه^٣) .

١. السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو : حيدر أباد . ت ١٧ ١٣ ج ٢ . ص ٨٢ .

٢. عبد القاهر الجرجاني : الجمل . تحقيق علي حيدر . دمشق طبعة ١٩٧٢ م . ص ١٢ .

٣. ابن يعيش : شرح المفصل . ج ١ . ص ٧٢ .

ومن أدلة القائلين بأن الإعراب معنى ، هو اختلاف إضافة الحركات إلى الإعراب والشئ لا يضاف إلى نفسه ، ومنها أيضاً إن الحركات قد تكون في المبني فلا تكون إعراباً

ومن أدلة القائلين بأن الإعراب هو الحركات إن الاختلاف أمر لا يعقل إلا بعد التعدد فلو جعل الاختلاف إعراباً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف. ومنها انه يقال أنواع الإعراب رفع ونصب وجر وجزم، ونوع الجنس مستلزم الجنس. فقد سئل الخليل بن احمد عن العلل التي يعتل بها في النحو (ف قيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عله. وأن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت إنا بما عندي انه علة لما علته منه^(١)).

وإن الإنسان بطبيعته ينزع إلى التعليل، ويلجأ من أجل الفهم والإدراك إلى ربط الظواهر بعضها ببعض ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات، ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً فيوصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية، وغرض التعليل هو أن يظهر خضوع الظواهر لقواعد العلم وأحكامه ثم أن النحو لم يلبث أن تأثر بعلوم الدين والكلام فاستمد منها رغبة البحث عن العلة وأسباب النظر فيها، ويقسم الزجاجي العلة النحوية إلى ثلاثة أنواع حيث يقول (وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علة تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظري^(٢)) .

وليس العامل في أول أمره إلا ضرباً من التعليل فقد رأى النحاة وهم يقعدون للغة إن الكلمة قد تأتي مرة مرفوعة، وأخرى منصوبة، وثالثة مجرورة، واستجابة لطبيعة التعليل التعليمي رأوا أن يربطوا ظاهرة رفع الأسماء بدواعيها أو بأحوالها التي تكون عليها فأداهم ذلك إلى القول بعوامل الرفع وعوامل النصب وغيرها من العوامل. فالعامل عندهم ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب وليست

١. الزجاجي : الإيضاح في علل النحو . ص ٦٥ .

٢. السابق نفسه . ص ٦٤ .

العوامل في أول أمرها إلا ملاحظة تضام أجزاء الكلام بعضها إلى بعض والتعليق فيها أو ارتباط الوظائف^١ .

وهناك كثير من الباحثين يرجعون نشأة العامل في النحو إلى التأثير بالمنطق والفلسفة ، وذلك لان العلة هي الدعامة التي يقام عليها القياس النحوي والمنطق ، وما نظرية العامل النحوية إلا وليدة مبدأ العلية الفلسفي، ومنهم من رأى إن العامل اثر من أثار الفلسفة الكلامية كالمرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى^٢ ويقول (والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبية على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم^٣) .

وقد قسم النحاة العوامل إلى نوعين : لفظي ومعنوي ، واللفظي ضربان قياسي و سماعي وقد عرفوا العامل القياسي بأنه ما صح إن يقال فيه : كل ما كان كذا فانه يعمل كذا وجملتها سبعة هي: الفعل على الإطلاق ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر، والاسم المضاف ، والاسم التام ، وهو الذي ينصب به التمييز لأنه تم بالتثوين ، وكل واحد من هذه له عمل خاص فمنها ما يعمل الرفع والنصب معا ، ومنها ما يعمل النصب فحسب . وأما العوامل اللفظية السماعية فهي ثلاثة أصناف:حروف ، وأفعال، وأسماء^٤ . وأما العوامل المعنوية فهي شيئان عند سيبويه هما الابتداء ، ورافع الفعل المضارع وهو وقوعه موقعاً يصلح للاسم .

يرى ابن جنى : إن العامل الحقيقي ليس هو العوامل اللفظية والمعنوية ، وإنما هو المتكلم نفسه ولم يكن يعني بذلك إلغاء العوامل النحوية بوضعها المعروف. إذ رأى المتكلم باللغة هو الذي يجري الرفع والنصب والجر على لسانه وإنما قال

١ . محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث . ص ١٦٧ .

٢ . إبراهيم مصطفى: هو إبراهيم مصطفى عالم بالنحو . عضو في مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ومن مؤلفاته (إحياء النحو). حقق كتاب (سر صناعة الإعراب لابن جنى)، (وإعراب القرآن للزجاجي). انظر المعجم المفصل في اللغويين العرب. د. أميل بديع يعقوب ج١، ص ٢٢. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٣ . السابق نفسه . ص ٣١ .

٤ . محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث . ص ١٦٨ .

النحاة : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح "١" .

ويتفق الرضي مع ابن جني في نظرتة إلى العامل الحقيقي وهو المتكلم يقول (اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعني المعلم ف قيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه صار أحد جزأي الكلام "٢") .

المطلب الثاني :

آثار نظرية العامل في النحو العربي :

إن العامل هو مشكلة واضحة الأثر في تعقيد النحو وإفساد الأساليب البيانية الناصعة ، فليس خطرهما مقصوراً على المسائل النحوية بل تجاوزها إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع .

والذي يتتبع آثار العامل في النحو العربي يدرك انه أسهم بنصيب كبير في أمور عديدة منها .:

١ . توسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين وبين أتباع الاتجاه الواحد فبرغم اتفاق الفريقين على أهمية العامل ودوره في الإعراب نجدهم يختلفون حول بعض أنواعه وفيما يلي بعض الأمثلة لهذا .:

(أ) ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه ، فذهب قوم إلى انه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى انه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا ، وذهب آخرون إلى انه يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء "٣" .

١ . ابن جني : الخصائص : ج ١ . ص ١١٠ .

٢ . الرضي : شرح الكافية . ج ١ . ص ٢١ .

٣ . ابن الأنباري : الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين - المجلد الأول . المسألة الخامسة . ص ٣٠ .

(ب) ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويسمون الظرف المحل ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك (أمامك زيدٌ) و(في الدارِ عمرو)، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء^١

(ج) ذهب الكوفيين إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا نحو (ضربَ زيدٌ عمراً) وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل . وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية . وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً^٢ .

(د) اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب في نحو (قام القوم إلا زيداً) فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلا) فالإيه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأسحاق الزجاج من البصريين وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين إلى إن (إلا) مركبة من أن ولا ثم خفت إن وأدغمت في لا فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بان ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا ، وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل يتوسط إلا^٣ .

هذه بعض الآثار التي ترتبت على نظرية العامل متمثلة في الخلاف بين النحاة وقد أسهمت في أثقال كاهل النحو العربي ورغبت الناس عنه وزهدتم فيه .

٢ . ومن آثار فكرة العامل في النحو العربي انه شغل النحاة عن دراسة الجملة العربية دراسة أسلوبية، بل تعلقت الدراسة عن العوامل ، واهتمت بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات أكثر من اهتمامها بالجملة وأنواعها. ولما كانت العوامل موجبات للإعراب فقد بدت كتب النحو وكأنها لم تدرك من النحو إلا الإعراب وحده مع إن نظام الجملة تربطه علائق أخرى وقرائن متعاونة ليس الإعراب إلا واحدة منها .

١ . ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف - المسألة السادسة . ص ٣٨ .

٢ . المرجع السابق . المسألة الحادية عشر . ص ٥٦ .

٣ . المرجع السابق - ص ١٦٧ .

٣. اخضع النحاة قواعد ترتيب أجزاء الجملة للعامل وتناولوها في إطار جواز تقدم المعمولات على عواملها أو عدم جواز ذلك .
٤. أضطر النحاة في سبيل الإقناع بالعوامل ومدى تأثيرها إلى إقحام ما ليس لغوياً على مسائل اللغة والنحو ، وقد يكون ذلك من أجل التوضيح والشرح، لكن الأساس خاطئ وهو الاستعانة بغير اللغة في الأمور اللغوية .
٥. ولعل أظهر آثار العامل في النحو العربي هو القول بال حذف والإضمار وتأويل النصوص وتغيير الرواية حتى يستقيم عمل العامل ويطرد ، والظعن على رواية الخصم والحكم بالشذوذ والندرة والقلّة والضرورة . وكل ذلك من أجل الاهتمام بالعوامل وحدها وإهمال الملابس اللغوية والموقف الخاص بالنص والقرائن الدالة.
٦. تعد نظرية العامل مسئولة عن الإعراب المحلي والإعراب التقريبي فما دام المؤثر أي العامل موجوداً ، وجب البحث عن المتأثر أي المعمول ، ولا بد من اعتبار محل التأثير ، وتقرير علامة هذا التأثير إذا لم يمكن ظهورها"١" .

المطلب الثالث :-

الدعوة إلى إلغاء العامل بين المؤيدين والمعارضين :

قامت في العصر الحاضر دعوة محتدة لإلغاء العامل من النحو العربي ، ولكن النظرية ما زالت تجد من يناصرونها ويدعون لها ، ويؤيد هؤلاء الداعين المناصرين إن من ينادون بإلغاء العامل لم يقد احد منهم بإعادة تصنيف النحو العربي ، على الأساس الجديد الذي يطرد العامل من مملكة النحو ، بل نجد كثيراً من هؤلاء ينادون في دراستهم بإلغاء العامل ، وعندما يتصدون للتأليف في النحو ينزعون إلى مراعاة نظرية العامل وقوانينها في تأليفهم. وإذا كانت الدعوة إلى إلغاء العامل قد وجدت أساسها اللغوي في علم اللغة الحديث بحيث أصبح دارسو اللغة المحدثون لا يقدرّون العامل على الإطلاق"٢".

١. محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الإعرابية في الجملة . ص ١٨٧ .

٢. المرجع السابق .

وهناك بعض النحاة المحدثين الذين رأوا إن العامل النحوي سبب في تعقيد النحو ، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة ، وانه مشكلة واضحة الأثر في كثير من عيوب الدراسة النحوية التقليدية ، ولكنهم مع هذا يرون الأخذ برأي الجمهور في أمر العامل ، إنما هو اخذ بالأيسر عملاً وتطبيقاً وإفادة بالرغم من انه ليس هو الواقع المقطوع به ، وذلك إن الواقع اليقيني يقطع بان الذي يجلب الحركات ويغيرها ويداور بينها إنما هو المتكلم ما في ذلك شك . ولست ادري كيف يكون العامل النحوي سبباً في إفساد النحو ويكون الأخذ به مفيداً عملاً وتطبيقاً في الوقت نفسه"^١ .

إن علماء اللغة العربية المحدثين يرفضون وجود العامل في الدراسات اللغوية على الإطلاق لأنهم يرون إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة ، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية ، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة ، فان كان الفاعل مرفوعاً في النحو ، فلأن العرف ربط بين فكريتي الفاعلية والرفع دون سبب منطقي واضح ، وكان من الجائز إن يكون الفاعل منصوباً ، والمفعول به مرفوعاً ، لو إن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه ، لذلك حرص هؤلاء الدارسون على إبعاد التعليل النحوي وهو اثر من أثار المنطق وهو في الوقت نفسه من أسباب نشأة العامل النحوي الذي يعد مسئولاً عن كثير من ألوان التقدير . وهو أيضاً أمر مرفوض في الدراسات اللغوية الحديثة إذ أن الأخذ بنظام القرائن في الجملة ، ودراسة الجملة العربية على أساسها ، ودراسة العلاقات السياقية من حيث الترابط والتوافق تؤدي ضرورة إلى إلغاء العامل النحوي بفهم النحاة القدماء له"^٢ . ومن النحاة المدافعين عن العامل المرحوم عباس العقاد فانه تناول مسألة العامل بوصفها من أهم مسائل النحو لأنها ترتبط بأسباب الحركة بأواخر الكلمات وتلك هي أسباب الإعراب والبناء"^٣ ، كما يري العقاد إن النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب اختلاف عواملها

١ . عباس حسن : اللغة والنحو بين القديم والحديث ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦م . ص ١٨٦ .

٢ . محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث . ص ١٩٢ .

١ . محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث . ص ١٩٢ .

الظاهرة والمقدرة"^١، وهو بذلك يهمل وسائل الترابط السياقي الأخرى في الجملة أو القرائن الأخرى، كالرابط والرتبة والتضام والمطابقة والإسناد والتخصيص وغير ذلك، لان الانصراف إلى العلامات الإعرابية وحدها هو الذي أدى إلى تعقيد النحو العربي"^٢ إن العامل هو المسئول عما أصاب النحو العربي من تعقيد وان كان في أول أمره قد وضع لتعليم اللغة وتسهيل تراكيبها للدارسين، وهناك محاولة جادة في إعادة تصنيف النحو العربي تقوم على إلغاء العامل، وقد وضع أسسها الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها). ولكن يبقى إن يوضع كتاب في النحو العربي يتناول أبوابه دراسة وشرحاً قائمين على ما وضع من أسس ورسم من خطط حتى يكتمل للدعوة جانبها النظري والتطبيقي وحتى لا تذهب الدعوة صرخة في واد"^٣.

المطلب الرابع:-

أراء بعض العلماء القدماء والمحدثين في العامل النحوي:

أ/ أراء العلماء القدماء :

(١) رأي محمد بن المستنير (قطرب"^٤):

يرى قطرب إن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وأن هذه الحركات قد كانت بأثر صوتي. وبهذا يخرج على ما كان عليه أستاذه سيويوه الذي كانت الحركات الإعرابية عنده أثراً للعامل ولها قيمة دلالية، فيرى قطرب إن المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل، وأنه يحاول إن يرد كل ما يتعلق بالحركات الإعرابية إلى التوسيع على المتكلم في نطقه والتخفيف عليه وإعطائه فرصة الاختيار بين عدد من الحركات فلا يقتصر على حركة واحدة، فالحركات وظيفة صوتية ليس

٢. عباس العقاد: أشات، دمعات في اللغة والأدب - الطبعة الثانية - دار المعارف - د.ت - ص ٢٩.

٣. المرجع السابق - ص ٢٩.

٤. محمد حماسة. مرجع سابق ص ١٩٨.

٥. محمد بن المستنير (قطرب): هو محمد بن المستنير. ويقال احمد بن محمد الملقب بقطرب، اخذ عن سيويوه. له مصنفات كثيرة منها (كتاب الاشتقاق) و(كتاب الأضداد) و(معاني القرآن). توفي سنة ٢٠٦ هـ. انظر الأعلام للزر كلّي. ج٧ الطبعة الرابعة ١٩٧٩م. ص ٩٥.

غير ، وهذا أمر يرفضه واقع الاستعمال اللغوي ، فالحركات تحمل قيماً خلافية ودلالات لا يتضح المعنى بغيرها"^١ .

(٢) رأي ابن جني :

يرفض ابن جني فكرة العامل النحوي كما جاءت عند سيبويه ومن جاء بعده على منهجه ، ولكنه لم ينكر وجود عامل في اللغة ، وهو عنده المتكلم ، فهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة الأفعال والأسماء ، وما نسبة العمل إلى الفعل إلا لأمر تعليمي . يقول : وإنما قال النحويون (عامل لفظي ، وعامل معنوي ليروك إن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه . كمررت بزيد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر ، فأما في الحقيقة ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"^٢ .

ولكن ابن جني لم يثبت على هذا الرأي ، ولو كان المتكلم عاملاً بديلاً لحظي في مصنفات ابن جني بقسم يزيد على هذه الأسطر القليلة التي نراها تضم قولاً لابن جني عن العامل بمعنى يختلف عن معنى العامل في المصطلح النحوي . يبدو أن من النحاة من أستحسن القول بالعامل المتكلم كما نوه ابن جني ، ولكنها بقيت كلمات لم تقدم منهجاً يذكر في تبرير الحركة الإعرابية ، فالرضي ، مثلاً ، يقول بهذه الفكرة ، ولكنه عند التصنيف لا يلقي لها بالاً ، يقول : (الموجد لهذه المعاني هو المتكلم ولكن النحاة جعلوا الآلة كأنما هي الموجدة للمعاني ، ولعلاماتها . . فهذا سميت الآلات عوامل"^٣) .

١ . د . خليل أحمد عميرة . في التحليل اللغوي . مكتبة المنار الأردن . الطبعة الأولى ١٩٨٧ م . ص ٦٧ .

٢ . ابن جني : الخصائص : ج ١ . ص ١٠٩ - ١١٠ .

٣ . الرضي : شرح الكافية ج ١ . ص ٢٥ .

(٣) رأي ابن مضاء القرطبي^١:

عقد ابن مضاء القرطبي فصلاً في كتابه المشهور (الرد على النحاة) عن إلغاء العوامل ، يقول : (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدُ عمراً) إن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب) : ألا تري إن سيبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا هو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه ، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفساد^٢) وأشار إلى رأي ابن جني . وقال عنه إن هذا قول المعتزلة ، وخلص إلى ما يراه إنه مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية .

إن دعوة ابن مضاء ليست قائمة على أساس لغوي ، بل هي قائمة على أساس منطقي ديني أو شرعي ولذلك سمي بعض الباحثين العامل عنده العامل التوفيقي ، فهو ينسب الرفع والنصب والجر والجزم إلى الله سبحانه وتعالى ، ويلغى كل ما يترتب على العامل من حذف وتقدير واستتار ، ومتعلقات الجار والمجرور ، ويرى أن إجماع النحويين على القول بالعامل ليس بحجة على من خالفهم ويقول : (فإن قيل : أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو قلت : أورد هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأخرى

١. ابن مضاء: هو احمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد اللخمي. له في العربية تأليف مفيد سماه المشرق، وكتاب تنزيه القران عما لا يليق به من البيان، توفي بأشبيلية سنة ٥٩٢هـ . انظر الأعلام للزر كلّي ج ١ الطبعة

العاشره ١٩٩٢م - ص ١٤٦

٢. خليل أحمد عمايره . في التحليل اللغوي . ص ٧١ .

، وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها فإن قضى الله تعالى بإكماله ،
أنتفع به من لم يعقه التقليد ، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها^(١) .

(ب) آراء بعض العلماء المحدثين :

(١) رأى الدكتور إبراهيم مصطفى :

تأثر الدكتور إبراهيم مصطفى برأي كل من ابن جني والرضي في القول بأن العامل هو المتكلم ، وتأثر برأي ابن مضاء في رفض العلل ، فإنه يرفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي أو معنوي ظاهر أو مقدر ، يقول : (على أن أكبر ما يعيننا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلغاء ظل على صورته^(٢)) ، ويرى أن يربط هذه الحركات بالمعاني التي تشير إليها في الجملة ، يقول (ونحن نبحت عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى . . . ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها ، ولكن ماذا تشير إليه من معنى) ويقول أيضاً : (وإذا وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معاني ، وان نبحت في ثانيا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها ، ونعلم إن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام^(٣)) . فقد أخذ إبراهيم مصطفى يبحث عن المعاني التي ترتبط بها هذه الحركات، فجعل الضمة علماً بالإسناد ، ودليلاً على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها . أما الكسرة فإنها علم بالإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في : كتاب محمد ، وكتاب لمحمد . أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة، فالإعراب الضمة والكسرة فقط وليست بقية

١ . محمد حماسة عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ١٧٣ .

٢ . إبراهيم مصطفى : إحياء النحو . ص ٤١ .

٣ . السابق نفسه . ص ٤٢ .

من مقطع ، ولا أثر لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام"^١) .

(٢) رأى الدكتور إبراهيم أنيس :

يقول الدكتور إبراهيم أنيس : (لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها البعض"^٢) . كما يقول أيضاً : (فليست حركات الإعراب في رأي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات ، وليس دلائل على المعاني كما يظن النحاة ، بل أن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب ، إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا ، أو رغم هذا ، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً"^٣) . ويعتمد إبراهيم أنيس لتحديد معنى الفاعلية والمفعولية في كلمات الجملة على موضع الكلمة التي تحمل المعنى المراد ، وهذا أمر يعود إلى نظام الجملة وعلى السياق الذي يحيط بإنشاء الجملة وظروف قولها .

(٣) رأى الدكتور تمام حسان :

يرفض الدكتور تمام فكرة العامل ويقول : (الحقيقة إن لا عامل ، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة . كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية الصرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية ، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة ، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً والمفعول به مرفوعاً ، لو أن المصادقة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه"^٤) .

١. إبراهيم مصطفى : إحياء النحو . ص ٥٠ .

٢. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة . ص ٢٢٥ .

٣. المرجع السابق . ص ٢٢٥ .

٤. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . ص ١٩٤ .

فإنه يرى أن في الجملة عدداً من القرائن هي التي تعمل على نقل المعنى الدلالي بين المتكلم والسامع ، وهذه القرائن تقع في ثلاثة أطر :

١- القرائن المادية . ٢- القرائن العقلية . ٣- قرائن التعليق .

وتنقسم القرائن العقلية إلى ذهنية ومنطقية ، وقرائن التعليق تقسم إلى : مقالية وحالية ، والمقالية تقسم إلى معنوية ولفظية ، وتضم المعنوية : الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة . وأما اللفظية فتضم : الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم . ولكل من هذه القرائن علاقات سياقية صغرى أو كبرى بحسب القسم الذي هي منه^١ .

ويرى الدكتور تمام أن تضافر هذه القرائن يعنى عن القول بفكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة ، والذي يرى بأنه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة وهو قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية فتأتي فكرة القرائن لتوزيع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن النحوية اللفظية والمعنوية لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس وتنفي التفسير الظني والمنطقي لظواهر السياق ، وتصرف عن الجدل في متاهات العامل وأصالته أو ضعفه أو قوته ، وتبعد عن التأويل والتعليل^٢ .

١. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . ص ١٩٤ .

٢. السابق نفسه . ص ٢٣١ .

الفصل الثالث

العلامة الإعرابية في الجملة

المبحث الأول : دلالة العلامات الإعرابية

المبحث الثاني : العلامة الإعرابية وتعدد الأوجه

المبحث الثالث : وظيفة العلامات الإعرابية

المبحث الأول

دلالة العلامات الإعرابية

- المطلب الأول : الإعراب والمعاني .
- المطلب الثاني : العلامات أعلام على معاني .
- المطلب الثالث : تخصيص بعض العلامات الإعرابية بالدلالة وإنكار بعضها

المبحث الأول دلالة العلامات الإعرابية

المطلب الأول:

الإعراب والمعاني :

إن الكلمة عندما تكون منفردة معزولة عن جملتها، لها معنى جزئي، وهو دلالتها المعجمية الخاصة أو كونها وحدة صرفية ، ومجال معالجتها والحالة هذه في علم المعجم ، أو علم الصرف ، فإذا كانت الكلمة مما يقبل الإعراب اسما كانت أو فعلاً سميت (معربة) إذ المراد بالمعرب ما كان فيه إعراب لا محالة^١.

فإذا انضمت الكلمة إلى غيرها وفقاً لشرائط التركيب في اللغة ، وحسب نظامها في بناء الجمل أصبح لها معنى إضافي نابع من وجودها في التركيب وتحقق في الكلمة المعربة حينئذ الإعراب الفعلي فالإعراب لا يقوم بنفسه (والاسم إذا كان وحده من غير ضميمة إليه لم يستحق الإعراب ، لان الإعراب إنما يوتي به للفرق بين المعاني ، فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به ، فان ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك : زيد منطلق ، وقام بكر فحينئذ يستحق الإعراب^٢) .

يقول عبد القاهر الجرجاني^٣ (وأعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك ، إن لا نظم في الكلم ولا ترتيب ، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك وهذا لا يجهله عاقل ، ولا يخفي على احد من الناس ، وإذا كان كذلك علينا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبيتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني

١. ابن يعيش : شرح المفصل ج ١ . ص ٤٩ .

٢. السابق نفسه .

٣. هو عبد القاهر بن عبد الرحمن . أبو بكر الجرجاني النحوي كان شافعي المذهب، من تصانيفه (أسرار البلاغة) . و(دلائل الإعجاز). توفي سنة ٤٧١ هـ . انظر قوات الوفيات والذيل عليها لمحمد بن شاعر . المجلد الثاني ٣٩٦ . تحقيق د. إحسان عباس . دار صادر لبنان .

صفة للأول أو تأكيداً له ، أو بدلاً منه ، أو تجئ باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً ، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك ، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجئ بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم في الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس^(١).

فإذا تحددت وظيفة الكلمة في الجملة تحدد إعرابها ، ويشرح العلامة الرضي هذا قائلاً (لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر، ففي قولك جاء غلام زيد مثلاً لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسنداً إليه ، أي كونه عمدة الكلام ، إذ هو المقتضى لرفع الأسماء وكونه مسنداً إليه مسبق بثبوته أولاً في نفسه والمسند إليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الإضافة إلى زيد ، فالإعراب مسبق بالإضافة فالأول الإضافة ، ثم كون المضاف عمدة أو فضلة ثم الإعراب^(٢))

نلاحظ من كلام الرضي أن كون الكلمة في التركيب عمدة أو فضلة هو الذي يحدد إعرابها أي الإتيان بالعلامة الإعرابية الخاصة بالعمدية أو الفضلية ، والمعاني التي تطرأ على الكلمة في التركيب وتقتضي علامات إعرابية خاصة ، ومحتاجة إلى تحديد حتى نعرف ماذا يقصد النحاة بقولهم إن الإعراب إنما يؤتي به للفرق بين المعاني. إن جمهور النحاة متفقون على إن الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم فماذا يقصدون بالإعراب في هذا المجال؟ وماذا يقصدون بالمعاني التي يكشفها الإعراب أو على الأقل ماذا يمكننا أن نفهمه من أقوالهم في هذا الصدد وهذا يقتضينا تتبع آراء النحاة في تفسير ظاهرة الإعراب ومحاولة فهم ما يعنونه من المعاني التي يبين عنها الإعراب^(٣).

١. عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز . الطبعة الثالثة ١٩٩٢م . ص ٥٥ .

٢. الرضي : شرح الكافية ج ١ . ص ٣٣ .

٣. محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ٢٠٩ .

ويقول ابن فارس (فان الإعراب هو الفارق بين المعاني. ألا ترى أن القائل إذا قال: "ما أحسن زيد" لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب"^١). وفي موضع آخر يقول (من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو اصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منوعات، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد. وقد ذكر بعض أصحابنا أن الإعراب يختص بالأخبار، وقد يكون الإعراب في غير المخبر لأننا نقول: أزيد عندك؟ فقد عمل الإعراب وليس هو من باب الخبر"^٢).

نلاحظ أن مدلول الإعراب في نص ابن فارس أوسع من دلالة العلامات الإعرابية، لأن العلامة الإعرابية وحدها لا تعين على معرفة النعت من التأكيد مثلاً. وقد أوضح ابن فارس أن مدلول الإعراب الذي يعنيه هو ما يقابل الصرف أو التصريف أي يعني به علم النحو كله بما يشتمل عليه من قواعد لتنظيم الجملة، فقال عن الإعراب (فأما الإعراب فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك إن قائلًا لو قال: "ما أحسن زيد" غير معرب لم يقف على مراده فإذا قال: "ما أحسن زيداً" أو "ما أحسنُ زيدٍ" أو "ما أحسنَ زيدٌ"، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني وتقول: "كم رجلاً رأيت؟ في الاستخبار و"كم رجلاً رأيت" في الخبر يراد به الكثير، "وهن حواجُ بيت الله" إذا كن قد حججن "وهن حواج بيت الله" إذا أردن الحج. ومن ذلك جاء الشتاء والخطب، لم يرد إن الخطب جاء، إنما أراد الحاجة إليه، فإذا أراد مجيئها قال: "والخطبُ" وهذا دليل على ما وراءه"^٣).

إذن مصطلح الإعراب يراد به أمران في نصوص تراثنا النحوي :-

أولهما: ما يرادف علم النحو، فهو إذاً أعم من العلامات الإعرابية وحدها، وهو بهذا الفهم يقال عنه انه يميز بين المعاني، مع مراعاة إن المقصود بالمعاني هنا

١. ابن فارس: الصاحبي. ص ٣١.

٢. المرجع السابق. ص ٤٢.

٣. المرجع السابق. ص ١٦١.

هي المعاني الوظيفية في الجملة من فاعلية ومفعولية وغيرهما لأن الإعراب إذاً مجموعة القرائن التي تتضافر معاً من اجل تماسك الجملة وأدائها لوظيفتها. وهذا ما عناه عبد القاهر الجرجاني حين قال : (إن علم النظم ينتقي لك من علم الإعراب خالصة ولبه"١).

ثانيهما : العلامات الإعرابية ، وهو إذا يعد قرينة واحدة من مجموعة القرائن اللفظية في الجملة ، ويتضح ذلك في كلام ابن يعيش إذ يقول : (والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم"٢) .

ويفسر ابن جني الإعراب في باب عقده لهذا الغرض سماه (باب القول على الإعراب) بقوله عنه (وهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت: "أكرم سعيد أباه" ، و"شكر سعيداً أبوه" علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لا استبهم أحدهما من صاحبه ، فقد تقول : "ضرب يحيى بشرى" ، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ففي هذه الحالة ألزم الكلام في تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب فان كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصريف فيه بالتقديم والتأخير نحو "أكل يحيى كمثري" ، لك إن تقدم وأن تأخير كيف شئت ولذلك "ضربت هذا وهذه" وكلم هذه هذا" ، وكذلك إن وضح الغرض بالثنائية أو الجمع جاز لك التصرف ، نحو قولك "أكرم يحيى اليحيى البشريين" و"ضرب البشريين اليحيون" وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت : "كلم هذا هذا فلم يجبه" لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت لان في الحال بياناً لما تعني"٣).

فقرنية الرتبة ، أو المطابقة العددية أو النوعية أو السياق ، وهو كبرى القرائن. أو الموقف اللغوي بما يشتمل عليه في الإيماء وغيره قد تقوم مقام بيان الإعراب كما وضح ذلك ابن جني في فكرته.

١. عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز . ص ٨٥ .

٢. ابن يعيش : شرح المفصل ج ١ . ص ٧٢ .

٣. ابن جني : الخصائص ج ١ . ص ٣٥ .

ومهما يكن من أمر فإن كثيراً من النحاة يفسر دور العلامة الإعرابية في الجملة بأنه الإبانة عن المعاني كما يرى الزجاجي وابن جني وابن يعيش^١. أو التمييز بين المعاني والوقوف على أغراض المتكلمين والفصل وإزالة البس والفرق بين المعاني المختلفة^٢. فإن النحاة مجمعون على أن هناك معاني والإعراب هو الذي يكشف عنها أو يميزها أو يفرق بينها أو على حد تعبير عبد القاهر الجرجاني (قد علم إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ولا ينكر ذلك لا من ينكر حسه ولا من غالط في الحقائق نفسه^٣ وقد صرح الزجاجي بأن (هذه المعاني هي كون الأسماء فاعلة أو مفعولة أو مضافة أو مضافاً إليها إلى غير ذلك ولما لم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تتبئ عن هذه المعاني^٤). وصرح الرضي بأنها (المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والإضافة^٥). وفي تمثيل معظم من تناول هذه المسألة نجد المقصود بالمعاني المفعولية والفاعلية وغيرهما .

نلاحظ الباحثة أن هذه المعاني تحتاج في الكشف عنها إلى قرائن أخرى غير الإعراب وحده . إذا فهمنا الإعراب على أنه العلامات الإعرابية وحدها .

إن مصطلح (الإعراب) في نصوص الدارسين القدماء يعني أمرين: علم النحو كله ، أو العلامة الإعرابية ، كذلك نجد المعنى عندهم يطلق على أنواع متعددة في المعنى فمره يراد به الوظائف النحوية كما تسمى الآن ومره يراد به الموقف أو المقام ، أو السياق ، وأخرى يراد به المعنى الدلالي الاجتماعي . وأن المعنى الدلالي يأتي نتيجة لعدد من المعاني المختلفة في تركيب الجملة منها المعنى الصرفي ، والمعنى

١. ابن يعيش : شرح المفصل ج١ . ص ٧٢ .

٢. ابن الأنباري : الأنصاف ج١ . ص ١٢ .

٣. عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز . ص ٧٥

٤. الزجاجي : الإيضاح . ص ٦٩ .

٥. الرضي : شرح الكافية ج١ . ص ١٧ .

النحوي، والمعنى المعجمي، ويقول الدكتور تمام حسان: (وإذا أتضح المعنى الوظيفي المذكور أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام، ذلك بأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق، والذي يؤدي إليه هذا الفهم بالضرورة هو التسليم بأننا لو أبحنا لأنفسنا أن نتساهل قليلاً في أمر التمسك بالمعنى المعجمي فكوناً نسقاً نطقياً من صور بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية لا يمكن لنا أن نعرب هذا النسق النطقي^١).

إن النحاة كثيراً ما ينصون على أن المعنى الدلالي في جانب والإعراب في جانب آخر ، لأن الإعراب يكشف عن معانٍ وظيفية لا دلالية ، وأن الإعراب يؤتي به للتفريق بين المعاني ، كانوا يقصدون بالإعراب من الجانب النظري ، ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح التعليق الذي أشار إليه عبد القاهر الجرجاني وهو جعل الكلمة فاعلاً أو مفعولاً به أو حالاً أو تمييزاً أو نعتاً أو توكيداً أو غير ذلك من الوظائف التي تشغلها الكلمة في الجملة وأما في التطبيق يقصدون بالإعراب على العلامة الإعرابية^٢ .

ولقد سبق أن اشرنا في هذا البحث^٣ إلى أن هناك حالة إعرابية وعلامة إعرابية وينبغي عدم الخلط بينهما والحالة الإعرابية لا يمكن أن تشترك مع حالة إعرابية أخرى فكل حالة متميزة من غيرها، وقد تحتل هذه الحالات الإعرابية كلمات غير معربة أساساً، وكلمات لا تظهر عليها العلامات الإعرابية مطلقاً، وكلمات لا تظهر عليها العلامات الإعرابية في بعض الحالات، وجمل تتقل إلى وظيفة المفرد ومع ذلك نعرب هذه الكلمات ونبين حالتها الإعرابية فنقول إنها فاعلة أو مفعولة أو حال أو نعت أو توكيد أو بدل... الخ ، أما العلامة الإعرابية فهي إحدى القرائن التي تساعد على تحديد الحالة الإعرابية .

المطلب الثاني:-

العلامات أعلام على معاني :

١. د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . ص ١٨٢ .

٢. عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز . ص ٥٥ .

٣. أنظر ص ٧٣ من هذا البحث .

يتضح لنا من خلال مناقشتنا في المطلب السابق أن المعاني التي يقصدها النحاة حينما يقولون إن الإعراب يكشف المعاني ويميز بينها هي المعاني الوظيفية من فاعلية ومفعولية وغيرها وقد صرح كثير منهم بذلك كما رأينا من قبل .

يقول عبد القاهر الجرجاني (أعلم أن الكلام مداره على ثلاثة معان : الفاعلية و المفعولية والإضافة ، فالرفع للفاعل ، والنصب للمفعول ، والجر للمضاف إليه ، وما خرج عن هذه الأقسام فمحمول عليها ، وليس بأصل ، فالمحمول على المفعول خبر كان و اسم إن والحال والتمييز وإعراب الفعل غير حقيقي كله إذ لا يتصور فيه فاعلية ولا مفعولية ولا إضافة^(١)) وإلى ذلك ذهب الزمخشري حيث يقول في (القول في وجوه إعراب الاسم : هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلا ، وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم كان وأخواتها واسم ما و"لا" المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى المنصوب ، والخبر في باب كان ، والاسم في باب إن ، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس ، وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول، والجر علم الإضافة ، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبليين أنصابه واحدة^(٢)). وعند حديثه عن إعراب الفعل المضارع قال (ذكر وجوه الإعراب المضارع وهي: الرفع والنصب والجزم وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم لان الفعل في الإعراب غير أصيل وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب^(٣)).

١. الجرجاني : الجمل . ص ٣٦-٣٧ .

٢. الزمخشري : المفصل . ص ١٨ .

١. الزمخشري : المفصل - ص ٢٤٤ .

نرى إن بعض النحاة أراد أن يقلل عد المعاني التي تميز بينها العلامات الإعرابية ، ولذلك جعلوا هذه المعاني أصلاً والباقيات محمولة عليها وادعى هؤلاء أن الأصل في الرفع هو الفاعل والمرفوعات الأخرى محمولة عليه.

وقد ذهب سيبويه والاختش وابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمولة عليهما ومن ذلك قول سيبويه : أعلم أن الاسم أوله الابتداء ، يريد أوله المبتدأ ، لان المبتدأ هو الاسم المرفوع ، ولابتداء هو العامل ، وذلك لان المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية ، ويعرى الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن بغيره"^١ .

أما الرضي فانه يرى أن الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العمدة ، والنصب علم الفضلة في الأصل ، ثم يدخل في العمدة تشبيهاً بالفضلات ، والجر لتمييز ما هو فضلة بواسطة حرف مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة ، فكل واحد من المرفوعات أصل ، وكل واحد من المنصوبات أصل في نفسه"^٢ .

ومن خلال هذه المناقشة نلاحظ إننا أمام ثلاثة اتجاهات : أولاً اتجاه الزمخشري ، والثاني اتجاه سيبويه والاختش وابن السراج ، والثالث اتجاه الرضي ، وكل منهم يحاول أن يحشد عدداً من الحالات في قالب واحد يضطر في سبيل ذلك إلى عقد مشابهة بين هذه الحالات ، وأن كان ذلك على التشبيه والتقريب كما يقول الزمخشري ، ولا تسلم هذه المشابهات من خلاف . ولعل السبب في هذا هو قصور عدد العلامات الإعرابية عن عدد الحالات الإعرابية ومحاولة ربط العلامة الإعرابية بالحالة وجعل العلامة وحدها مع هذه القصور في عددها دالة على الحال الإعرابية . ولقد جعلوا العلامات الإعرابية أعلاماً على معان وظيفية وهذا يؤكد أنهم كانوا يحسون أن العلامات الإعرابية قرائن لفظية تساعد على كشف المعنى الوظيفي للكلمة المعربة"^٣ .

٢ . سيبويه : الكتاب ج ١ . ص ٧ .

٣ . الرضي : شرح الكافية ج ١ . ص ٢٤ .

١ . محمد حماسة - العلامة الإعرابية في الجملة - ص ٢٣٣ .

يقول ابن يعيش (وقوله وكل واحد منها علم على معنى يريد الرفع والنصب والجر كل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة لولا إرادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة إلى كثرتها أو تعددها^(١)).

إن الرضي قد نقد جعل النحاة بعض المنصوبات أصلاً وبعضها محمولاً على الأصل فقال : (وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين : أصلاً في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولاً عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك ، والذي جعلوه غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حيز المفاعيل، فيقال للحال : هو مفعول مع قيد مضمونه ، إذ المجيء في جاءني زيد ركباً فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون ركباً ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط إخراجها ، وكأنهم اثروا التخفيف في التسمية ، والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق ، ففي جعل المفعول معه والمفعول له أصلاً في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع أنهما أيضاً مفعولان لكن مع قيد كأوليين . وأن كانت الأصالة بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له إذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل إلا هو واقع على حاله من الموقع والموقع عليه^(٢) . ويخلص من هذا النقد الرضي إلى أن (الحق أن يقال النصب علامة الفضلات في الأصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فعمد شبهت بالفضلات كاسم إن واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان وأخواتها^(٣)).

يقول ابن يعيش لو تتبعنا فائدة الإعراب من وجهة نظر النحاة لوجدناهم يقصرون دور الإعراب على إتاحة الحرية للرتبة في بعض الجمل (ألا ترى أنك لو قلت "ضرب زيد عمرو" بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق

٢. ابن يعيش : شرح المفصل ج١ . ص ٧٣ .

٣. الرضي : شرح الكافية ج١ . ص ١١٢-١١٣ .

٤. المرجع السابق . ص ١١٣ .

المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب ، ألا ترى انك تقول : "ضرب زيد عمراً" ، "وأكرم أخاك أبوك" ، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر فان قيل : فأنت تقول : "ضرب هذا هذا" ، "وأكرم عيسى موسى" وتقتصر في البيان على المرتبة قيل هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما ، ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب عيسى زيد فظهور الرفع في زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الإعراب ، وكذلك لو قيل : "أكل الكمثرى عيسى" ، جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخاطر إلى أن الكمثرى مأكول وكذلك لو تنيتهما أو نعتهما أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول "ضرب الموسيان العيسيين" ، "وضرب عيسى الكريم موسى" ، فحينئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن"^١ .

ونتيجة لربط النحاة بين العلامة الإعرابية والمعنى الوظيفي فقد نشأ اختلاف حول إعراب الفعل المضارع . هل الإعراب أصل فيه ؟ أو الفعل محمول على الاسم ؟ أو إن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال المعربة معا . فلما كان الإعراب في الاسم (إنما كان للفصل بين المعاني ، فكل واحد من أنواعه إمارة على معنى ، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة، وليس في الأفعال كذلك ، قالوا إنما يدخل الإعراب الأفعال لضرب من الاستحسان ومضارعه الاسم ، ولم يدل الرفع فيها على معنى الفاعلية ولا النصب على معنى المفعولية كما كان من الأسماء كذلك "^٢) . وعلى ذلك ذهب البصريون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة ، وذلك نحو "ما أحسن زيداً" بالنصب في التعجب وبالرفع في النفي وبالجر في الاستفهام فلولا

١. ابن يعيش : شرح المفصل ج١ . ص ٧٢ .

٢. المرجع السابق .

الإعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل فان الإلباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغة باختلاف المعاني"^١ .

ويذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع معرب لمشابهته الاسم في التخصيص بعد الشيوخ ، وقبوله لام الابتداء وجريانه على اسم الفاعل في الحركات والسكنات"^٢ .

ومن هنا نجد أن البصريين يقصرون دلالة العلامة الإعرابية على الأسماء وحدها، فلما لم يتحقق في الفعل ما دعوها لها في الأسماء قالوا إن إعراب الفعل محمول على الاسم، وكان يجب عليهم أن ينظروا في المعاني التي يفيدها إعراب الفعل ، ويجعلوه قسماً مستقلاً بنفسه ولكنهم لم يتخيلوا أن تكون للعلامات الإعرابية دلالات أخرى غير دلالة الفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولذلك جعلوا إعراب الفعل غير أصل وغير حقيقي"^٣ .

ولكن الكوفيين رأوا أن الإعراب اصل في الأسماء والأفعال معاً (لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" بالنصب نهى عن الجمع بينهما ، وبالجزم نهى عنهما مطلقاً وبالرفع نهى عن الأول وإباحة الثاني"^٤) .

وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن الأفعال كلها مبينة ، وأن العلامات في آخر الفعل المضارع المعرب ليست علامات إعرابية وإنما هي لتمييز الزمن الفعل وتخصيصه"^٥ .

ولكننا مع هذا نستطيع أن نستشف في نظرتهم الحقيقية للإعراب من خلال هذه المناقشات فبرغم ما ادعوه من إن الإعراب فارق بين المعاني ومميز لها نجد البصريين يرون إن الإعراب ليس أصلاً في الفعل المضارع ، ونجد الكوفيين يجعلون من مهمة الإعراب تمييز الأداة الداخلة على الفعل ، ونجد الفريق الثالث يقول إن

١ . السيوطي : همع الهوامع ج ١ . ص ١٥

٢ . ابن الأنباري : الإنصاف ج ٢ . ص ٥٤٩-٥٥٠ - المكتبة العصرية بيروت ١٩٩٨ م.

٣ . محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة - ص ٢٣٧ .

٤ . السيوطي : همع الهوامع ج ١ - ص ١٥ . .

٥ . مهدي المخزومي : في النحو نقد وتوجيه . ص ١٣٤ .

الإعراب اصل من الفعل لأنه وجد فيه لغير سبب ، ومعنى هذا نجد الإعراب في نظرهم له أهمية في بعض المواضع وليس له مثل هذه الأهمية في مواضع أخرى. وأيضاً إنهم يروا إن بعض الأحوال يتوقف فيها المراد على ما تحدده العلامة الإعرابية ، وبعضها الآخر لا يتوقف على الإعراب لوجود قرائن أخرى في الكلام تعمل على جلاء المراد وكشف اللبس ، ولذلك عندما تفقد العلامة الإعرابية دورها يلجأ إلى قرينة أخرى تقوم بهذا الدور في كشف المراد وجلاء المعنى".^١

المطلب الثالث:-

تخصيص بعض العلامات الإعرابية بالدلالة وإنكار بعضها:

نادى الأستاذ إبراهيم مصطفى . رحمه الله . برأي لم يسبقه إليه أحد من النحاة من قبل، معتمداً في ذلك على أصول اختارها من ملاحظته لآراء النحاة القدماء أنفسهم ، ومن ملاحظته لمسلك العربية نفسها ومن بين هذه الأصول "الدلالة بالحركة على المعاني" وهناك اصل آخر ضمه إلى الأصل السابق وهو إن العرب لم يكونوا يلتزمون هذه الحركات لان العربية لغة الإيجاز ، وان العرب كانوا يتخففون في القول ما وجدوا السبيل ، يحذفون الكلمة إذا فهمت ، والجملة إذا ظهر الدليل عليها ، والأداة إذا لم تكن ملجئة إليها كالتاء علم التأنيث يلحقونها بالوصف لتدل على تأنيث الموصوف ، مثل مؤمنة وصابرة فإذا كان الوصف خاصاً بالمؤنث تركوها استغناء عنها كما في أيم وظئر ومرضع"^٢.

وفي موضع آخر يقول : (فأما الضمة فإنها علم الإسناد ، ودليل إن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها ، وأما الكسرة فإنها علم الإضافة ، وأشار إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة ، كما في "كتاب محمد" و"كتاب لمحمد" ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما اشرنا إليه إلا أن يكون ذلك في بناء أو نوع من الإتياع ، أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عن العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة فالإعراب

١. محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة - ص ٢٣٩

٢. إبراهيم مصطفى : إحياء النحو . ص ٤٥-٤٦ .

الضمة والكسرة فقط ، وليستا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام"١) .

وقد رأى أن الإعراب بالعلامات الفرعية ليس كما رأى النحاة ، وإنما هو جار على الأصل الذي قرره فالأسماء الخمسة معربة بالضمة للدلالة على الإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة في غير هذين ، وإنما مدت كل حركة فنشأ عنها لينها وجمع المذكر السالم فان الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع ، والكسرة علم الجر والياء إشباع ، وأغفل الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة كما أغفل في جمع المؤنث السالم وفي باب ما لا ينصرف اغفلوا الإعراب الكسرة ولجأوا إلى الفتح لان هذا الاسم لما حرم التتوين أشبه في حال الكسر المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف ياءه ، كما انه قال عن المثني تقرر انه قد شذ عن أصلنا ولكن باب التثنية في العربية غريب كباب العدد ، إذ يذكر فيه المؤنث ويؤنث المذكر ، و من توسع في درس المثني ورأى وضع العرب له مرة موضع المفرد ، وأخرى موضع الجمع تجلي له حقيقة ما تقول ، فليس يقدر شذوذ المثني في أمر تقرر في سائر العربية واستقام في كل أبوابها"٢) .

وكل هذه الآراء التي قدمها الأستاذ إبراهيم مصطفى خاصة بإعراب الاسم وحده ، ولعله رأى أن قاعدته في إعراب الفعل زمنياً ولكننا لم نجد عنده بخصوص إعراب الفعل إلا إشارة إلى إن جزم الفعل مطلقاً يفيد التأكيد. إن الأستاذ إبراهيم مصطفى ارتضى من المعاني النحوية معنيين هما الإسناد والإضافة فحسب ووجه الإعراب كله لهذين المعنيين، وكأن الكلام ليس فيه إلا مسند إليه ومضاف إليه أما بقية المعاني النحوية فلا أهمية لها ولا دلالة عليها ، وما يكون مسندا إليه وليس مرفوعاً فإنه لابد إن تلوى عنقه ويخضع للأصل الذي ينبغي إن يقرر ، وهكذا فعل النحاة الذين قالوا إن الرفع علم الفاعلية، أو علم العمدية ولكنهم لم يخطئوا العرب"٣)

١. إبراهيم مصطفى : إحياء النحو . ص ٥٠ .

٢. المرجع السابق . ص ١٠٩-١٣٣ .

٣. إبراهيم مصطفى : إحياء النحو . ص ٦٥ .

ولقد رفض الأستاذ إبراهيم مصطفى العامل النحوي وتشدد في رفضه ومعنى رفض العامل رفض ما يترتب على القول به ، ثم أقام دراسته فيما بعد على أساس فرض افتراضه ، وحاول طرده بكل ما اتيح له من سبيل "١" .

وفي إطار إنكار دلالة العلامات الإعرابية ينسب بعض الدارسين إلى الخليل ابن احمد أنه أول من قال بأن العلامات الإعرابية لا دلالة لها على الإعراب "٢". معتمدين في ذلك على ما نقله عنه تلميذه سيبويه إذ يقول (وزعم الخليل إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه ، والفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو ، فكل واحدة شيء مما ذكرت لك "٣") .

فإذا كانت نسبة هذا النص صحيحة إلى سيبويه وكانت مؤدية للمعنى الذي فهمه بها بعض الباحثين فلعل لها موضعاً آخر في الكتاب غير هذا الموضع ، إلا إن كان يعني أن الضمة بما إنها من الواو ، والكسرة بما إنها من الياء ، والفتحة بما إنها من الألف ، قد تبدل كل منها من الأخرى كما تبدل ما هن شيء منها ، وهذا ما لم يوضحه سيبويه ولم يشر إليه، وعلى افتراض انه يرمي إلى ذلك ، فان هذا البديل لا يأتي خبط عشواء ، ولكنه يجيء وفقاً لنظام خاص وإذا وصلنا إلى هذا النظام الخاص فانه لابد إن يكون نظام تركيب الجملة الذي يحدد إحدى هذه العلامات للدلالة على الوظيفة النحوية أو المعنى النحوي المطلوب ، وهنا لا يكون الخليل داعياً إلى إنكار الإعراب "٤" .

وبعد هذا ننظر في النص نفسه ، لنحاول إن نفهمه ونقف على ما فيه من أفكار ، وهنا نجد إن النص يشتمل على أفكار ثلاثة هي :

- ١ . الفتحة والكسرة والضمة زوائد والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه .
- ٢ . الفتحة والكسرة والضمة يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به .

٢ . المرجع السابق . ص ٦٧ .

٣ . إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة . ص ٢٠٨ .

٤ . سيبويه : الكتاب ج ٢ . ص ٣١٥ .

٥ . إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة . ص ٢٠٨ .

٣. الفتحة من الألف والضممة من الواو والكسرة من الياء .

أما إن كل حركة من الحركات الثلاث جزء من لينها، فهذا جانب صوتي مسلم به وهو يتعلق بتحديد ماهية هذه الحركات لا دلالتها من الجملة^١ .

يرى الدكتور إبراهيم أن الذي أوقع أولئك الدارسين في الظن بان الخليل بن احمد يقول بان علامات الإعراب لا دلالة لها في الكلام غير إنها تزداد لوصل الكلمات بعضها ببعض هو العبارة القائلة وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، ولعلمهم فهموا إن الحرف يقصد به هنا الكلمة وأن البناء يقصد به ما يقابل الإعراب ، ولكن وضع النص في سياقه يكشف أن الحديث ليس عن الإعراب والبناء ، وهذا يؤكد إن المقصود بالحرف هو الحرف الهجائي في قوله فالفتحة من الألف يعني أن الفتحة تزداد على الحرف ومخرجها من مخرج الألف ، وكذلك الكسرة من مخرج الياء ، والضممة من مخرج الواو، وأما لفظ البناء فالمقصود به الحرف في حال عدم الحركة ، وبذلك لا يكون هذا النص بحال متناولاً للإعراب أو البناء ولا يظنن ظان أن لفظ التكلم هنا يقصد به الكلام الاصطلاحي بل المراد به النطق^٢ .

وسيبيويه يستخدم هذا اللفظ للدلالة على النطق يقول (هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلفت حتى تصير حرفاً فلا يستطيع إن يتكلم بها في الوقف فيعتمد بذلك اللحق في الوقف)^٣ .

وإننا نلاحظ في النصوص المنقولة عن الخليل في الكتاب ، انه كثيراً ما يربط بين الحركة الإعرابية ومعنى معين ، و من ذلك ما نقله سيبويه :

١. في باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف وذلك قولك "مررت به وحده" ، و"مررت بهم وحدهم" ، و"مررت برجل وحده" ، ومثل ذلك في لغة الحجاز: "مررت بهم ثلاثهم وأربعتهم" وكذلك إلى العشرة ، وزعم الخليل انه إذا نصب ثلاثهم فكأنه يقول مررت بهؤلاء فقط ، ولم أجاوز هؤلاء ، كما انه إذا قال وحده فإنما يريد مررت

١. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة . ص ٢٠٩ .

٢. المرجع السابق . ص ٢١١ .

٣. سيبويه : الكتاب ج ٢ . ص ٢١٧ . .

به فقط ولم أجازه ، وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول إن كان جراً فجر ، وإن كان نصباً فنصب ، وإن كان رفعاً فرفع ، وزعم الخليل إن الذين يجرون كأنهم يريدون إن يعلموا كقولك مررت بهم كلهم أي لم ادع منهم أحداً . وزعم الخليل حيث مثل نصب وحده وخمستهم انه كقولك أفردتهم إفراداً فهذا تمثيل ولكنه لم يستعمل في الكلام . فالنصب في هذه الأمثلة يجعل للكلمة وظيفة ويرتبط بهذه الوظيفة النحوية معنى تفيد في جملتها أشار إليه الخليل وربط العلامة به والدلالة عليه"^١ .

٢. رأى الخليل في العوامل هو رأي النحاة عامة يقول سيبويه (واعلم إن حتى تنصب على وجهين فأحدهما إن تجعل غاية لسيرك وذلك قولك : "سرت حتى ادخلها" كأنك قلت سرت إلى أن ادخلها ، فالنصب للفعل هنا هو الجار في الاسم إذا كان غاية فالفعل منصوب والاسم إذا كان غاية جُر وهذا قول الخليل"^٢) .

نلاحظ القول بإضمار إن بعد حتى من جانب، ودلالة النصب على الغاية في الفعل، ودلالة الجر كذلك بعد أداة معينة. وإذا ذهبنا نتبع أقوال الخليل وآراءه في ارتباط الإعراب وعلاماته بالدلالة على وظائفه التي حددها له النحاة ما وجدنا الخليل يخرج عن إجماع النحاة. وأنه يجري في نظريته للإعراب وعلاماته على رأي جمهور النحاة، ونسبة القول بإنكار الإعراب إليه تهمة ظالمة جرّها عليه تسرع بعض الباحثين في الحكم، وعدم فهم النصوص ، والنظر فيها بغير ريث وأناة"^٣ .

أما الدكتور إبراهيم أنيس فيرى انه ليس للحركة الإعرابية مدلول، إذ لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها العرب في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"^٤ .

إن المعاني التي يتحدث عنها الدكتور أنيس غير المعاني النحوية وقد رأينا إن المعاني التي يقصدها النحاة هي المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وغيرهما،

١. سيبويه : الكتاب ج١. ص ١٨٧-١٨٨ .

٢. المرجع السابق . ص ٤١٣ .

٣. محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة - ص ٢٥٩،

١. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة . ص ٢٢٥ .

وإنهم كانوا يعنون بالفاعل الفاعل الاصطلاحي لا الفاعل في المعنى ، والمقصود بالفاعل الاصطلاحي الاسم الذي يقع في تضام مخصوص وعلامة مخصوصة بعد صيغة فعلية مخصوصة ، وكذلك كل اسم يقع في وظيفة نحوية معينة . وأنه يرى إن الذي يحدد معاني الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب على حد قوله مرجعه أمران : أولهما : نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة . ثانيهما : ما يحيط بالكلام من ظروف وملايسات"^١ .

وخلاصة رأيه في تفسير الإعراب إن الحركات الإعرابية جيء بها أساساً للتخلص من التقاء الساكنين لأن الأصل في الكلمة أن تكون ساكنة الآخر ولأتحرك الأحين تدعو الحاجة إلي هذا، وهناك عاملان تدخلتا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين أولهما إثارة بعض الحروف لحركة معينة كإثارة حروف الحلق للفتحة، والعامل الثاني هو الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة"^٢ .

أما الإعراب بالحروف ، ففي رأيه (لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة ، ولا يكاد يعدو انه كان لبعض الكلمات المعنية أكثر من صورة في اللهجات السامية ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع"^٣) .

إن النحاة قد حملوا العلامة الإعرابية وحدها عبء معاني الجمل النحوية فقالوا إن الحركة تدل على الباب ثم فرعوا فقالوا إن الضمة تدل على الإسناد ، وأن الكسرة تدل على الإضافة ، وأن الفتحة تدل على الفضلة ، ولكن هذا الكلام إن فهم على علاقته كان مشتتاً على ما ينقصه ويبطل دعواه ، ذلك بان الضمة إن دلت على الإسناد فإنها علامة على عدد من الأبواب كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إن والتابع المرفوع ولكل من هذه الأبواب معنى وظيفي يختلف عن معاني الأبواب الأخرى ، ولو كانت الضمة وحيدة في الدلالة على احد

٢ . محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة - ص ٤٦٨

٣ . إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة - ص ٢٢٥ .

٤ . المرجع السابق . ص ٢٥٨ .

هذه الأبواب لما صح لها أن تدل في نفس الوقت على الأبواب الأخرى، لان العلامة الواحدة لا تدل على أكثر من معني واحد، ومثل ذلك يقال عن الفتحة، فهي تدل علي طائفة من الأبواب النحوية الخاصة منها المفعول به والمفعول لأجله والمفعول المطلق والحال والمستثني والتمييز المختص والتابع المنصوب، وهذه الأبواب كلها وظائف نحوية يختلف بعضها عن بعض، ويجب لكل وظيفة منها أن تستقل بقرائن شكلية خاصة بها تدل عليها ولو كانت الفتحة وحيدة في الدلالة على احد هذه الأبواب ما دلت على غيره لان العلامة الشكلية لا يدل بها على وظيفتين لغويتين في الوقت نفسه والكسرة تدل على الجر بالحرف وبالإضافة وبالتبعية، ولكنها لا تدل وحدها على أي واحد بمفرده من هذه الأبواب، وهنا كان لابد أن يكون للعلامة الإعرابية ضمائم أخرى تتعاون معها على تحديد معنى الباب النحوي الخاص. ومن هذه الضمائم الرتبة والأداة والبنية الصرفية وغيرها من القرائن، وان العلامة الإعرابية تكشف عن المعنى النحوي ولكن في حدود كونها قرينة واحدة تعمل مع قرائن أخرى من أجل غاية كبرى هي كشف اللبس عن المعنى " .

ونلاحظ إن العلامة الإعرابية تمثل جانبا من جوانب تحديد الوظيفة النحوية أو المعنى النحوي الذي يترتب عليه ما رأينا من تغيير في الدلالة، وإهمالها أو الدعوة إلى إلغائها يقوم على عدم إدراك هذا الدور الذي تقوم به.

المبحث الثاني

العلامة الإعرابية وتعدد الأوجه

- **المطلب الأول : أسباب تعدد الأوجه**
- **المطلب الثاني : العلامة الإعرابية قرينة لفظية**
- **المطلب الثالث : مسلك العلامة الإعرابية مع القرائن الأخرى**

١٠١. د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . ص ١٥٨ .

المبحث الثاني العلامة الإعرابية وتعدد الأوجه

المطلب الأول:-

أسباب تعدد الأوجه في العلامة الإعرابية :

إن المتكلم باللغة المعنية عندما ينطق جملة ما ينطقها على وجه واحد محدد ، ولا يكون كلامه ملبساً إلا إذا قصد إلى ذلك قصداً ، واللبس في كلامه يكون راجعاً إلى التورية البلاغية أو الغموض في المعنى المعجمي لبعض المفردات أو غير ذلك من ألوان الغموض في المعنى الدلالي . وأن الكلام الحي لا ينفصل عن الموقف الذي يكون فيه وما يلابس ذلك من حركات باليد وتعبير بالوجه ، وعلو في الصوت أو انخفاض وغيرها من ملابسات الحال بحيث لو حذف شيء من الكلام كانت هذه الملابسات مغنية عنه ومومئة إليه فقد تنبه النحاة إلى هذا الجانب ، فأجازوا الحذف بناء على فهمه من قرائن الأحوال . ولكن ابن جنى بسط القول في ملابسات الحال بما يستحق من اجله الثناء ، يقول : (وقد حذفنا الصفة ودلت الحال عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : "لأسير عليه ليل" ، وهم يريدون ليل طویل ، وكأن هذا إنما حذفنا فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : "طویل نحو ذلك" ، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملتة ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول : "كان والله رجلاً!" فتزيد في قوة اللفظة ب" الله " هذه الكلمة ، وتتمكن من تمطيط الكلام وإطالة الصوت بها ، وعليها ، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك ، وكذلك تقول : سألناه فوجدناه إنساناً ! وتتمكن الصوت بإنسان وتقمه فتستعني بذلك عن وصفه بقولك إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك ، وكذلك أن ذمته وصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنساناً ! وتذوي وجهك وتقطبه فيعني ذلك عن قولك إنساناً لئيماً أو لحزراً أو مبخلاً أو نحو ذلك " (١).

١. ابن جنى : الخصائص ج٢ . ص ٢٧٠-٢٧١ .

نلاحظ أن اللغة المكتوبة تخلو من عنصر مهم من عناصرها وهو ملابسات الحال أو الموقف الذي قيلت فيه ، أو عنصر المقام الاجتماعي. أو المسرح اللغوي ، فضلاً عن فقدانها لعنصر (النعمة) وهي قرينة لفظية من القرائن النحوية. ولقد وصلنا التراث العربي مكتوباً ، ففقد بذلك عنصر المقام الاجتماعي، ولذلك أصبح لزاماً على الكاتب قبل إيراد أي نص أدبي أن يعيد تكوين هذا المقام بوصف الأحداث"^١.

وحاول العلماء فيما بعد أن يحددوا الوجه الذي قيل به هذا الكلام فكانت توجيهات النحاة بمثابة تقديم عدة احتمالات للموقف ، بحيث يصبح اختيار وجه منها دلالة على الترخيص في العلامة الإعرابية . وإن تعدد أوجه الإعراب في بعض آيات القرآن الكريم وجهاً من وجهة إعجازه ، ودليلاً على ثراء نصه ، وتبدو الآية القرآنية كالماسة المشعة، وليس معنى هذا إن كل حالة تعددت فيها أوجه الإعراب تأتي على هذا النحو من خصوبة الدلالة وثراء العطاء إذ أن هناك حالات لم توجد إلا بسبب الترخيص في إحدى القرائن النحوية والعلامة الإعرابية. وإنما نجمل ما نراه من أسباب في تعدد الأوجه الإعرابية مع ذكر نماذج لكل سبب منها فيما يأتي:

١. تعدد بسبب الاختلاف في تقدير المحذوف :

لقد رفض النحاة ما يسمى بالحذف الواجب ، وأما ما يسمى بالحذف الجائز فهو ما توميء إليه قرائن التركيب ، وقد وجدت أمثلة لغوية كثيرة تعددت فيها الأوجه الإعرابية بسبب النوعين معاً غير أننا ننظر إلى ما قيل عنه أن به حذفاً واجباً على أنه من قبيل الترخيص في قرينة التضام ، وقد حاول النحاة أن يلتمسوا له وجهاً بدافع المحافظة على قدسية العلامة الإعرابية.

ومما تعددت فيه الأوجه الإعرابية بسبب الاختلاف في المحذوف قول الله تعالى (وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ"^٢) ترفع الإخوان على الضمير (فهم) كأنك قلت (فهم إخوانكم) ولو نصبته كان صواباً يريد : إخوانكم تخالطون فجواز الرفع والنصب آت

١. د. تمام حسان : اللغة العربية معناه ومبناها . ص ١٨٤ .

٢. سورة البقرة : الآية ٢٢٠ .

من تقدير المحذوف فان قدر اسماً فالمذكور خبر ، وإن قدر فعلاً فالضميمة المذكورة مفعول به .

وكتب إعراب القرآن مليئة بهذا النوع من تعدد الأوجه ، وبعضها لم ترد بها قراءة ، وبعضها وردت به قراءات ، ومن نماذج ما وردت به قراءة قوله تعالى (قَالُوا مَعذِرَةٌ إِيَّايَ رَبِّكُمْ^١) فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي بالرفع (معذرة) وروي حسين الجعفر عن أبي بكر وحفص عن عاصم (معذرة) نصباً وهي إحدى روايتين عن عاصم^٢ . يقول الفراء وأكثر كلام العرب أن ينصبوا المعذرة ، وقد اثر القراء رفعها، ونصبها جائز فمن رفع قال : هي معذرة ، وقد وجه ابن خالويه^٣ الرفع والنصب قائلاً^٤ : فالحجة لمن قرأه بالرفع انه أراد احد الوجهين من العربية إما أن يكون أراد(قالوا موعظتنا إياهم معذرة) فتكون خبر ابتداء محذوف أو يضم قبل ذلك ما يرفعه ، والحجة لمن نصب أن الكلام جواب ، كأنه قيل لهم : لم تعظون قوماً هذا سبيلهم ؟ قالوا: تعظهم اعتذاراً ومعذرة^٥ .

وأما الحذف الذي يقتضي تعدداً في الأوجه الإعرابية دون أن يترتب عليه معنى فانه يتمثل في باب النعت . وهو النعت المقطوع كقوله عز اسمه (بسم الله الرحمن الرحيم) فالسنة المأخوذ بها إتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه ، برفع الصفتين جميعاً عليه ، ويجوز (الرحمنُ الرحيم) برفع الأول ونصب الثاني ، كل ذلك على وجه المدح، وذلك لأن الله تعالى إذا وصف فليس الغرض من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفة لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه ، فيحتاج إلى وصفه لتخليصه لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه على الوجه ، وبقية أسمائه عز وجل كالأوصاف التابعة لهذا الاسم وإذا لم يعترض شك فيه لم يجيء صفته به^٥ .

١. سورة الأعراف : الآية ١٦٤

٢. ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع : تحقيق د. عبد العال سالم مكرم . دار الشروق . بيروت ١٩٧١ م . ص ٢٩٦

٣. ابن خالويه : هو ابو عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه النحوي ، أصله من همدان . توفى سنة ٣٧٠ هـ بجلب . انظر وفيات الاعيان لابن خلكان ج ٢ ، ص ١٧٨ . ١٧٩ . ونزهة الالباء . ص ٣١١ ،

٤. ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع : ص ١٤١ .

٥. ابن جنى : الخصائص ج ١ . ص ٣٩٨ .

ومرة أخرى نقول أن تعدد الأوجه الإعرابية في القرآن له دلالاته الخاصة من حيث انه نص مكتوب ، وكل وجه من الأوجه له معنى خاص وقد يترتب عليه حكم من الأحكام الشرعية والنحاة بصنيعهم هذا يحاولون أن يقدموا الاحتمالات الممكنة في هذا النص .

ولكن إدعاء الحذف لا يكون مستساغاً إلا إذا كانت في النص نفسه قرائن توميء إليه فيكون المحذوف مدلولاً عليه مثلاً بمضامته لضميمة خاصة لا تذكر إلا مع المحذوف ، والحذف في هذا الحال يعد ترخفاً في قرينة التضام أدى إليه وضوح المعنى و سياق الكلام وإما أن يكون ما يدعي حذفه متكلفاً بحيث لا يشير إليه شيء في النص نفسه فان هذا هو الحذف المرفوض لأنه لا يكون حذفاً لغوياً بل حذفاً صناعياً ولذلك نرى ما يسمى بالنعته المقطوع إنما هو ترخص في قرينة الإعراب.

٢. تعدد بسبب فقدان النغمة:-

النغمة في الجملة تعد قرينة من القرائن اللفظية يتوقف عليها أحيانا مدلول الكلام ، وقد تغني عن بعض الأدوات كأدوات الاستفهام مثلاً ، والكلام المكتوب مفنقد لهذه القرينة المهمة ، ولذلك يلجأ النحاة إلى بيان ما تتحملة الجملة من دلالات ، وبذلك تتعدد الأوجه الإعرابية ، ومن ذلك إعراب (والراسخون في العلم) في قوله تعالى (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ "١") فقد تكون معطوفة على لفظ الجلالة ، وقد تكون مبتدأ خبره يقولون ، والراسخون معطوف على اسم الله ، والمعنى إنهم يعلمون تأويله أيضاً،(ويقولون) في موضع نصب على الحال ، فقيل : الراسخون متبداً ويقولون الخبر، والمعنى : (إن الراسخين لا يعلمون تأويله بل يؤمنون به) فقد رجح الفراء الأعراب الثاني مستدلاً بقراءة أبي وعبد الله "٢" .

ولاشك أن فقدان النغمة هو الذي أوقع النحاة في هذا ، فقدموا ما يمكن أن تكون عليه الجملة ، ولاشك إن نغمة العطف مختلفة عن نغمة الاستئناف ، ولعل

٢. سورة آل عمران : الآية ٧ .

١. الفراء : معاني القرآن ج١ . ص١٩١ . (تحقيق احمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار)، القاهرة ١٩٥٥ م .

ص ١٩١ ،

هذا من إشعاعات النص القرآني إذ ينبني على كل وجه معنى مختلف عن المعنى المستفاد من الوجه الآخر، ويتعدد الأوجه تتعدد المعاني ، وبذلك يتيح النص فرصة الاجتهاد.

وكذلك في قوله تعالى (يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُذَّتْ إِلَيْنَا^١) قالوا إن (ما) إستفهامية ، ويجوز أن تكون نافية^٢ . ولعله من الوضوح بمكان أن نعمة الاستفهام غير نعمة النفي ، فالذي دعا إلى تعدد هذه الأوجه هو فقدان النعمة. وفي قوله تعالى (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ^٣) قرئ (شهر) بالرفع والنصب فالرفع على انه مبتدأ وخبره (الذي انزل فيه القرآن) وقيل (الذي) صفته وخبره (فمن شهد منكم فليصمه) إلا انه أقام المظهر مقام المضمرة والنصب على تقدير فعل والتقدير: صوموا شهر رمضان ونعمة الإثبات غير نعمة الأمر والإغراء ولذلك أجاز النحاة الوجهين اللذين يحتملها الكلام المكتوب^٤.

وهكذا نجد أن فقدان النعمة يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية ابتغاء تصوير الحالة التي يمكن أن تكون الجملة قد قيلت بها .

٣. تعدد بسبب فقدان العلامة الإعرابية :-

إن تحديد وظيفة الكلمة في الجملة لا يتم إلا بعد تضافر مجموعة من القرائن المختلفة من لفظية ومعنوية ، ولذلك يمكن إعراب الكلمة الخالية من العلامة الإعرابية بحيث لا تظهر فيها العلامة على الإطلاق ، وإعرابها في هذه الحال لا تقوم به العلامة ولا تدل عليه ، وإنما الذي يدل عليه فهم قرينة السياق التي تصب فيها كل القرائن الأخرى ، وهناك كلمات كثيرة لا تظهر عليها العلامة الإعرابية مطلقاً إما لأنها مبنية ومنها الضمير وهو المكني والمكني لا يعرب لأن المكني

٢. سورة يوسف : الآية ٦٥ .

٣. الفراء : معاني القرآن ج٢ . ص ٤٩ .

٤. سورة البقرة الآية ١٨٥ .

٥. ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن- الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ مطبعة دار الكتب المصرية . ص ١٠٤

يضارع المبهم^١". ومعنى كونه لا يعرب أي لا تظهر عليه علامة إعرابية وألا فإننا نعربه ، و نقول عنه انه فاعل أو مفعول به...الخ ، ومن ذلك الاسم الموصول ويسميه ابن خالويه الاسم ناقص (ولا علامة فيه لأنه اسم ناقص يحتاج إلى صلة وعائد^٢).

وهكذا كل الأسماء المبنية ، وكذلك الاسم المقصور (لا يتبين فيه الإعراب لان آخره ألف مقصورة^٣) والمضاف إلى ياء المتكلم لا علامة فيه لان الياء تذهب بالعلامة^٤، فابن خالويه يصرح بان هذه الأنواع من الأسماء خالية من العلامات الإعرابية.

ولكن النحاة قدروا أن لها علامات مقدره ، وتقدير العلامة ليس إلا مراعاة للحالة الإعرابية أو للوظيفة التي تشغلها الكلمة والربط بين هذه الوظيفة والعلامة الإعرابية . وقد قالوا في إعراب قوله تعالى (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ^٥) حيث قالوا إن (هدى) يحتمل إن تكون في موضع رفع ونصب . فالرفع من أربعة أوجه:-

الأول : أن يكون خبر مبتدأ مقدر ، وتقديره هو هدى .

والثاني : أن يكون خبر بعد خبر ، فتكون (ذلك) مبتدأ (والكتاب) عطف بيان (ولا ريب فيه) خبر أول (وهدى) خبر ثان .

والثالث: إن يكون مبتدأ و(فيه) خبره، والوقف على (لا ريب) .

الرابع: أن يكون مرفوعا بالظرف على قول الاخفش والكوفيين والنصب على الحال من (ذا) أو من (الكتاب) أو من الضمير في فيه فان جعلته حالاً من (ذا) أو من الكتاب فالعامل فيه معنى الإشارة وأن جعلته حالاً عن الضمير فالعامل فيه معنى الفعل المقدر وهو استقر.

١. المرجع السابق . ص ٤٨ .

٢. ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن - ص ٥٥ .

٣. المرجع السابق : ص ٧٩ .

٤. ابن خالويه : المرجع السابق . ص ٥٤ .

٥. سورة البقرة . الآية ٢ .

ففي الآية التالية (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ^١) قيل في إعراب (الذين) يحتمل أن يكون في موضع جر ورفع ونصب، فاجر على أنه صفة للمتقين ، أو بدل منهم والرفع على أنه مبتدأ وخبره (أولئك على هدى) أو على إنه خبر مبتدأ مقدر وتقديره (هم الذين) والنصب على تقدير (أعنى)^٢ .

نلاحظ أن كل من (هدى) و(الذين) قد خلت من العلامة الإعرابية لكون الأول اسماً مقصوراً ، ولبناء الثانية ، ولذلك حدث في إعرابهما ما ترى من تعدد في الأوجه الإعرابية .

٤ . تعدد بسبب القول بالإعراب المحلي :

يعرض للكلمة أن تبني بناءً عارضاً في بعض المواضع كاسم لا التبرئة إذا كان مفرداً والمنادى المفرد العلم والكرة المقصودة فيجعل النحاة لكل من هذين النوعين محلاً من الإعراب هو النصب، فيكون للاسم في وضعه هذا حالتان الأولى انه مبني في اللفظ المنطوق ، ويراعى في أحيان أخرى المحل المقدر . وقد أجاز النحاة في بعض توابع المنادى المبني على الضم أن يكون منصوباً مراعاة للمحل ، يقول احد النحاة المعاصرين ويجوز رفع التابع ونصبه في المفرد من نعت أو عطف بيان أو توكيد وفي النعت المضاف المقرون بال ، وفي عطف النسق المقرون بال نحو : "يا معاوية الواسعَ الحلم بلغت بالحلم المدى"، أو "الواسعُ الحلم" ، بنصب كلمة (الواسع) مراعاة لمحل المنادى وبضمها مراعاة صورية وشكلية للحركة اللفظية الظاهرة في المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى، فالمنادى (معاوية) مبني على الضم ، أما النعت فمعرف والحركة التي على آخره حركة عرضية لا تدل على إعراب أو بناء ، ولهذا يجب تنوين التابع إذا خلا مما يعارض التنوين كحال والإضافة ، ويقال في إعراب النعت : انه منصوب بفتحة مقدره منع من ظهورها الضمة التي جاءت للإتباع و المشاكلة بين حركة النعت ومتبوعة المنادى ، ويقال في هذا التابع انه مرفوع ومثل "يا احمد المتنبىء قتلك غرورك" برفع المتنبىء أو

١ . سورة البقرة : الآية ٣ .

٢ . ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة من القرآن - ص ١١٢

نصبه ، ومثل "انتم ذخيرة الوطن يا طلاب أجمعون أو أجمعين" برفع كلمة أجمعون أو نصبه"^١ .

إن مراعاة الجانب العقلي هنا دفع بالعلامة الإعرابية إلى ركن مظلم فلا هي علامة إعرابية ولا هي علامة بناء بل هي حركة عرضية ، ومعنى هذا إن هذه الحالة تترخص في العلامة الإعرابية إذ تفقد مدلولها حتى في نظر النحاة المحافظين أنفسهم . وهناك مواضع أخرى مختلفة تعددت فيها الأوجه بسبب إصرار النحاة على التفريق بين اللفظ والمحل ، ومن ذلك تابع المجرور بحرف الجر الزائد وتابع المضاف إلى المصدر والمضاف إلى الوصف . فالمجرور بحرف الجر الزائد يشغل وظيفته النحوية التي يحتلها ولا يخرجها عنها حرف الجر الزائد ، غير انه يجر بهذا الحرف ، ويجوز في تابعه أن يتبعه في اللفظ أو يتبع وظيفته ويسمي سيبويه هذا ما يجري على الوضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك ليس زيد بجان ولا بخيالاً ، وما زيد بأخيك ولا صاحبك ، وليس ينقض إجراؤه علي المعنى أن يكون آخره على أوله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قرينه منه "^٢ .

وفي القرآن قوله تعالى (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ"^٣) فطائر مخفوض ورفع جائر كما تقول "ما عندي من رجل ولا امرأة وامرأة"^٤ .

وهكذا تتعدد الأوجه الإعرابية وتفقد العلامة الإعرابية دورها ومن ذلك أيضاً ما أجازوه في تابع المضاف إلى المصدر والمضاف إلى الوصف فإذا كان المضاف إليه فاعلاً في المعنى أجازوا في تابعه الرفع حملاً على المعنى والجر مراعاة للفظ ، وإذا كان المضاف إليه مفعولاً به في المعنى أجازوا في تابعه النصب حملاً على المحل والجر مراعاة للفظ"^٥ .

٥. تعدد بسبب إشتراك أكثر من معنى نحوي في علامة واحدة:-

١. عباس حسن : النحو الوافي . ص ٣٨ .

٢. سيبويه : الكتاب ج ١ . ص ٣٣-٣٤ .

٣. سورة الأنعام : الآية ٣٨ .

٤. سيبويه : الكتاب ج ١ . ص ٣٣-٣٤ .

٥. سيبويه : الكتاب ج ١ . ص ٣٣-٣٤ .

إن العلامات الإعرابية لا تفي بالمعاني النحوية كلها ، ولذلك تشترك أكثر من وظيفة نحوية أو معنى نحوي في علامة إعرابية واحدة ، ولا يمكن القول بان العلامة الإعرابية وحدها هي التي تحدد المعنى النحوي المعين ، ولا بد إذن أن تكون هناك وسائل أخرى أو قرائن أخرى لتحديد هذا المعنى النحوي .

ونجد أن إشتراك أكثر من معني نحوي كالفاعلية والابتداء والخبرية وغيرها من علامة الرفع مثلاً كان مدعاة لتعدد الأوجه الإعرابية في الكلمة الواحدة ، والحق إن العلامة وحدها هنا لا تتحمل عبء هذا التعدد ، بل إن الجملة نفسها لا بد أن يكون بها ما يساعد على عدم تحديد المعنى النحوي المعين .

ومن ذلك أننا نجد النحاة في إعراب قوله تعالى (غَيْرِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ "١") يجيزون في (غير) الجر والنصب ، ويلفت النظر هنا إن الجر علامته واحدة في هذه الكلمة ومع ذلك تتعدد المعاني المرتبطة به يقول ابن الأنباري (فأما الجر فمن ثلاثة أوجه):-

أحدها : أن يكون مجروراً على البديل في الضمير (عليهم).

الثاني : أن يكون مجروراً على البديل من (الذين)

الثالث : أن يكون مجروراً على الوصف (للذين) لأنهم لا يقصد بهم أشخاص مخصوصة فجرى مجرى النكرة فجاز أن يقع وصفاً له وإن كانت مضافة إلى معرفة ، فعدم تحديد المبدل منه ، وعدم تحديد البدلية من النعتية أجاز هذه الأوجه المختلفة.

وأما النصب في (غير) فمن ثلاثة أوجه:.

الأول : أن يكون منصوباً على الحال من الهاء والميم في (عليهم) أو من الذين .

الثاني : أن يكون منصوباً بتقدير (أعني) .

الثالث : أن يكون منصوباً على الاستثناء المنقطع "٢" .

أن العلامة هنا واحدة ، ولم تستطع تحديد الحالية أو المفعولية أو الاستثناء وبذلك تعددت الأوجه المختلفة كما حدث في الآية (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ "١") حيث تقرأ

٢. سورة الفاتحة : الآية ٧ .

١. الفراء : معاني القرآن ج ١ . ص ٧ .

(مالك) بالنصب على أن يكون بإضمار (أعني) أو حالاً ، وأجاز قوم أن يكون نداء ، ويقراً بالرفع على إضمار هو أو يكون خبراً للرحمن الرحيم على قراءة من رفع الرحمن^٢ فان النصب وحده في مالك لم يحدد كونها حالاً أو مفعولاً به أو نداء ، وإنما يتحدد هذا بقرائن أخرى غير العلامة الإعرابية.

إن دلالة الضمة على أكثر من معنى نحوي يدفع إلى اختلاف الاعتبار عند عدم تحديد المعنى النحوي عن طريق قرائن أخرى ، ومن ذلك قالوه في إعراب قوله تعالى (إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا^٣) يقول ابن الأنباري (لا ذلول) في رفعه وجهان :

أحدهما : أن يكون مرفوعاً لأنه صفة بقرة .

والثاني : أن يكون مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره (لاهي ذلول) ، فالعلامة هنا مشتركة بين الخبر والنعت المرفوع ولم تحدد أحدهما من الآخر^٤ .

إن أسباب تعدد الأوجه الإعرابية في الجملة لا يمثل إلا ترخفاً في قرينة الإعراب وبعضها الآخر يعين على تمثيل الكلام المكتوب .

٢. سورة الفاتحة : الآية ٣ .

٣. العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض - الطبعة الثانية ١٩٦٩م القاهرة ج١-ص٦.

٣. سورة البقرة : الآية ٧١ .

٤. العكبري : المرجع السابق . ص٤٢ .

المطلب الثاني:-

العلامة الإعرابية قرينة لفظية :

قد اعتمد النحاة على القرائن اللفظية والحالية في كثير من الأحكام مثل قول ابن يعيش : (أعلم إن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة فلا بدء منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأخذهما فيحذف لدلالاتها عليه لأن ، الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى دون اللفظ جاز ألا تأتي به ويكون مراداً حكماً أو تقديراً^١) .

وقد أشار الرضي صراحة إلى أن الإعراب قرينة لفظية حيث يقول (إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع إختفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل ، لأنه إذا انتقت العلامة الموضوعية للتمييز بينهما إي الإعراب، لمانع ، و القرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر كما يجيء فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي ، والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما نحو "ضرب موسى عيسى الظريف" أو اتصال علامة الفاعل بالفعل نحو "ضربت موسى حبلي" ، أو اتصال ضمير الثاني بالأول نحو "ضرب فتاه موسى" ونحوه والمعنوية نحو "أكل الكمثرى موسى" و"استحلف المرتضى المصطفى" ونحو ذلك^٢). وفي نص آخر له يقرر فيه إن العلامة قرينة تطراً على الكلمة لتدل على معنى العمدية والفصلية والإضافة^٣ .

وقد تنبه ابن خلدون^٤ لفكرة القرائن في الكلام ، ولكنه إستخدمها ليبين السبب في ضياع الإعراب من الكلام على عهده ، فإن الإعراب الدال على الإسناد

١. ابن يعيش : شرح المفصل ج١ . ص ٩٤ .

٢. الرضي : شرح الكافية ج١ . ص ٧٢-٧٣ .

٣. المرجع السابق . ص ٢ .

٤. ابن خلدون: هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون أبو زيد الاشبيلي الفيلسوف . اشتهر بكتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر) في مجلدات . أولها المقدمة . ولد سنة ٧٣٢هـ . توفي سنة ١٤٦٠م . انظر الأعلام للزركلي ج ٣ . ص ٣٣٠ .

والمسند إليه (قد تغير بالجملة ولم يبق له أثر^١) وبملاحظته التغير في اللغة على عهده رأى انه لم يفقد من أحوال اللسان المدون إلا حركات الإعراب في أواخر الكلم فقط الذي لزم في لسان مضر طريقه واحدة ومهيأ معروفاً وهو الإعراب وهو بعض من أحكام اللسان^٢.

كما أنه يرى أن فقدان الإعراب ليس بضائر لهم لأن البلاغة لعهدده لم تذهب بذهاب الإعراب كما يزعم النحاة يقول (ولا تلفتن في ذلك إلى خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق حيث يزعمون إن البلاغة لهذا العهد ذهبت ، وإن اللسان العربي فسد إعتباراً بما وقع في أواخر الكلم من فساد الإعراب الذي يتدارسون قوانينه، وهي مقالة دسها التشيع في طباعهم ، وألقاها القصور في أفئدتهم وألا فنحن نجد اليوم الكثير من ألفاظ العرب لم تنزل في موضوعاتها الأولى ، والتعبير عن المقاصد والتفاوت فيه تفاوت الإبانة موجود في كلامهم لهذا العهد ، وأساليب اللسان وفنونه من النظم والنثر موجودة في مخاطباتهم وفهم الخطيب المصقع في محافلهم ومجامعهم ، والشاعر المفلق على أساليب لغتهم^٣).

نلاحظ أن ابن خلدون بقوله هذا يثبت إن تخلف الإعراب لم يتبعه تغير في اللغة ولا في فهمها ، لأن الإعراب بعض من أحكام اللسان وليس هو كل شيء ، وكأنه بذلك يحاول أن يرد على خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب الذين يقولون إن الإعراب أي بمعنى العلامات الإعرابية هي كل شيء في أحكام اللسان.

إن ابن خلدون يدعو إلى استقراء أحكام اللغة على عهده ويقول لعنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربي بهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالتها بأمر أخرى موجودة فيه فتكون لها قوانين تخصها ولعلها تكون في أواخره على غير المنهاج الأول في لغة مضر. ويستدل على ذلك بأن اللسان المضري كان مع اللسان الحميري بهذه المثابة وتغيرت عند مضر كثير من

١. ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون - تحقيق وافي ط ٢ ج ٤ . ص ١٣٧٤

٢. المرجع السابق . ص ٢٠

٣. المرجع السابق . ص ١٣٩١ .

موضوعات اللسان الحميرى وتصاريف كلماته حتى صارت كل منهما لغة مستقلة"^١

وإنه قد إستعان بفكرة القرائن في إثبات إن لغة عصره مع خلوها من الإعراب عربية مستقيمة صحيحة فيقول (وكل معنى لابد أن تكتنفه أحوال تخصه، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنها صفاته ، وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدل عليها بألفاظ تخصها بالوضع، وأما اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير أو حذف أو حركة إعراب ، وقد يدل عليها بالحروف غير المستقلة ، فإن الأحوال والكيفيات في تراكيب الألفاظ هي القرائن التي ذكر منها التقديم والتأخير (الرتبة) والحذف (التضام) وحركة الإعراب والأداة "^٢) .

إن حركة الإعراب عند ابن خلدون لا تعدو أن تكون إحدى القرائن الكثيرة التي تدل على المعنى النحوي وإذا فقدت اللغة إحدى هذه القرائن كما فقدت اللغة على عهد الإعراب استعاضت بالقرائن التي تعين على تحديد المعاني النحوية .

إن الإمام عبد القاهر الجرجاني قد تناول في نظرية النظم تعاون القرائن النحوية في تحديد المعنى النحوي المعين الذي يقصد به الدلالة على أمر ما ، ولكننا لاحظنا انه لا يريد بذلك أن يعيد تصنيف النحو العربي ، بل انه يريد أن يلفت النظر إلى كل استعمال من الاستعمالات في التراكيب المختلفة يقصد به الدلالة على شيء لا يؤديه تركيب آخر ، وكل اختلاف في التركيب يتبعه اختلاف في الدلالة ، ولا يتفق عنده تركيبان في الدلالة على شيء واحد بعينه دون زيادة أو نقصان ، فغاياته إذن إظهار قيمة النحو وأثرها الجمالي وليس دراسة النحو أو إعادة وضعه الجديد في إطار نظرية متكاملة "^٣ .

حاول الدكتور تمام حسان إن يضع العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح من إطار نظرية (القرائن النحوية) فلم يدع لها ما ادعاه النحاة القدماء ولم يخص

١. ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون ج٤- ص ١٣٩٠ .

٢. المرجع السابق . ص ١٣٩٠ .

٣. عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز . ص ٩٨ لتحقيق خفاجي . مكتبة القاهرة ١٩٩٦ م .

بعضها بالدلالة كما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى ، ولم يجردها من دلالتها اللغوية تماماً ، بل فصل القول في العلاقات المتشابهة في الجملة ودلائل هذه العلاقات أو القرائن النحوية التي تكشف عن هذه العلاقات وأعطى كلاً منها ما يستحق عن طريق الوصف الموضوعي من خلال النظرة العلمية . إذاً فالعلامة الإعرابية لديه فتبنى من مجموعة (مبان) هي الصورة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والجدول، والإلصاق ، والتضام الإملائي ، مع مجموعة (معان) هي التسمية والحدث والزمن والتعليق والمعنى الجملي ويتم على أساسها جميعاً التفريق بين أقسام الكلم في العربية ، وتقسيم الكلم على أساس جديد جزء من النظام النحوي لأن ، ما يقدمه علماء الصوتيات والصرف أساس من أسس النظام النحوي "١".

وإن الأسس التي يبني عليها النظام النحوي للغة العربية كما عرضها الدكتور

تمام تتلخص في الآتي :-

- ١ . طائفة من المعاني النحوية العامة تسمى معان الجمل أو الأساليب .
- ٢ . مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة ... الخ.
- ٣ . مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها ، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.
- ٤ . ما يقدمه علماء الصوتيات والصرف لعلم النحو من القرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف ومباني القرائن اللفظية .
- ٥ . القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفرادها.

هذه هي الأسس التي استخلصها الأستاذ الدكتور تمام لبناء النظام النحوي مع مراعاة إن المعاني النحوية وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسياق وأن المباني المتعددة في السياق مفاهيم صرفية لا نحوية وأن العلاقة المنطوقة أو المكتوبة ليست جزءاً من نظام الصرف أو نظام النحو ولكنها جزء من

١ . الدكتور تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . ص ٨٧-٨٨ .

الكلام"^١. وإن الكشف عن العلاقات السياقية هو الغاية من الإعراب بمعنى التعليق والإحساس بصعوبة الإعراب أحيانا يعني إن من الصعب الكشف عن قرينة التعليق (وهي أم القرائن النحوية جميعاً) والمعنى الدلالي للجملة يتكون من وظيفة المبني التحليلي ومعنى الكلمة المفردة وهو المعنى المعجمي مع المقام ، وإذا أتضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة دون الحاجة إلى المعجم أو المقام، ولذلك يمكن إعراب الجمل الهراثية ، فالمعنى الوظيفي يحدد الفهم صوتياً من حيث أن الحرف مقابل استبدالي ، وصرفياً من حيث إن المبني إطار شكلي يتحقق بالعلامة ، ونحوياً من حيث أن العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النص ، أما ما فوق ذلك من معنى الكلمة المفردة أو معنى المقام أي المعنى الدلالي الكامل فذلك ما لا يوصل إليه بواسطة المبني فقط ، ومعنى هذا إن الأعراب ليس فرع المعنى الدلالي بل هو فرع المعنى الوظيفي"^٢ .

وقد فصل الدكتور تمام القرائن وشرحها شرحاً صافياً ويقول إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم تظافر القرائن وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أن كانت معنوية أم لفظية، وبهذا يتضح أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاقتها"^٣ .

إن بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس لأن اللغة العربية وكل لغة أخرى في الوجود تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها ، فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توافر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فإن العرب كانت تترخص أحياناً في هذه القرينة اللفظية الإضافية لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدهم"^٤ .

١ . الدكتور تمام حسان:المرجع السابق . ص ١٨٤ .

٢ . المرجع السابق نفسه .

٣ . المرجع السابق .

١ . الدكتور تمام حسان:اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٢٣ .

إن العلامة الإعرابية ليست دالة وحدها على المعاني وفي الوقت نفسه ليست زيادة لوصل الكلام دون دلالة نحوية وهي إحدى القرائن التي تتظافر من أجل جلاء اللبس عن الجملة ، وعلى ذلك لا حاجة إلى تقدير العلامة الإعرابية في الأسماء المقصورة والمضافة إلى ياء المتكلم ، وكذلك الإعراب المحلي في المبنيات والجملة التي تنقل للقيام بوظيفة اسم مفرد ، لأن المعنى النحوي قد حدد بواسطة القرائن الأخرى .

المطلب الثالث:-

مسلك العلامة الإعرابية مع القرائن الأخرى :

تحكم الجملة العربية مجموعة من العلاقات المتشابكة في نسيج متلاحم ، والقرائن النحوية هي التي تكشف عن هذه العلاقات ، وهذه القرائن تتعاون وتتضافر بحيث تساعد كل منها الأخرى في أدائها للغاية التي تراد لها . وهناك علاقات سياق مفهومة تربط بين أجزاء الجملة وتؤلف بين عناصرها بحيث لا يمكن فصل أحدهما عن الأخرى ، وهذه هي القرائن المعنوية وثمة عناصر منطوقة تؤدي دوراً خطيراً في تماسك بناء الجملة وهي (القرائن اللفظية) ، فالصيغة الصرفية للكلمة ومضامة الكلمة وأخرى وأدوات الربط والمطابقة التي تلحق بها ، والعلامة الإعرابية ، والمكان الذي توضع الكلمة فيه والنغمة التي تؤدي بها كل هذه دلائل وقرائن تعين على فهم تحليل الجملة وكيفية أدائها للغرض الذي منح الإنسان من أجله نعمة الكلام " .

وكلا النوعين من القرائن اللفظية والمعنوية يتعانقان بحيث يتوقف فهم أحدهما على فهم الأخرى فقرينة التعديّة مثلاً هي: قرينة معنوية تتطلب صيغة معينة في الفعل ، وهي صيغة المبني للفاعل والصيغة قرينة لفظية ، وقرينة الملابس وهي قرينة معنوية تدل على معنى الحال ، وتتطلب صيغة من صيغ المشتقات في الاسم الذي يعرب حالاً. وكل هذه القرائن تتطلب علامة إعرابية خاصة في الاسم الذي يؤدي معنى ما تدل عليه ، ورتبة خاصة لا يتعدها إلا إن وجد ما يدل على ذلك ،

وأحياناً يقتضي بعض الضمائم الخاصة كإقتصاء (المعية) على الواو قبل الاسم الذي يؤدي هذا المعنى ، مع العلامة الإعرابية الخاصة به والرتبة المعنية له "١" .
نرى تعريف ابن مالك للحال مثلاً:-

الحال وصف فضله منتصب مفهم في حال كفراداً أذهب"٢

يتضمن عدداً من القرائن الخاصة لهذه الوظيفة النحوية فكون الحال (وصفاً) تحديد للصيغة ، وهي قرينة لفظية ، وكونه (فضلة) رتبة ، لأن الفضلة رتبته التأخير ، وهذه قرينة لفظية ، وكونه (منتصباً) علامة إعرابية ، وهي قرينة لفظية، وكونه (مفهماً في حال) ملابسة ، وهي قرينة معنوية ، وهكذا لو تتبعنا بقية الأبواب النحوية "٣" .

ولعل أول من حاول الاهتمام بقرائن الجملة مجتمعة هو الإمام عبد القاهر الجرجاني فيما سماه بالنظم ، تناول عدداً من القرائن كالصيغة والأداة والتضام والرتبة والمطابقة والنغمة وهذه كلها أنواع من قرائن التعليق يقول (وأعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها ، وذلك إنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقة ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك "زيد منطلق" ، و"زيد ينطلق" ، و"ينطلق زيد" ، و"منطلق زيد" ، و"زيد المنطلق" ، "المنطلق زيد" ، و"زيد هو المنطلق" ، و"زيد هو منطلق" ، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : "إن تخرج أخرج" ، و"أن خرجت خرجت" ، و"أن تخرج فأنا خارج" ، و"أنا خارج أن خرجت" ، و"أنا إن خرجت خارج" ، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : "جاءني زيد مسرعاً" ، و"جاءني يسرع" ، و"جاءني وهو مسرع" ، و"جاءني قد أسرع" ، و"جاءني وقد أسرع" ، فيعرف لكل من ذلك موضعه ، ويجيء به حيث

١. الدكتور تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١٩٤.

٢. ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ - ص ٤٨١

٣. ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- الطبعة الأزهرية بمصر- الطبعة السابعة ١٩٢٩م ج ١-

ينبغي له ، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاص معناه ، نحو أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال وبـ(لا) إذا أراد نفي الاستقبال ، وبـ(أن) فيما يترجح بين أن يكون ، وألا يكون ، وبإذا فيما علم انه كائن ، وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء ، وموضع الفاء من موضع ثم ، وموضع أو من موضع أم ، وموضع لكن من موضع بل. ويتصرف في التعريف والتكثير والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار ، فيضع كلا من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له"^١.

إن غرض عبد القاهر بنظمه لم يكن دراسة النحو بل كان يتوخى الفائدة التي تترتب على الاستعمال الصحيح لوجوه كل باب نحوي وفروقه وان ينطلق من مستوى الصحة النحوية إلى مستوى الجمال في العبارة بناء على أن الصواب النحوي شرط أساسي لتحقيق الجمال في الأسلوب .

أما من حاول أن يسلك النحو العربي في إطار القرائن النحوية بحيث يمثل نظرية متكاملة فهو الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) . وقد قسم القرائن إلى نوعين : قرائن معنوية وهي العلاقات السياقية ، وهي خمسة: قرينة الإسناد وتشتمل على المسند إليه والمسند ، وقرينة التخصيص منها المعية الظرفية والتوكيد وغيرها ، ولكل منها معنى تدل عليه ، وقرينة النسبة تنفرع إلى معاني الحروف والإضافة والإبدال ، وأخيراً القرائن اللفظية منها قرينة العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداء والتنغيم"^٢.

نلاحظ أن فهم الجملة متوقف على فهم القرائن ودورها في إحكام نسيج الجملة وأن دراسة النحو في إطار القرائن النحوية يغني عن القول بالعوامل وما سنتبعه من تكلف في التقدير وتعسف في التأويل.

١ . عبد القاهر الجرجاني:دلائل الإعجاز: تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي- ص١١٧-١١٨.

٢ . الدكتور تمام حسان:اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩١.

وسوف نتناول مسلك العلامة الإعرابية بوصفها قرينة لفظية مع أهم القرائن النحوية التي يظهر تعاونها معها ، وأولاً نبدأ ببعض القرائن المعنوية .

أولاً: القرائن المعنوية :-

١/ مسلك قرينة العلامة الإعرابية مع قرينة الإسناد :-

قرينة الإسناد من القرائن المعنوية التي يصعب أحياناً فهمها ، فهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، أو نائب الفاعل ، وقرينة الإسناد محتاجة غالباً إلى عدد آخر من القرائن اللفظية حتى تتضح ، ومن بين هذه القرائن العلامة الإعرابية فرفع الاسم الذي تتوافر فيه قرائن أخرى دالة على أنه مبتدأ ، ورفع الوصف به يدل على انه هو الخبر ، ويظهر ذلك عندما يكون في الجملة مجموعة صفات أخرى تصلح للخبرية مثل: "محمدٌ واقفاً اخطبُ منه قاعداً" هنا نجد أن علامة الرفع متعاونة مع قرائن أخرى تحدد أن الخبر هو (اخطبُ) وهنا نجد أننا لو نطقنا الكلمات في الجملة كلها مرفوعة لصارت جملتين "محمدٌ واقفٌ، اخطبُ منه قاعدٌ"^١

كذلك نستطيع عن طريق العلامة الإعرابية تحديد الفاعل حتى لو تأخر في الجملة مثل قوله تعالى (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ"^٢) وقوله تعالى (وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ"^٣)

وهكذا نجد أن العلامة الإعرابية تعين على تحديد المسند إليه في الجملة بحيث إذا فقدت العلامة التزم الكلام ضرباً واحداً لا يجوز فيه تقديم ولا تأخير .

٢/ مسلك قرينة العلامة الإعرابية مع قرينة التخصيص :-

قرينة التخصيص قرينة معنوية تتفرع عنها قرائن معنوية اخص منها والقرائن التي تتفرع عنها هي : التعدية (وتدل على المفعول) والغائية (وتشمل المفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكى والفاء ولن وإذن) والمعية(المفعول معه والمضارع بعد الواو) والظرفية (المفعول فيه) والتحديد والتوكيد (المفعول المطلق) والملابسة (الحال)

١ . تمام حسان:اللغة العربية ص١٩٢ .

٢ . سورة فاطر :الآية(٢٨) .

٣ . سورة البقرة:الآية(١٢٤) .

والتفسير (التمييز) والإخراج (الاستثناء) والخالفة (الاختصاص) وبعض المعاني الأخرى"^١.

والعلامة الإعرابية التي تدل على هذه القرينة الكبرى بفروعها هي النصب ولذلك لا تدل على التخصيص وحدها بل لابد من قرينة أخرى تتعاون معها في سبيل هذه الغاية فمع المفعول به لابد من التعدية ومع الغائية لابد من الصيغة في المفعول لأجله حيث يشترط أن يكون مصدراً قلبياً ولابد من الأداة مع المضارع المنصوب ، ولابد من الواو في المعية وهكذا ، أي أن ما يشترطه النحاة لكل باب من هذه الأبواب هو تحديد للقرائن التي تتعاون مع قرينة العلامة الإعرابية . ومع أن العلامة الإعرابية وحدها لا تستطيع أن تنهض بالدلالة على قرينة التخصيص بفرعها المتعددة إلا إنها ضرورية ، لأنها لو تخلفت مثلاً في هذا المثال "جاء البرد والطياصة" بحيث نطقت الطياصة مرفوعة لم تعد الكلمة مفعولاً معه ، وإنما تتحول إلى وظيفة أخرى هي التبعية بالعطف . وإن لابد من العلامة الإعرابية مع قرينة أخرى لتحديد قرينة التخصيص "^٢.

٣/ مسلك قرينة العلامة الإعرابية مع قرينة التبعية وقرينة النسبة :-

قرينة التبعية قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن فرعية هي (النعته والعطف والتوكيد والإبدال) وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ، وأشهر ما تكون المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية"^٣.

أما قرينة النسبة وهي قرينة كبرى كالتخصيص وتدخل تحتها قرائن معنوية فرعية هي معاني حروف الجر ، فان العلامة الإعرابية فيها لا تبرح الاسم المجرور بحرف الجر ، وهذا من ثم يحقق انضمام حرف الجر إليه وتحقيق المعنى النسبي الذي يؤديه . وإذا كان الاسم المجرور مما يقبل العلامات الإعرابية فانه لابد أن تكون فيه علامات الجر ، بحيث نستطيع أن نعرف الاسم المجرور إذا فصل بينه وبين

١ . تمام حسان: اللغة العربية ص ١٩٤ .

٢ . الدكتور تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٥ .

٣ . المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

حرف الجر فاصل نحو قولهم "اشتريته بوالله درهم" ^١ . ومن الواضح أن قرينة التضام تتعاون مع العلامة الإعرابية ، وكذلك قرينة الرتبة والمطابقة والربط ^٢ .

ثانياً: القرائن اللفظية:-

١/ مسلك قرينة العلامة الإعرابية مع قرينة الرتبة:-

من أبرز القرائن اللفظية التي تتعاون معها العلامة الإعرابية هي قرينة الرتبة ، وتزداد أهمية الرتبة في اللغات الخالية من الإعراب ، إذ تستعوض هذه اللغات في تأدية العلاقات التي كان يعبر عنها بالإعراب إما بكلمات مساعدة وإما بوضع كل كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى ^٣ .

وتظهر أهمية الرتبة بوضوح في الهدف الذي علل النحاة به دخول الإعراب الكلام إذ جعلوا الحركات دلائل على المعاني ، فان العلامة الإعرابية هي التي تتيح الحرية للرتبة فينتدم ما حقه التأخير ، ويتأخر ما حقه التقديم ، مع المحافظة على وظيفة كل منهما ^٤ .

ويقول ابن جني قي دور الرتبة (ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ، ولا الصفة على الموصوف ، ولا البدل على المبدل منه ، ولا عطف البيان على المعطوف عليه ، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه ، ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، ولا شيء مما اتصل به ^٥) . وعلى هذا يظهر دور الرتبة بمعنى انه إذا تقدم شيء من هذا فلن يبقى على وظيفته التي كان عليها.

وهناك نوعان من حرية الرتبة ، أولهما يتقدم فيه المتأخر مع المحافظة على وظيفته ، كما لو تقدم الخبر على المبتدأ والمفعول به على الفاعل أو على الفعل نفسه ، والذي يحرس الوظيفة هنا هو العلامة الإعرابية ، وكذلك إذا توسط خبر كان

١ . السيوطي:همع الهوامع، ج ٢ ،ص٣٧.

٢ . تمام حسان:اللغة العربية ص٣٠٤.

٣ . فتدريس:اللغة العربية ص١١١.

٤ . الزجاجي:الإيضاح-ص٧٠.

٥ . ابن جني:الخصائص:ج٢ ص٣٨٥.

وأخواتها أو تقدم عليها ، وكذلك اسم إن إذا تأخر وتوسط الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور وهكذا .

وثانيهما ما يتقدم فيه المتأخر ولكنه لا يبقى على وظيفته التي كان عليها، بل ينتقل إلى وظيفة أخرى ومن ذلك مثل : "قام محمد" إذا تقدم (محمد) لم يعد فاعل ولكنه يصبح مبتدأ^١ . ومن ذلك أن الصفة لا تتقدم على الموصوف معرفة كانت أو نكرة ، فإذا كان المنعوت نكرة وتقدم نعته فانه يعرب حالاً وذلك لان الحال مفعول ، والمفعول يجوز أن يتقدم وأن يتأخر^٢ . ويقول سيبويه مثل "لعزة موحشاً طلل" فكلمة موحشاً تعرب حالاً . لو أخرت لأعربت نعتاً^٣ . وإذا كان النعت والمنعوت معرفة مثل : جاء زيدٌ الكريم فإنه لو تأخر المنعوت وهو زيد وقدم النعت وهو الكريم بحيث تصير الجملة "جاء الكريمُ زيد" فان زيداً لا يكون فاعلاً ولا يكون الكريم نعتاً ، بل يصبح الكريم فاعلاً ويصبح زيد بدلاً أو عطف بيان^٤ .

وقد توجب الرتبة إعراباً خاصاً بالمستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه فانه يجب نصبه إذا كان الكلام موجبا نحو "قام إلا زيداً القوم" وأن كان غير موجب فالمختار نصبه^٥

٢/ مسلك قرينة العلامة الإعرابية مع قرينتي التضام والأداة :-

تقوم العلامة الإعرابية بدور كبير في تحديد معاني الأدوات التي يتحد مبنائها وتتعدد وظائفها ، وهذه الأدوات تضام أشياء أخرى ، ونماذج ذلك كثيرة نذكر بعضها:-

١ . (كم) وقد عقد لها سيبويه باباً مستقلاً قال في أوله (أعلم أن لكم موضعين فأحدهما الاستفهام وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كيف وأين، والموضع الآخر الخبر

١ . الدكتور تمام حسان:اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٠٥ .

٢ . المبرد:المقتضب ج ٤ ص ١٩ .

٣ . سيبويه: الكتاب ج ١ ص ٢٧٦ .

٤ . المرجع السابق .

٥ . ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ - ص ٢٩١ .

ومعناها رب) فإذا نصب الاسم بعدها فهي للاستفهام ، وإذا جر أو رفع كانت خبرية"١" .

٢. (لا) إذا جزم المضارع بعدها فهي ناهية ، وإذا لم يجزم فهي نافية أو زائدة .
٣. (الواو والفاء) إذا نصب المضارع بعدهما فالواو للمعية والفاء للسببية ، وإذا لم يكن منصوباً فالواو عاطفة أو استئنافية والفاء كذلك .
٤. (اللام) إذا جزم المضارع بعدها فهي لام الأمر أو الطلب فإذا نصب فهي للتعليل .

٥. (واو المعية) إذا نصب الاسم بعدها فهي للمعية، وإذا عطف على ما قبلها فهي عاطفة.

٦. (حتى) إذا نصب الفعل المضارع بعدها فهي حرف جر ، وإذا رفع فهي ابتدائية.
٧. (إن) المخففة من الثقيلة إذا نصب الاسم بعدها ورفع الخبر كان ذلك كافياً في تحديدها ، وألا فلا بد من اللام في خبرها عند عدم القرينة حتى لا تلتبس بالنافية.
٨. (أن) المخففة إذا نصب المضارع بعدها فهي المصدرية ، وإذا رفع فهي المخففة على الثقيلة.

٩. "ما أحسن زيداً" إذا نصبت كلمة زيد فما تعجبية ، وإذا رفعت فهي نافية وإذا رفعت (أحسن) وجرت زيد فهي استفهامية .

١٠. عندما تضام (كان) أو إحدى أخواتها الجملة الأسمية يرفع الاسم وينصب الخبر فيعرف بذلك المسند إليه من المسند، ويعرف بذلك إن (كان) غير زائدة.

١١. عندما تضام (إن) أو إحدى أخواتها الجملة الأسمية ينصب الاسم ويرفع الخبر فيعرف بذلك المسند إليه من المسند حتى لو تأخر المسند إليه إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً "٢".

على هذا النحو تتعاون العلامة الإعرابية مع القرائن الأخرى في الجملة فتعمل جميعاً على تماسك الجملة وإحكام بنائها اللغوي ، وقد يتضح المعنى ويؤمن اللبس فيترخص في إحدى القرائن ، والعلامة الإعرابية واحدة منها .

١. سيويوه: الكتاب ج١ ص٢٩١

١. تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٣٣.

المبحث الثالث

وظيفة العلامات الإعرابية

- المطلب الأول : وظيفة علامة الضمة وآراء العلماء فيها
- المطلب الثاني : وظيفة علامة الفتحة وآراء العلماء فيها
- المطلب الثالث : وظيفة علامة الكسرة وآراء العلماء فيها
- المطلب الرابع : وظيفة علامة السكون وآراء العلماء فيه

المبحث الثالث وظيفة العلامات الإعرابية

المطلب الأول :-

وظيفة علامة الضمة وآراء العلماء فيها :

موقف النحاة من وظيفة الضمة :

إن تناول النحاة القدماء لوظيفة الضمة كان تناولاً مختلفاً . فقد تناولوها من حيث القوة والضعف ، ومن حيث الثقل والخفة ، ولكن الجانب العظيم فيها كان من حيث أنها ترفع العمد وتحتل المضارع إذا تجرد من ناصب وجازم مع ربطها بالعامل .

ويقول ابن الأنباري في الضمة : (الأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل دائماً وجرى على الفيء الذي لم يسم فاعله بالصلة الجامعة التي هي الإسناد . وسئل عن هذه الصلة فقال: فلم كان إسناد الفعل إلى الفاعل الذي هو الأصل موجباً للرفع دون النصب ؟ وهلا كان الأمر بالعكس ، قيل : لأنه لما وجب الفرق بين الفاعل والمفعول لإزالة اللبس ، وجدنا إسناد الفعل لا يكون إلا لفاعل واحد ، ووقوعه يكون على مفعولات كثيرة ، فمنه ما يقع على مفعولين ومنه على ثلاثة.. ولا سند في ذلك كله إلا إلى فاعل واحد ، فلما كان إسناد الفعل إلى الفاعل (أقل) ووقوعه على المفعول (أكثر) وللرفع (أثقل) والنصب (أخف) أعطى الأقل الأثقل والأكثر الأخف معادلة بينهما ولو عكس ذلك فكان عدولاً عن المعادلة ، وما استكثر لما يستقل في كلامهم . وتركا للمناسبة وخروجاً عن قانون الحكمة)"^١ .

كما ذكر أيضاً أن الضمة أقوى الحركات ، كما ذهب إلى أوليتها قال :
الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب ، لأن الرفع صفة الفاعل ، والنصب صفة المفعول . وكما أن الفاعل قبل المفعول ، فكذلك الرفع قبل النصب ، وكذلك تدل الأصول على أن الرفع مثل الجزم ، لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء والجزم من صفات الأفعال . وكما أن رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال ، فكذلك الرفع

١. ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو (مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ت ١٩٥٧م): ص ٩٣-٩٤.

قبل الجزم . فإن قيل : أن الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال . فلم قلت أن الرفع في الأفعال قبل الجزم ؟ قلنا لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء . وإذا تبين ذلك في الفرع لأن الفرع تبع للأصل^١ .

أما رأى السيوطي فإنه قال : (أنواع الإعراب أربعة الرفع وهو إعراب العمدة ، والنصب وهو إعراب الفضلات . قيل ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به العمدة ، لأنها أقل إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبتدأ والخبر . والفضلات كثيرة إذ هي المفاعيل الخمسة والمستثنى والحال والتمييز وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين وثلاثة وكذلك المثني والحال إلى ما لا نهاية وما أكثر تداوله فالأخف أولى به . . . والأصل أن يكون الرفع بالضمة^٢).

وقال ابن عقيل^٣ (أنواع الإعراب أربعة الرفع والنصب والجزم والجر ، والرفع يكون بالضمة ما عدا ذلك يكون نائباً عنه كما تتوب الواو عن الضمة في أخو)^٤ .

ونلاحظ في هذه الآراء أن وظيفة الضمة شملت القوة، والضعف، والكثرة، والقلّة. ودور وظيفة الضمة في إعراب الأسماء والأفعال على وجه الاستبدال مع بقية أخواتها .

وظيفة الضمة في المبتدأ والخبر :

قال سيبويه : (المبتدأ كل اسم ابتدئي به ليبنى عليه كلام ، والمبتدأ والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه)^٥ . كما أنه أشار إلى موقع الخبر بقوله : (وأعلم أن المبتدأ لابد من أن يكون المبنى عليه هو هو)^٦ . ويشير إلى أن الرفع

١. ابن الأنباري : لمع الأدلة في أصول النحو (مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ت ١٩٥٧م) : ص ٩٤ .

٢. السيوطي : همع الهوامع : ج ١ : ص ٢١ .

٣. ابن عقيل: هو بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ولد سنة ٦٩٤هـ صنف في النحو (شرح ألفية ابن مالك، والمساعد في شرح التسهيل) انظر المعجم المفصل في اللغويين العرب د. أميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، ج ١، ص ٣٤٦ .

٤. ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ج ١ - ص ٣٩ .

٥. سيبويه: الكتاب ج ٢ : ص ١٢٦ .

٦. سيبويه: الكتاب ج ٢ : ص ١٢٧ .

الموجود في كليهما فيقول : "عبد اللهُ منطلقٌ" ، "ارتفع عبد الله" لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق ، وأرتفع المنطلق لأنه المبنى على المبتدأ بمنزلته"^١).

ولقد عرف الاشموني المبتدأ بقوله (المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً لمستغنى به"^٢).

إن المسند إليه والمسند هما شيئان في بوتقة واحدة أو الجسم والظل . وهما لا ينفكان أبداً ولا غنى لأحدهما عن الآخر ولا يجد الذي يصوغ هذا المفرد بدأ من اللجوء إلي المسند أن انعدم المسند إليه أو العكس وبدونهما لا تتم الفائدة المرجوة . أن دور الضمة في المبتدأ هو عين دورها في باب الفاعل فكلاهما : مسند إليه ، وإن حاول بعض النحاة إيجاد بعض الفروق الشكلية بينهما .

فأول ذلك أنهم يقولون أن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل لا يتقدمه بحال . أما المبتدأ فإن أصله التقديم وربما جاء متأخراً فلمبتدأ من الحرية في الجملة ما ليس للفاعل .

والفرق الثاني : أن المبتدأ قد يحذف ولا يجوز حذف الفاعل وأظن أن هذا الحق قد أعطته (الضمة) للمبتدأ لأن الموجود جزء من الآخر أو هو هو .

والفرق الثالث : أن الفعل يوحد والفاعل جمع أو مثني فلا مطابقة في العدد بين الفعل والفاعل ، تقول فاز الشهيد ، وفاز الشهداء ، أما المبتدأ فالمطابقة بينه وبين الخبر واجبة ، تقول : الشهيد فائز ، والشهداء فائزون .

أما الفرق الرابع : هو المطابقة في النوع . أي التذكير والتأنيث ، والمطابقة بين المسند والمسند إليه في النوع هي الأصل إلا أن المسند إليه إذا تقدم كانت المطابقة أدق وألزم . وإذا تأخر كانت أقل التزاماً "^٣ .

قال تعالى : (اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"^٤). إن هذه الآية وردت فيها إحدى القراءات برفع الأرحام وهي قراءة غير مشهورة . ونشير إلى إعراب الجر

٢ . سيبويه : الكتاب : ج٢ : ص ١٢٦ .

٣ . الاشموني : ج١ : ص ٨٨

٤ . إبراهيم مصطفى : إحياء النحو . ص ٥٤-٥٨ .

١ . سورة النساء : الآية (١) .

والنصب الذي ورد في الأرحام . وهو إعراب يجعل الأرحام عطف على الضمير في به ، وفي قراءة النصب : اتقوا الأرحام . أما قراءة الرفع فقد كان ابن جنى يراها قوية وأدلى في إيضاح المعنى برغم عدم شهرتها يقول : ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف . أي الأرحام مما يجب أن تتقوه . وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه . وحسن رفعه لأنه مؤكد في معناه ولما كانت الأرحام فيها يعنى به ، ويقوى الأمر في مراعاته جاء بلفظ المبتدأ الذي هو أقوى من المفعول وإذا نصبت الأرحام أو جُرت فهي فضلة ، والفضلة متعرضة للحذف والبدلة "١"

وظيفة الضمة في الفاعل ومكانه من المفعول به :

عرف ابن الأنباري الفاعل بقوله : أن قال قائل ما الفاعل ؟ قيل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه نحو : "قام زيدٌ" و"ذهب عمرو" فإن قيل لما كان ذلك إعرابه الرفع ؟ قيل فرقاً بينه وبين المفعول به "٢". وأنه أيضا يربطه بالمبتدأ وأنه يشبهه . ولما كان المبتدأ مرفوعاً فكذلك الفاعل . يقول (أن الفاعل يشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوع فكذلك ما أشبهه . ووجه الشبه بينهما أن الفاعل يكون هو والفعل جملة ، كما يكون المبتدأ مع خبره جملة ، فلما ثبت لمبتدأ الرفع حمل الفاعل عليه). ويقول في الآخر : (أن الفاعل أقوى من المفعول فأعطى الفاعل الأقوى وهو الرفع والمفعول الأضعف وهو النصب . ومنها أن الفاعل أول والرفع أول "٣").

ولقد عرف ابن جنى الفاعل بأنه : (هو كل اسم ذكرته بعد الفعل ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء "٤"). وعرفه السيوطي بأنه : (هو ما أسند إليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به "٥"). وعرفه أيضا الاشموني بأنه (هو في عرف النحاة هو الاسم الذي أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤول به ، والذي أسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح . مثل "أتى زيد" . والمؤول نحو أو لم يفهم إنا أنزلنا) والتقدير بالفعل يخرج

٢. العكبري : املأ ما من به الرحمن . ج١ . ص ٩٦ .

٣. ابن الأنباري : من أسرار العربية . ص ٧٧ .

٤. المرجع السابق نفسه .

٥. ابن جنى : الخصائص . ج١ . ص ١٨٥ .

١. السيوطي : همع الهوامع . ص ١٥٩ .

المبتدأ . وبالتام نحو اسم كان ، وأصلى الصيغة النائب عن الفاعل وذكر مؤول به لإدخال الفاعل المسند إليه^(١) .

وفي هذا المسند إليه يتبين لنا أن الضمة تدور حينما دار أحدهما مع الفعل اللازم أو المتعدى . مع اسم المفعول أو المصدر أو الظرف المتخصص المنصرف ، وهذا يدل على وظيفة هامة تقوم بها الضمة في دورها ، كما أنها تعطى هذا المسند إليه الحرية الكافية في أن تحل في أي مكان شاء دون قيد ، إلا قيد الوظيفة التي جئ به من أجلها .

ولقد يتقدم المفعول على الفاعل حين يكون هناك ضمير في المفعول يرجع إلى الفاعل ، قال ابن مالك :

وشاع نحو خاف ربه عمر وشذ نحو زان نوره للشجر

قال الاشموني :

شاع في لسان العرب تقديم المفعول التلبس بضمير الفاعل نحو "خاف ربه عمر" . أما عود الضمير المتلبس بضمير المفعول نحو "زان نوره الشجر" فقد رآه شاذاً إذا كانت الحركة الإعرابية غير موجودة أما حين تكون ظاهرة تنبئ عن العمدة والفضلة^(٢) .

وظيفة الضمة في إعراب الفعل المضارع :

تساءل النحاة عن الصفة التي خصت الفعل المضارع دون سواه بالإعراب هل هي حرف أصيل ؟ أم مكتسب ؟ وقد حاول ابن الأنباري الإجابة بقوله : (فأن قيل هل الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم هو أصل ؟ قيل لا بل هو محمول على الاسم في الإعراب وليس بأصل فيه لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف . وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة . . . فلو لم تعرب لا لتبس التعجب بالنفي ، والنفي بالإستفهام ، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب . أما

٢. الاشموني : شرح الاشموني على ألفية ابن مالك . ج٢ . ص ١٣٧ .

٣. المرجع السابق . ص ١٨٦-١٨٧ .

الأفعال والحروف فإنها تدل على ما وقعت له بصيغها . فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث لبساً فيها"^١ .

ولقد أدخل النحاة استثناء على إعراب الفعل المضارع فقالوا لا يتم هذا الإعراب إلا إذا لم تتصل به نون النسوة ، أو تباشره نون التوكيد ، فإن لم تباشره أعرب وهذا مذهب الجمهور ، وذهب الأخفش إلى أنه مبنى مع نون التوكيد سواء اتصلت به أو لم تتصل ونقل على بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد"^٢ .

وتحدث النحاة عن دخول الضمة على الفعل المضارع وتواكبت كل آرائهم على أنه يرفع إذا لم يتصل به أحد النواصب أو الجوازم . ومعنى هذا أن ليس للضمة أثر ، ولا تحمل دلالة خاصة في اتجاه الفعل ، ومعناه أنها تأتي بصورة سلبية بحته حين ينعدم الناصب أو الجازم .

ونلاحظ وظيفة الضمة في قوله تعالى : (سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّهُ يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ"^٣) . فهذه الضمة في الفعل (يكون) ليست جواباً للأمر وإنما للمشيئة الإلهية التي ستكون كما تشاء"^٤ .

المطلب الثاني:-

وظيفة الفتحة وآراء العلماء فيها

قامت الفتحة بوظيفتها في إعراب الأسماء والأفعال ، غير أنها انتشرت في الأسماء بصورة واسعة مما جعلها أكثر الحركات شيوعاً .
ولقد إختصت في إعراب الأسماء بما يسمى الفضلات مثل المفعول به ، والحال ، والتمييز ، والتحذير ، والإغراء ، والاختصاص ، والمنادى في بعض صوره الندبة ، والاستغاثة ، والترخيم ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه وهو المسمى ظرفاً .

١. ابن الأنباري : من أسرار العربية . ص ٢٢ .

٢. ابن عقيل : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ج ١ - ص ٣٢ .

٣. سورة مريم : الآية ٣٥ .

٤. العكبري : أملا ما من به الرحمن . ج ١ . ص ١١٣ .

ووظيفة الفتحة في إعراب الأسماء على وجه الخصوص في رأس الفضلات المفعول به . وقال سيبويه : قولك : "ضرب عبد الله زيدا" . انتصب زيد لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل ، وأعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى الاسم الحدث الذي أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث الأتري أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب ، وإذا قلت "ضرب عبد الله" لم يستبين أن المفعول زيد أو عمر ولا يدل على صنف كما أن ذهب قد دل على صنف وهو الذهاب" (١) . حينما يأتي المفعول به في مثل هذا التركيب تكون الفتحة مقترنة به فكأنها جاءت لتقوم بمهمة الشرح والبيان .

يقول الدكتور كمال بشر: (الفتحة من وجهة النظر الوظيفية وحدة صوتية تكون جزءاً من نظام الحركات في اللغة العربية" (٢)).

إن الفتحة ذات وظيفة لا تقل عن أخواتها وهي وظيفة يمكن أن تقارن بوظائف الكسرة والضمة ولكن على وجه يراعي فيه ما تشغله الفتحة عن مساحة واسعة في اللغة في الجمل وأشباه الجمل . فنحن نراها في المفعول به ، والحال ، والتمييز ، والظرف ، والاستثناء ، والإغراء ، والتحذير ، والاختصاص وبعض أساليب التعجب ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والنداء ، وهذا قد يجعل وظائفها تصاب ببعض الغموض غير أنه لا يمكن أن يسلبها ما يتاح لها من وظائف .

وظيفة الفتحة في إعراب المفعول به :

قال سيبويه (فإن قدمت المفعول به وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وإن كان تقديم الفاعل وبيانه أهم "٣) .

وقال ابن جنى عن المفعول به : أنه إنما ينصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضله "٤" . وقال الزمخشري : المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل "٥" . وفي ألفية ابن مالك شرح الاشموني جاء المفعول به مقروناً بتعدي الفعل وسموا

١ . سيبويه : الكتاب : ج١ . ص ٣٤ .

٢ . د . كمال بشر : دراسات في علم اللغة العربية القسم الأول : ص ١٢١ .

٣ . سيبويه : الكتب ج١ . ص ٣٤ .

٤ . ابن جنى : الخصائص . ج١ . ص ١٨٥ .

٥ . الزمخشري : المفصل . ص ٣٤ . طبعة بيروت دار الجيل .

ذلك الفعل الذي تظهر آثار الفتحة بعده بالفعل المتعدي ، لوقوعه على المفعول له ومجاوزاً لمجاورته الفاعل إلى المفعول به "١" .

ونرى وظيفة الفتحة في قوله تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ"٢) حيث يقرأ برفع (العلماء) وقد ذكر العكبري"٣" قراءة أخرى برفع اسم (الله) ونصب (العلماء) على معنى إنما يعظم الله من عباده العلماء : فالفتحة في المفعول به (العلماء) دلت على تغاير في المعنى بسبب وظيفتها فحين يأتي اسم الله تعالى منصوباً يكون له من الوضع غير ما هو مرفوع"٤" .

وقوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ"٥) بنصب الزانية والزاني في إحدى القراءتين ، والأخرى بالرفع وفيها يعرب الاسم مبتدأ ، أما قراءة النصب فقد قال فيها ابن جنى : منصوب بفعل مضمر أي أجلدوا الزانية والزاني فلما أضمر الفعل الناصب فسره"٦" بقوله (فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ).

نلاحظ من هذه الآراء أن وظيفة الفتحة في الأبواب المختلفة فهي أما ترشد إلى مكان تأثير معين فتحدد وظائف الكلمات أو ترفع الإبهام أو تشرح لنا عبارة معجزة أو تهدينا إلى مشاركة أو مغايرة في الحكم .

٣. الاشموني : شرح الاشموني . ج٢ . ص ٢٥٩ .

٤. سورة فاطر : الآية ٢٨ .

٥. العكبري : هو محي الدين عبد الله بن الحسين العكبري الأصل ، كان نحويًا وفتيًا ولد سنة ٥٣٨ هـ وتوفي

سنة ٦١٦ هـ . أنظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي - ج ٥ - ص ٦٧، ٦٩ .

٦. العكبري : إملاء ما من به الرحمن . ص ١٥ .

٧. سورة النور . الآية ٢ .

٨. ابن جنى : المحتسب ج٢ . ص ٣٢ .

وظيفة الفتحة في إعراب الفعل المضارع :

لقد بدا أن العرب حين تنصب الفعل إنما تنصبه لأنه يخالف دلالاته في حالة الرفع أو الجزم ولا يستوي الرفع والنصب. وأن الفعل المضارع حين يرفع يدل معان معينة والفتحة التي تلحقه إنها فتحة تخلص هذا الفعل للمستقبل.

قال تعالى : (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ"^١) ننظر في الفعل (نرد) قرئ تارة مرفوعاً وتارة منصوباً . قال سيبويه في الرفع : أن الرفع على وجهين أحدهما أن يشرك الآخر الأول ، والآخر على حد قولك دعني ولا أعود فإنني ممن لا يعود فإنما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا يعود إليه البتة ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لا يعود"^٢).

أما النصب فقال ابن جنى : الذي قبله مما هو متعلق به قوله : فهل لنا من شفعا فيشفعوا لنا . ثم قال (أو نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل) فعطف نرد على ليشفعوا وهو منصوب لأنه جواب لاستفهام وفيه معنى التمني . وذلك أنهم قد علموا أنه لا شفيع لهم وإنما يتمنون أن يكون لهم هناك شفعا ، فيردوا بشفاعتهم فيعملوا ما كانوا يعملون من الطاعة فيصير به المعنى إلى أنه كأنهم قالوا : أن نرزق شفعا يشفعوا لنا أو نرد"^٣).

وبعد هذه الآراء نلاحظ أن وظيفة الفتحة في الفعل المضارع أن تجعله للاستقبال، كما أنها أعطتنا أن الجملة التي تحتوى على الفعل المضارع المنصوب تتحدد علاقتها مع سابقتها على وجه معين وهو وجه يشبه العبارة الصرفية.

المطلب الثالث:-

وظيفة الكسرة وآراء العلماء فيها

يسمى النحاة العمل الذي ينتج من الكسرة (الجر) وسبب هذه التسمية ناتج من معناه إذ المقصود به الإضافة وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك مررت بزید ، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد ومثله المال لعبد

١. سورة الأعراف : الآية ٥٣ .

٢. سيبويه : الكتاب ج١ . ص٤٢٦ .

٣. بن جنى : المحتسب ج١ . ص٢٥١-٢٥٢ .

الله وهذا غلام زيد ، وبهذا قال البصريون ، وذهب جماعة منهم ومن الكوفيين إلى تسميته خفضاً وفسروه كتفسير الرفع والنصب فقالوا لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين^١ .

والكسرة تختص بالأسماء دون سواها من الكلم واختلف النحاة في طريقها اللغوي : هل هي طريق ضيقة أم أنها وأسعة الانتشار : فذهب جماعة إلى أن طريقها واسعة ، وذهب آخرون إلى أن الكسرة في اللغة ضيقة جداً وذلك حين تقارن بحركتي الرفع أو النصب . وذلك لأنها تختص بالأسماء فقط ، ولذلك ضاقت حلقتها ولم تتسع . ولقد اقتصت بباب الإضافة فقط لا تتجاوزه لسواه . وقد قال في ذلك سيبويه (هذا باب الجر ، والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، وأعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفاً ، وباسم لا يكون ظرفاً ، أما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : "مررت بعبد الله" و"هذا البعد لله" ، و"أما أنت كزيد" ، "ويا ل بكر" ، "وتا الله لأفعل ذاك" ، ومن ، وفي ، وقد ، وعن ، ورب ، وما أشبه ذلك ، وكذلك ، أخذته عن زيد وإلى زيد . وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو خلف ، وأمام ، وقدام ، ووراء ، وفوق ، وتحت ، وعند ، وقبل ، وعلى لأنك تقول من عليك كما تقول من فوقك ، وذهبت من معه ، وعن أيضاً ظرف بمنزلة ذات اليمين ، والناحية ألا ترى أنك تقول من عن يمينك كما تقول من ناحية كذا وكذا^٢) .

وللأستاذ إبراهيم مصطفى رأى في الكسرة ضمنه كتابه إحياء النحو وسمائها علم الإضافة وأن موضعها هو المضاف إليه مهما اختلفت وسيلة الإضافة وإنما علم على معنى في الكلام^٣ .

وظيفة الكسرة الناشئة من دخول حرف الإضافة :

المقصود بحروف الإضافة حروف الجر ، والكسرة الناشئة عن هذه الحروف هي كسرة ظاهرة يستخدمها الناطق بصورة شائعة ولا يغفلها حتى في غياب حروف

١ . الزجاج : الإيضاح . ص ٩٣ .

٢ . سيبويه : الكتاب ج ١ . ص ٢٠٩ .

٣ . إبراهيم مصطفى : إحياء النحو . ص ٧٥ .

الجر لأي سبب من الأسباب. ويقول ابن جنى أن هذا الحرف قد قيمه بعض النحاة وذلك لشدة اتصال الجار بالمجرور^١.

قال تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (٤))^٢ في هذه الآيات توجد الكسرة في الكلمات (الله) ، (رب) ، (الرحمن) ، (الرحيم) ، (مالك) . ولكن اللام لم تدخل إلا على الاسم الأول . ولكن دخول الكسرة على الأخريات يشير إلى أن هناك رابطاً قوياً يجمع بينها بفضل هذه الكسرة ، فاللام قد أثبتت الحمد لله وأوجبته له . ولما جر هذا الاسم الكريم تبعته صفات تلزم أن تجر هي الأخرى بالكسرة ليتهاجبت ثبوت الربوبية ، والرحمة ، والملك له تعالى دون سواه أو وجوب الإقرار بذلك من المرء . ويقول ابن خالويه: إن جر الله في كسرة الهاء فإن قدمت أو أخرت والمعنى سواء لله الحمد أو الحمد لله ، كما قال تعالى (الأمر يومئذ لله) وفي موضع آخر (لله الأمر من قبل ومن بعد) (رب) جر لأنه نعت لله أو بدل منه ، (الرحمن) جر لأنه صفة لله ، (الرحيم) جر لأنه صفة لله ، (مالك) جر لأنه نعت لله ، وعلامة جره كسرة في آخره . وقرأ أبو هريرة (مالك يوم الدين) علي النداء المضاف أي مالك يوم الدين^٣ . وقال العكبري (الرحمن الرحيم) بالجر والنصب ، والرفع وبكل قرئ^٤).

من الحروف التي تتسبب عنها الكسرة أيضاً في الأسماء الحرف (من) ولقد جاء في قوله تعالى: (حم (١) تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ (٢) غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطُّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهٌ الْمَصِيرُ (٣))^٥ .

حين ننظر في هذه الصفات التي بعدت مراكزها عن المجرور الأول وهو الاسم الكريم ، وتتابع في الكسرة لا يخامرنا شك في أن هذه الكسرة أدت وظيفتها التي جعلت هذه الكلمات تتعاقب مع بعض في ربط وثيق ، ولقد اتخذت هذه الكسرة عن ترداد الحرف الجار وهو (من) . ومحافظة العربية على الكسرة بهذه الصورة لا

١. ابن جنى : سر صناعة الإعراب . ج١ . ص ١٤٩ .

٢. سورة الفاتحة : الآيات (٢-٤) .

٣. ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة . ص ٢١-٢٤ .

٤. العكبري : املاً ما من به الرحمن . ج١ . ص ٢ .

٥. سورة غافر : الآيات (١-٣) .

يمكن أن يأتي عفواً وإنما هو نظام ارتضته ليؤدى دوره في طرائقها إذ أغنتنا الكسرة عن القول . إن هذا التنزيل آت من الله ، ومن العزيز ، ومن العليم ومن غافر الذنب ، ومن قابل التوب ، ومن شديد العقاب ومن ذي الطول ، فأستغني بهذه الكسرة عن مثل هذا التكرار الذي لم يرد في نص من الفصحى^١ .

ومن خلال هذه المناقشة والأمثلة تلاحظ الباحثة الدور العظيم الذي تقوم به الكسرة وما تقدمه لنا في فهم اللغة وتحديد مقاصد الألفاظ العربية التي أنشأت هذه الحركة واختصت بها وجعلتها من مميزات قولها في حال الحروف الجارة ولإضافة فأعرابها مما يؤكد لنا أن هذه الكسرة الإعرابية قد نشأت لعلة معنوية هو الربط بين أجزاء الكلمات ويقوم بدور العلة بينها وبين ما ترمى إليه .

المطلب الرابع :-

وظيفة السكون وآراء النحاة فيها

السكون في الغالب هو علامة الجزم ، والجزم هو القطع والفصل . ولقد وجد السكون من النحاة اهتمام عظيم كسائر الحركات الأخرى ولكنهم لم ينظروا إليه من حيث وجوده ، وعدمه ، وإنما نظروا إليه كمعيار للصحة والخطأ ، كما أنهم كانوا يتناولون في نظرة شاملة تارة من حيث النحو وأخرى من حيث الصرف .

يقول سيبويه : (وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون "٢") ويقول أيضاً : (وأعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنتين والجمع وذلك قولك لم يرد ولم يغير ولم يخش وهو في الرفع ساكن الآخر "٣").

وقال الزجاجي : (الجزم أصله القطع يقال جزمت الشيء وجذذته وبترته وجزمته وفصلته بمعنى واحد . فكان معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة ، فمعنى جزم الفعل المستقبل قطع الإعراب عنه . فكان المازني يقول بهذا . فإذا قلت زيد لم

١ . العكبري: إملاً ما من به الرحمن ج ١ - ص ١١٢ .

٢ . سيبويه : الكتاب : ج ١ . ص ٢٠ .

٣ . المرجع السابق : ج ١ . ص ٢٣ .

يتم فقد وقع الفعل موقعاً لا يقع فيه الاسم فرجع إلى أصله وهو البناء "١". ومن أقوال الكوفيين للبصريين : (اتفقنا جميعاً على أن الإعراب قد يكون سلب الحركة في الجزم في قولنا (لم يذهب ، ولم يركب فجعلنا لفظ ضد الإعراب إعراباً "٢") . وقال الزجاجي أيضاً (يكون الإعراب سكوناً وحذفاً ، وكذلك الجزم في الأفعال المضارعة . وأين يكون الإعراب سكوناً ؟ قيل يكون الإعراب سكوناً في الأفعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب . وحذفاً في هذه الأفعال إذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقض ، ولم يغز ، ولم يخش "٣" .

وقال ابن جنى : (معنى جزم أي قطع منه . . . ومنه جزم الإعراب لأنه اقتطاع الحرف عن الحركة ومد الصوت بها للإعراب"٤) .

ومن قال صراحة أن السكون من جملة الإعراب ابن يعيش ، قال : (ولما احتيج إلى الإعراب لم يخل من أن يكون أولاً ، أو وسطاً أو آخراً فلم يجز أن يكون أولاً لأن الحرف الأول لا يكون إلا متحركاً . فلو جعل الإعراب أولاً لم يعلم إعراب هو أم بناء ؟ ومع ذلك فإن من جملة الإعراب الجزم الذي هو (السكون) في آخر الأفعال فلو كان الإعراب أولها منع عنها الجزم إذ الأول لا يمكن أن يكون ساكناً"٥)

ومن العلماء المتأخرين الذين أشاروا إلى وظيفة السكون الشيخ الخضري قال : (أنه ينوب عن أربع حركات عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو والألف والنون وعن الفتحة الألف والكسرة والياء وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن السكون الحذف"٦).

١. الزجاجي : الإيضاح . ص ٩٣-٩٤ .

٢. المرجع السابق . ص ١٣٢ .

٣. المرجع السابق - ص ١٣٢ .

٤. ابن جنى : سر صناعة الإعراب . ص ٤٥ .

٥. ابن يعيش : شرح المفصل . ج ١ . ص ٥٠ .

٦. الشيخ محمد الخضري : حاشية الخضري على ابن عقيل ، المطبعة الأزهرية بمصر ، الطبعة السابعة ، سنة

١٣٤٧ هـ . ١٩٢٩ م . ج ١ ، ص ٣٤

وفي رأى سيبويه والخضري أن السكون وجود لعلامة وليس عدماً. وأنه علامة إعرابية يقوم بدوره ووظيفته في إعراب الكلم، وأن الحذف في الأفعال المعتلة وفي الأفعال الخمسة فله أثر مادي على الأفعال، ويستطيع أن يقطع منها الصوت ولا يقطع منها بعض أجزائها.

ومن المحدثين الذين تحدثوا عن السكون الأستاذ إبراهيم مصطفى يقول :
(وإذا نحن عدنا إلى طبيعة السكون وفحصناه حين النطق بالساكن رأينا أن السكون يستلزم أن نضغط النفس عند مخرج الحرف معتمداً على الحرف محتقظاً به وفي هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل أب ، أت ، آث ، وقسته إلى نطق با ، تا ، ثا^١) .
أما الأستاذ إبراهيم أنيس فقد أنكر مسألة الجزم ولم ينظر إلى السكون على أساس أن له دوراً وظيفياً في إعراب الفعل وإنما نظام المقاطع وعدم ضرورة التحريك هو الذي اقتضى ذلك^٢. لكننا بالطبع قد أدركنا أن دور هذا السكون هو الذي يأتي بدل الضمة أو الفتحة دور مغاير لهما إذ الأمر لا يحتمل المستقبل على الإطلاق ولا يقبل الإنصراف عنه وإنما هو الجر والجزم وأن واقع الحال هو الذي يشغل لا واقع الاستقبال .

أما رأى الدكتور كمال بشر في السكون فإنه يسمه الحركة الصفر ومشروطة بشرطين يطلق عليه في حالة جانبية الوظيفي المادي أو هو يعتمد عليه ولكن بالمعنى السلبي. والثاني يتعلق بالنطق وهو سلبية السكون في النطق وإيجابية الحركات ومن ثم فهو يقترح تسميته بالحركة الصفر هذا هو السكون باعتباره حركة صفر أو عدمها^٣ .

ولقد وردت وظيفة الجزم للأفعال التي تدل على عدم التحام في اللغة العربية بصورة وافرة وهو ما يمكن أن نطلق عليه المضارع المجزوم بالسكون في صورة ذات دلالة واضحة كما في قوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ (٢)

٢. إبراهيم مصطفى : إحياء النحو . ص ٨٢ .

٣. إبراهيم أنيس : من أسرار العربية . ص ٢٤٨ .

٤. كمال بشر : دراسات في علم اللغة العربية . القسم الأول . ص ٢١٧ .

لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ (٤)"^١) نجد السكون قد قام بوظيفة إعرابية في الأفعال (يلد) و(يولد) و(يكن) حين قطع الحركة عنها. ودلنا على أن الفعل المضارع يدل في حالة الضمة على الأخبار، وفي حال الفتحة على الإنشاء. أما السكون هنا فقد دل على دمج الوظيفتين فهو في صورة قطع الإعراب فالله تعالى خبرنا أنه لم يلد ولن يلد على صورة أبوية أو غيرها كما أخبرنا أنه لم يكافئه أحد ولن يكافئه فالمقابل الاستبدالي للحركتين معاً أعطانا حقيقة السكون الذي قام بوظيفة الأخبار والإنشاء على سبيل الدوام والاستمرار. فإن وظيفة السكون من مثل هذه الأمثلة لأن تمام الشيء بعد (لم) واكتماله. قال تعالى : (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ^٢) وقال أيضاً: (وَالَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ^٣) .

هذه نماذج للفعل المضارع الذي يجزم بمعان تمتد أثارها إلى فعلين وذلك لارتباط الفعلين مع بعضهما بسبب هذا السكون وتعلقهما بالمعنى الذي لا يمكن أن يتم إلاّ بهما.

وتم بحمد الله رب العالمين

١. سورة الإخلاص : الآيات (١-٤) .

٢. سورة الأنفال : الآية (٣٨) .

٣. سورة هود : الآية (٤٧) .

الخاتمة

حاول هذا البحث تأصيل ظاهرة الإعراب ، وقد اتفقت آراء كثير من الباحثين على أن الإعراب ظاهرة سامية . ورأى البحث أنه إذا كانت الأخوات الساميات قد فقدت هذه الظاهرة ولم يبق منها في بعضها إلا آثار ضئيلة مثل النقوش تدل على بدائيتها فليس ذلك دليل على أن العربية فقدت هذه الظاهرة أو ينبغي أن تفقدها إذ إن لكل لغة ظروفها الخاصة التي تحكم بقاء ظاهرة ما أو فناءها .

كما حاول هذا البحث على امتداده أن يضع العلامة الإعرابية موضعها الصحيح في إطار النظام النحوي . وقد سلك لهذه الغاية سبلاً متعددة تمثلت في روافد مختلفة تصب في نتيجة واحدة كبرى هي الوصف الموضوعي والتفسير العلمي لظاهرة الإعراب في الجملة العربية .

فقد ناقش البحث أولاً مفهوم النحاة القدماء للجملة ، إيماناً بأن كل دراسة نحوية ينبغي أن تبدأ من الجملة بوصفها أصغر وحدة من وحدات الكلام ، ولأن الجملة هي المجال الذي يبين فيه دور العلامة الإعرابية .

ثم حاول البحث جمع شتات ما تفرق من آراء قديمة وحديثة ، ونظر فيها بعين منصفة ثم استصفي منها أسساً لتقسيم جديد للجملة العربية هو بها أشبه ولتحقيق الغاية أدنى . ثم تعرض لمحاولات بعض الدارسين في هذا الصدد ، ودرسها وأرتضى منها ما يتفق روح اللغة العربية .

وبعد ذلك قسم البحث الجملة إلى ثلاث مجموعات ، هي الجمل التامة الإسنادية ، وتحتها فروع (الجملة الأسمية ، والجملة الفعلية ، والجملة الوصفية) والمجموعة الثانية الجمل الموجزة ، وتحتها فروع (الجملة الأسمية الموجزة ، الجملة الفعلية الموجزة ، الجملة الجوابية الموجزة) . والمجموعة الثالثة هي الجمل غير الإسنادية ، وتحتها فروع (جملة الخالفة ، الجملة التعجبية ، جملة المدح والذم، جملة خالفة الصوت ، الجملة الندائية ، الجملة القسمية ، الجملة التحذيرية والإغرائية) . وقد حاول البحث تحديد خصائص هذه الأنواع المختلفة ، واقتراح في الصدد أن يبدأ دارس اللغة بدراسة نصوص تشتمل على هذه المجموعات الثلاث ، ويلفت نظره إلى ما بينها من اختلاف من التركيب .

ثم أخذ البحث في تحديد العلامات الإعرابية من حيث الرمز الكتابي وأثره وكشف في ذلك عن اضطراب النظر النحوي في معاملة الحركة والحرف وأيهما أقوى وما محل الحركة من الحركة ، ورأى أن سبب هذا هو تعدد الاعتبارات والنظرة الجزئية أحياناً إلى الأمور . وبحثها كذلك من حيث المستوى الصرفي ، وأما من حيث المصطلح ودلالاته فقد ارتضى البحث أن تكون كل علامة أصلية في ذاتها .

كما تعرض البحث إلى نشأة نظرية العامل وبين آثارها في النحو العربي وآراء الدارسين فيها . وكشف عن السبب الذي دعا إلى وجودها والدعوة إلى إلغاء العامل من النحو العربي بين المؤيدين والمعارضين . ولكنه انتهى من ذلك بأنه يجمل بالدراسة النحوية أن تتخلى عن العامل وأن تستبدل به نظرية القرائن النحوية .

وحاول البحث بعد ذلك بيان دور العلامة الإعرابية في الجملة فعرض للعلاقة بين الإعراب والمعنى ، وجهد في تحديد ما يقصد بمصطلح الإعراب ومصطلح المعنى وبين أن ثمة بعض الاضطراب في تحديد كل منهما ، وعرض لكثير من المواضيع التي لا تنهض فيها العلامة الإعرابية بما حمله لها النحاة فنسبوا إلى الخليل بن أحمد أنه أول من قال بأن الحركة الإعرابية جيء بها لكي يوصل إلى نطق الكلمات وأثبت أن الخليل من تهمتهم براء ، وناقش البحث دعاوى القائلين بأن الإعراب شيء اخترعه النحاة والداعين إلى تليفق إعراب جديد والقائلين بأن بعض العلامات معنى دون بعضها الآخر ، وحاول إثبات فساد هذه الدعاوى جميعاً ووضع العلامة الإعرابية حيث ينبغي أن توضع في إطار النظام النحوي من الجملة ، وحدد دورها مع القرائن الأخرى ، وكشف أسباب تعدد الأوجه من الجملة الواحدة ، وبين أن ذلك مظهر من مظاهر غنى اللغة العربية وتراثها ولاسيما في النص القرآني الذي يبدو كالماسة المشعة أن استقبلتها ألقت عليك بأضواء ، ولعل هذا وجه من وجوه الإعجاز في القرآن .

وفي ختام البحث تناول وظائف العلامات الإعرابية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في بعض المواضيع مع ذكر آراء العلماء القدماء والمحدثين في ذلك .

إن كل ما أرجوه بهذا البحث أن أكون قد أصبت شيئاً من التوفيق في وضع
أبرز ظاهرة في العربية الفصحى في موضعها الصحيح من إطار النظام النحوي
ليكون ذلك إسهاماً في محاولة لفهم اللغة العربية الخالدة وحسبي هذا غاية .

والحمد لله بدءاً ومختتماً ، وعليه سبحانه قصد السبيل

الباحثة

Synopsis

"Alera'ab" is an especial grammatical rule which explains the location of each word in specific sentence and its relationship with the next one to it and the one that before it. In this research it's arty to establish this phenomenon. Many researchers' opinions agreed that it's Semitic phenomenon.

Most of the Semitic tongues lost this phenomenon, but little remains of it, just like engraving which prove its low level. Meaning, every tongue has got its own circumstances which judge existence of phenomenon or disappearance of it. Proving that Arabic tongue didn't lose this phenomenon.

Extension of this research aims to put the sign of Alera'ab in its order within the grammatical system frame, to achieve this goal, this research took many ways to focus on essential consequence; the objective description and scientific explanation of Alera'ab phenomenon in the Arabic sentence.

In the first place this research discussed the comprehension of the past grammarians of the sentence and aiming to every grammatical study to stant with the sentence which it's the smallest unit of speech. Because the sentence is the field where the sign of Alra'ab appear init.

In this research arty been made and fair efforts been done to gather ancient and modern opinions to put new division of the Arabic sentence and also many scholars made their trys to do so and beyond. The research divided the sentence into three groups; the first one; perfect supportive sentence with its branches: (nominal sentence, verbal sentence and descriptive sentence), the second one: summarized sentences with its branches: (summarized nominal sentence, summarized verbal sentence and summarized answerable sentence); the third group: non-supportive

sentence with its branches: (different sentence, exclamational sentence, eulogy and dispraise sentence, different sound sentence, primitive sentence, swearing sentence and, caution and seduction sentence).

In this research trys been made to specify the characteristics of all these different types of the sentence and suggested that any language student should try first to study texts which include all these three groups and put an eagle eye on its diverse constructions.

In this research arty been done to specify signs of Alera'ab from the aspect of written simple and its effects, and that appear the disturbance of grammatical view in dealing with the signs movement and the letter and which one of them stronger and what is the location of the signs movement from the signs movement itself.

This research also mentioned to the reason of this; it's multiple considerations and the partial look of issues, further more, this research showed the conjugational level it, in the sometime arty in the research been done to locate every original sign initial from the prospect and view of them and what night mention to.

This research also mentioned to the growth of (agent theory) and explained its effects in the Arabic grammar and the learners opinions of it. Also it revealed the reason which it was the existence of it and the sounds of supporters and opponents whom they called to cancel the agent theory from the Arabic grammar. But the research's opinion ended to expel the agent and to substitute it with grammatical evidence theory.

Also arty been made in this research after that to make clear the turn of Alera'ab sign in the sentence and showed the relationship between Alera'ab and the meaning and made its efforts to specify what it intended by the term Alera'ab and the tern the meaning and explain the unstable of specifying each one of them. It showed many lactations which the sign of Alera'ab can't take its lactation. Grammatically as the grammarians

wanted not to. They claimed that Alkhalil Ibn Ahmed was the first who said: Alera'ab movement been brought to make the pronunciation of the words clear, but it proved. Also the research discussed the claims of whom they said: Alera'ab was initiated by some grammarians and whom they called to renew Alera'ab and the importance of some Alera'ab signs, but of others. It proved, this research; the corruption of all these claims and put the Alera'ab sign where must be put within the farm of grammatical system of the sentence. Also specified its turn with the other evidences. It revealed the reasons of multiple aspects of one sentence. It explained an aspect of Arabic language richness and its inheritance especially in the Quera'anic reeses which appears as radioactive as diamond when ever you look to it, it sparkles with lights. This shows the miracle of Qura'an.

Finally, this research explained Alera'ab signs, which appears on the letters to express the letter's sound; they are four ones: one over the letters to express alight sound, other one over the letter to express a heavy sound and the last one under it to express sharpness of the letter, in some paragraphs, mentioned to some of ancient and modern scholars opinions about that.

What all I want in this research is to be achieved some success in putting the most protrusive phenomenon in Arabic in it right sorder within the frame of grammatical system to be a participation of how to understand the Arabic language, merely an aim to achieve.

Thank God for that, the merciful the gracious

The researcher

النتائج:

بعد الخوض في هذا الموضوع لقد توصلت الباحثة إلى نتائج تجملها في

الآتي .:

١- إن ظاهرة الإعراب غير مستحدثة في اللغة العربية الفصحى وذلك عُرف من خلال النقوش المختلفة ، بل إن لها جذوراً عميقة في بطن التاريخ وأنها كانت موجودة في اللغة السامية الأم .

٢- إن بعض ظواهر الإعراب في لغتنا العربية تنتزع من التعميم والشمول إلى التخصيص والتفرقة بين المعاني .

٣- إن حالة الإعراب في الشعر الجاهلي تمثل الصورة الكاملة التي بقيت حتى يومنا هذا ثابتة راسخة لا تتغير .

٤- إن معظم النحاة يسوّى بين الكلام والجملة ، ويجعلهما مترادفين وفي هذا يستندون إلى أن الفائدة المرجوة من العقد والتركيب لا تكون إلا من جملة كلمات .

٥- إن الإسناد هو قرينة معنوية من قرائن الجملة ، ولكن هذا لا يعنى أن كل جملة مفيدة لابد مشتملة على الإسناد ، إذ ينبغي أن نعتزف بوجود جملة غير إسنادية ، والجملة ذات طرف واحد مؤدية إلى معناها اعتماداً على قرائن الأحوال أو الموقف اللغوي الذي يكون فيه الكلام أو السياق وهو كبرى القرائن .

٦- إن الجملة العربية في حاجة إلى إعادة تقسيم بناءً على إعادة تقسيم الكلمة وعدم تعميم شرط الإسناد في كل جملة ، لأن تقسيم النحاة الثلاثي لا يستوعب كل أجزاء الكلام . وقد أدى إلى معاملة كلمات من نوع مختلف على أنها من نوع آخر وقد ترتب على ذلك تعقيد في عملية التقسيم أو صعوبة في عرضها .

٧- لا يوجد فرق بين الأصوات الساكنة والحركات من حيث الأهمية، فكل له وظيفة في التركيب المقطعي ، وبالتالي في تكوين الكلمة وتأليفها ولا توجد السواكن دون الحركات إلا في حالة تجريدية وهي حالة افتراض أصل الكلمة

- ، ودراسة الأصوات ينبغي أن تكون قائمة على المنطوق الفعلي ، ولا تكون مرحلة التجريد إلا بعد معرفة خواص كل النوعين السواكن والحركات .
- ٨- إن وظيفة الكلمة في الجملة لا تتم إلا بعد تضافر مجموعة من القرائن المختلفة من لفظية ومعنوية. ولذلك يمكن إعراب الكلمة الخالية من العلامة الإعرابية بحيث لا تظهر فيها العلامة على الإطلاق وإعرابها في هذه الحال يدل عليه فهم قرينة السياق التي تصب فيها كل القرائن الأخرى.
- ٩- إن العلامات الإعرابية لا تفي بالمعاني النحوية كلها ، ولذلك تشترك أكثر من وظيفة نحوية أو معنى نحوي في علامة إعرابية واحدة ، ولا يمكن القول بأن العلامة الإعرابية وحدها هي التي تحدد المعنى النحوي المعين ، ولا بد إذن أن تكون هناك وسائل أخرى أو قرائن أخرى لتحديد هذا المعنى النحوي .
- ١٠- إن فهم الجملة متوقف على فهم القرائن ودورها في إحكام نسيج الجملة . وإن دراسة النحو في إطار القرائن النحوية يغني عن القول بالعوامل وما سنتبعه من تكلف في التقدير وتعسف من التأويل .

التوصيات :

- توصى الباحثة طلاب العلم والباحثين بالآتي .:
- ١- الاهتمام بتدبر القرآن الكريم .
- ٢- ربط الدراسات النحوية بالقرآن الكريم وعلومه ، لما ذلك من دور في تأصيل المعرفة .
- ٣- استفادة من جهود علماء التفسير والقراءات فيما يتعلق بتوجيه نصوص القرآن الكريم .
- ٤- الانتقال في تدريس النحو العربي من أسلوب الأمثلة المعهود إلى الاستشهاد بالقرآن الكريم .
- ٥- مواصلة بحث العلامة الإعرابية من خلال نصوص القرآن الكريم ، ففي ذلك عناية بها وبالجملة على السواء .

سبحانك رب العزة عمّا يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع

-١	القرآن الكريم :	
-٢	إبراهيم أنيس :	- من أسرار اللغة (الطبعة الثالثة ١٩٦٦م ، مكتبة الأنجلو المصرية) .
-٣		- الأصوات اللغوية (مكتبة نهضة مصر ومطبعتها) د.ت .
-٤	إبراهيم مصطفى :	- إحياء النحو (دار الأفاق العربية ، القاهرة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م) .
-٥	أحمد سليمان ياقوت :	- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم (الطبعة الأولى ١٩٨١م) .
-٦	الأشموني :	- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، دن) .
-٧	د. أميل بديع يعقوب :	- المعجم المفصل في اللغويين العرب (دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .
-٨	ابن الأنباري :	- أسرار العربية ، تحقيق : د. فخر صالح قداره (دار الجيل بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م) .
-٩		- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م) .
-١٠		- لمع الأدلة في أصول النحو (مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م) .
-١١		- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م) .

١٢-	برجشتراسر	- التطور النحوي للغة العربية (مطبعة السماح بشارع حسن الكبير ١٩٢٩م) .
١٣-	تمام حسان	- اللغة العربية معناها ومبناها (الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٣م) .
١٤-		- مناهج البحث في اللغة العربية (الطبعة الأولى ، ١٩٥٥م ، الأنجلو المصرية) .
١٥-	الجاحظ	- الحيوان، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون (مطبعة الحلبي ١٩٥٨م) .
١٦-	الجرجاني :	- الجمل ، حققه وقد له : علي حيدر (دمشق ١٩٧٢م) .
١٧-		- دلائل الإعجاز ، تعليق وشرح : محمد عبد المنعم خفاجي ، (الطبعة الأولى ، مكتبة القاهرة ١٩٩٦م) .
١٨-	ابن جنى :	- الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، (مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢م) .
١٩-		- سر صناعة الإعراب ، تحقيق : مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين (نشر دار الثقافة العامة بوزارة المعارف العمومية الطبعة الأولى ١٩٥٤م) .
٢٠-		- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق : الأستاذ/ علي النجدي ناصف ود. عبد الحلیم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٦هـ) .
٢١-	حسن ظاظا	- الساميين ولغاتهم ، (دار المعارف بمصر ١٩٧١م) .
٢٢-	حسن عون	- اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، الطبعة الأولى (مطبعة رويال بالإسكندرية ١٩٥٢م)

٢٣-	الحنبلي	- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، (منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت) .
٢٤-	ابن خالوية	- إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، الطبعة الأولى ١٣٦٠هـ (مطبعة دار الكتب المصرية).
٢٥-		- الحجة في القراءات السبع ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم (دار الشروق بيروت ١٩٧١م) .
٢٦-	ابن خلدون :	- مقدمة ابن خلدون ، تحقيق : د. علي عبد الواحد وافي ، (الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) .
٢٧-	ابن خلكان	- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه د. يوسف علي طويل ود. مريم قاسم طويل (دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م) .
٢٨-	خليل أحمد عمارة :	- في التحليل اللغوي ، (مكتبة المنار ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م) .
٢٩-	خير الدين الزركي :	- الإعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، (دار العلم للملايين) .
٣٠-	الرضي :	- شرح الكافية (الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠هـ).
٣١-	الزجاجي	- الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : مازن المبارك (دار العروبة بمصر ١٩٥٩م) .
٣٢		- الجمل ، غني بنشره وتحقيقه وشرحه العلامة ابن أبي شنب ، (الطبعة الثانية ١٩٥٧م) .
٣٣-	الزمخشري	- المفصل في علم العربية ، (الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ ، مطبعة التقدم بمصر) .
٣٤-	ساطع الحصري	- آراء وأحاديث في اللغة والأدب ، (دار العلم للملايين ، بيروت ، د.ت) .
٣٥-	سيبويه	- الكتاب ، (المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣١٧هـ).

٣٦-	السيوطي	- الإتيقان في علوم القرآن ، (الطبعة الثالثة ١٩٤١م ، مطبعة حجازي بالقاهرة) .
٣٧-		- الأشباه والنظائر في النحو (حيد أباد ١٣١٧هـ).
٣٨-		- همع الهوامع شرح جمع الجامع ، غنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين العناني ، (دار المعرفة) .
٣٩-	شمس الدين الذهبي	- سير أعلام النبلاء ، تحقيق : شعيب الأريؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي (مؤسسة الرسالة ، د.ت).
٤٠-	شوقي ضيف	- العصر الجاهلي (دار المعارف بمصر سنة ١٩٧١م) .
٤١-	الشيخ محمد الخضري	- حاشية الخضري على ابن عقيل (الطبعة الأزهرية بمصر ، الطبعة السابعة ١٩٢٩م) .
٤٢-	الصبان :	- حاشية الصبان على شرح الاشموني - دار إحياء الكتب العربية . د.ت .
٤٣-	عباس حسن	- اللغة والنحو بين القديم والحديث ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦م) .
٤٤-		- النحو الوافي (دار المعارف بمصر ١٩٦١م) .
٤٥-	عباس محمود العقاد	- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب (الطبعة الثانية ، دار المعارف ، د.ت) .
٤٦-	عبد الرحمن أيوب :	- دراسات نقدية في النحو والعربي (مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٧م) .
٤٧-		- العربية ولهجاتها (نشر معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨م) .
٤٨-	ابن عقيل	- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (الطبعة الأزهرية بمصر ، الطبعة السابعة ١٩٢٩م) .
٤٩-	العكبري	- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات

		في جميع القرآن ، تصحيح وتحقيق : إبراهيم عطوة عوض (الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٦٩م) .
٥٠-	علي عبد الواحد وافي:	- فقه اللغة ، (مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٤م) .
٥١-	ابن فارس :	- الصاحبي في فقه اللغة (مطبعة المؤيد ، القاهرة ١٩١٠م) .
٥٢-	الفراء	- معاني القرآن، الجزء الأول، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار (القاهرة ١٩٥٥م) .
٥٣-	فندريس :	- اللغة، ترجمة : عبد الحميد الدواخلي ود. محمد القصاص (الأنجلو المصرية ، د.ت).
٥٤-	كمال بشر :	- دراسات في علم اللغة ، القسم الأول (دار المعارف د.ت) .
٥٥-	ابن مالك :	- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، (دار الكتاب العربي القاهرة ١٩٦٧م) .
٥٦-	المبرد :	- المقتضب ، تحقيق : عبد الخالق عضمية (طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٦هـ) .
٥٧-	محمد حماسة عبداللطيف :	- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث (دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠١م) .
٥٨-	محمد بن شاعر	- فوات الوفيات والزيل عليها، تحقيق: إحسان عباس، (دار صادر ، بيروت ، د.ت) .
٥٩-	مهدي المخزومي :	- في النحو العربي نقد وتوجيه ، (الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٦٤م) .
٦٠-	محمود حجازي	- اللغة العربية عبر القرون (دار الكتاب العربي ١٩٦٨م) .
٦١-	ابن هشام	- الإعراب عن قواعد الإعراب ، تحقيق : رشيد

عبدالرحمن العبري (دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٩٧٠م) .		
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، مطبوع باسم منار المسالك إلى أوضح المسالك ، تحقيق : محمد عبدالعزیز النجار (د.ت) .		-٦٢
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق : محي الدين عبد الحميد ، (المكتبة التجارية ، د.ت) .		-٦٣
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب (دار إحياء الكتب العربية ، د.ت) .		-٦٤
- شرح المفصل ، (القاهرة ، ١٩٣٠م - ١٩٣١م) .	ابن يعيش	-٦٥

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ.....
الإهداء	ب.....
شكر وعرهان	ت.....
المقدمة	ث.....
خطة البحث	ج-د.....
التمهيد : التطور التاريخي لظاهرة الإعراب	٨-٢.....
الفصل الأول : الجملة العربية وأنواعها	
المبحث الأول : الجملة في تناول النحاة القدماء	١١.....
المطلب الأول : مفهوم الجملة	١٦-١١.....
المطلب الثاني : أجزاء الجملة وصورها	٢٠-١٦.....
المطلب الثالث : مناقشة النحاة في تقسيم الجملة	٢٥-٢٠.....
المبحث الثاني : الجملة في تناول النحاة المحدثين	
المطلب الأول : مفهوم الجملة لدى المحدثين	٢٩-٢٧.....
المطلب الثاني : مناقشة النحاة في تقسيم الجملة	٣٨-٢٩.....
الجملة الفعلية	٢٩.....
الجملة الاسمية	٣٠.....
الجملة الاسمية الفعلية	٣٠.....
شبه الجملة	٣٣.....
الجملة الناقصة	٣٨-٣٣.....
المبحث الثالث : رأى النحاة في تقسيم الجملة العربية	
المطلب الأول : أسس تقسيم الجملة العربية	٤٢-٤٠.....
المطلب الثاني : أقسام اكلم في العربية	٥٠-٤٢.....
المبحث الرابع : أنواع الجملة:	
المطلب الأول : الجملة التامة الإسنادية	٥٦-٥٢.....
الجملة الأسمية :	٥٢.....

- ٥٤..... الجملة الفعلية :
 ٥٦-٥٤..... الجملة الوصفية
 المطلوب الثاني : الجمل الموجزة وأنواعها :
 ٥٧..... الجملة الفعلية الموجزة
 ٥٧..... الجملة الاسمية الموجزة
 ٥٩..... الجملة الجوابية الموجزة
 المطلوب الثالث : الجمل غير الإسنادية :
 ٦٠..... جملة الخالفة
 ٦١..... الجملة التعجبية
 ٦٢..... جملة المدح والذم
 ٦٣..... جملة خالفة الصوت
 ٦٤..... الجملة الندائية
 ٦٤..... الجملة القسمية
 ٦٥..... الجملة التحذيرية والإغرائية

الفصل الثاني : العلامة الإعرابية

- المبحث الأول : تحديد العلامات الإعرابية ٦٩-٨١
 المطلوب الأول : تحديد العلامة الإعرابية من حيث الرمز الكتابي وأثره ٦٩
 المطلوب الثاني : تحديد العلامة الإعرابية من حيث المستوى الصرفي ٧٣
 المطلوب الثالث : تحديد العلامات الإعرابية من حيث المصطلح ودلالته ٧٥
 المصطلح الخاص بعلامات الإعراب ودلالة هذا المصطلح ٧٥
 دعوى أصلية بعض علامات الإعراب وفرعية بعض الآخر ٧٧-٨١
 المبحث الثاني : الإعراب ونظرية العامل ٨٣-٨٧
 المطلوب الأول : نشأة نظرية العامل في النحو العربي ٨٣
 المطلوب الثاني : آثار نظرية العامل في النحو العربي ٨٦
 المطلوب الثالث : الدعوة إلى إلغاء العامل بين المؤيدين والمعارضين ٨٨
 المطلوب الرابع : آراء بعض العلماء القدماء والمحدثين في العامل النحوي ٩٠-٩٥
 آراء العلماء القدماء ٩٠
 رأى محمد بن المستنير (قطرب) ٩٠

- رأى ابن جنى ٩١
- رأى ابن مضاء القرطبي ٩٢
- آراء بعض العلماء المحدثين ٩٣-٩٥
- رأى الدكتور إبراهيم مصطفى ٩٣
- رأى الدكتور إبراهيم أنيس ٩٤
- رأى الدكتور تمام حسان ٩٤-٩٥

الفصل الثالث : العلامة الإعرابية في الجملة

- المبحث الأول : دلالة العلامات الإعرابية ٩٨-١٠٤
- المطلب الأول : الإعراب والمعاني ٩٨-١٠٤
- المطلب الثاني : العلامات أعلام على معاني ١٠٤-١٠٩
- المطلب الثالث : تخصيص بعض العلامات الإعرابية بالدلالة وإنكار بعضها ١٠٩-١١٥
- المبحث الثاني : العلامة الإعرابية وتعدد الأوجه ١١٧-١٢٦
- المطلب الأول : أسباب تعدد الأوجه في العلامة الإعرابية ١١٧
- تعدد سبب الاختلاف في تقدير المحذوف ١١٨
- تعدد سبب فقدان النغمة ١٢٠
- تعدد بسبب فقدان العلامة الإعرابية ١٢١
- تعدد بسبب القول بالإعراب المحلي ١٢٣
- تعدد بسبب اشتراك أكثر من معنى نحوي في علامة واحدة ١٢٥
- المطلب الثاني : العلامة الإعرابية قرنية لفظية ١٢٧-١٣٢
- المطلب الثالث : مسلك العلامة الإعرابية مع القرائن الأخرى ١٣٢-١٤٠
- أولاً : القرائن المعنوية ١٣٥
- مسلك قرنية العلامة الإعرابية مع قرينة الإسناد ١٣٥
- مسلك قرنية العلامة الإعرابية مع قرينة التخصيص ١٣٥
- مسلك قرنية العلامة الإعرابية مع قرينة التبعية وقرنية النسبة ١٣٦
- ثانياً : القرائن اللفظية ١٣٧
- مسلك قرنية العلامة الإعرابية مع قرينة الرتبة ١٣٧
- مسلك قرنية العلامة الإعرابية مع قرينتي التضام والأداة ١٣٨

١٥٦-١٤٢.....	المبحث الثالث : وظيفة العلامات الإعرابية
١٤٧-١٤٢.....	المطلب الأول : وظيفة علامة الضمة وآراء العلماء فيها
١٤٢.....	موقف النحاة من وظيفة الضمة
١٤٣.....	وظيفة الضمة في المبتدأ والخبر
١٤٥.....	وظيفة الضمة في الفاعل ومكانه من المفعول به
١٤٦.....	وظيفة الضمة في إعراب الفعل المضارع
١٤٧.....	المطلب الثاني : وظيفة الفتحة وآراء النحاة فيها
١٤٨.....	وظيفة الفتحة في إعراب المفعول به
١٥٠.....	وظيفة الفتحة في إعراب الفعل المضارع
١٥٠.....	المطلب الثالث : وظيفة الكسرة وآراء النحاة فيها
١٥١.....	وظيفة الكسرة الناشئة من دخول حرف الإضافة
١٥٦-١٥٣.....	المطلب الرابع : وظيفة السكون وآراء النحاة فيها
١٥٩-١٥٧.....	الخاتمة
١٦٢-١٦٠.....	Synopsis
١٦٤-١٦٣.....	النتائج والتوصيات
١٦٨-١٦٦.....	فهرس الآيات القرآنية
١٧٠-١٦٩.....	فهرس الأعلام
١٧١.....	فهرس القبائل
١٧١.....	فهرس البلدان
١٧٧-١٧٢.....	فهرس المصادر والمراجع
١٨١-١٧٨.....	فهرس الموضوعات
١٨٢.....	السيرة الذاتية